

كتاب محكم علمياً

أساسيات

المعرفة المحاسبية

Bases of Accounting Knowledge

الأستاذ الدكتور

طلال محمد الججاوي

الدكتور

ريان يوسف نعيم

محمد علي جعفر

محاسب قانوني دولي

مشتاق طالب الشمري

محاسب قانوني



اليازوري



WWW.YEZORI.COM

محكمّ علمياً

أساسيات المعرفة المحاسبية

Bases of Accounting Knowledge

د. ريان نعوم

أ.د. طلال الججاوي

مشتاق طالب
محاسب قانوني

محمد علي جعفر
محاسب قانوني دولي

هذا الكتاب

تقوم أقسام المحاسبة في الجامعات بتخريج أفواج من الطلبة سنوياً ومخرجات هذه الأقسام تتجه إلى سوق العمل داخل البلد وخارجه، إن دور أقسام المحاسبة هو تهيئة وتكوين عقلية محاسبية للخريجين ليتمكنوا من أداء وظائفهم المحاسبية في سوق العمل.

وبما أن سوق العمل هو المعيار الأساسي لنوع المخرجات المطلوبة بالتالي فإن المدخلات التي يطلبها ينبغي أن تتطابق مع ما يتوقعه من الخريجين، وكلما تطابقت هذه التوقعات فإن الرغبة والحاجة والمنافسة لطلب نوع معين ومحدد من الخريجين ستزداد وتتنامي. إن هذا النوع من الخريجين هو القادر على القيام بالوظيفة المحاسبية طبقاً لما يحتاجه سوق العمل.

وبما أن سوق العمل يطبق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ويقوم بالإجراءات المحاسبية وإعداد الكشوفات المالية بالطريقة التي تحقق له أفضل المرغوب، فإن أعداد الخريجين وتأهيلهم بالمواصفات التي يتطلبها سوق العمل هو من الأهداف الرئيسية لأقسام المحاسبة التي يجب أن تحققها والتي أنشأت من أجلها. لذا إن هذا الكتاب جاء ليسهم في تحقيق هذه الأهداف لأقسام المحاسبة من جهة والإيفاء بالمواصفات المطلوبة في الخريجين من قبل سوق العمل.

هذا الكتاب

المحتويات

I.....	محكمّ علمياً
I.....	أساسيات المعرفة المحاسبية
I.....	Bases of Accounting Knowledge
III	هذا الكتاب
1	كيف يتم تدريس المحاسبة ودراستها بنجاح؟
2	أولاً: مهارات فنية: تحليلية Technical/Analytical Skills
3	ثانياً: مهارات الاتصال Communications Skills
3	ثالثاً: المهارات التبادلية Interpersonal Skills
3	رابعاً: المهارات الشخصية Personal/Self Skills
5	دورة التعليم والتعلم:
5	دورة التعليم:
5	دورة التعلم:
5	تكامل الأهداف التعليمية:
6	لماذا ينجح الطلبة وكيف؟
9	تطبيقات الفصل
10	مراجعة الفصل
11	تقديم الامتحان

13	الفصل الأول المحاسبة وبيئة الأعمال
15	الفصل الأول المحاسبة وبيئة الأعمال
17	المحاسبة: نظام معلومات Information System
19	بيئة الأعمال Business Environment
19.....	أولاً: الشركات من حيث ملكيتها
21.....	ثانياً: الشركات من حيث طبيعة النشاط
25	أسئلة الفصل الأول
27	الفصل الثاني الجانب العلمي (النظري) للمحاسبة
29	الفصل الثاني الجانب العلمي (النظري) للمحاسبة
29	الحاجة إلى المحاسبة Need for Accounting
29	التاريخ المحاسبي Accounting History
30.....	أولاً: الفترة من 4500 قبل الميلاد إلى 1494 بعد الميلاد
32.....	ثانياً: الفترة من 1494-1944
33.....	ثالثاً: الفترة من 1944 - الآن
33	المحاسبة كعلم Accounting as a Science
34.....	أولاً: أهداف المحاسبة Accounting Objectives
35.....	ثانياً: المفاهيم المحاسبية Accounting Concepts
39.....	ثالثاً: المبادئ المحاسبية Accounting Principles
40.....	وتتضمن المبادئ الآتي:

المحتويات

42.....	Accounting Assumption	رابعاً: الفروض المحاسبية
45.....	Accounting Constraints	خامساً: المحددات (القيود) المحاسبية
48	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	
48	أولاً: الخصائص النوعية الرئيسية	
48.....	Reliability	1- الموثوقية/ المعولية
49.....	Relevance	2- الملاءمة
49	ثانياً: الخصائص النوعية الثانوية	
49.....	Comparability	1- قابلية المقارنة
50.....	Consistency	2- الثبات (التماثل أو الاتساق)
50	Accounting Fields	فروع المحاسبة
52	مستخدمو البيانات المحاسبية	
52	The Users of Accounting Information	
52.....	Internal Users	أولاً: المستخدمون الداخليون:
53.....	External Users	ثانياً: المستخدمون الخارجيون:
54	Accounting Equation	المعادلة المحاسبية
56	العمليات المحاسبية ومعادلة الميزانية	
56	Accounting Transactions & Balance Sheet Equation	
58.....	مثال شامل حول العمليات المحاسبية والمعادلة المحاسبية:	
65	ملخص العمليات السابقة	

67	أسئلة الفصل الثاني
79	الفصل الثالث العمليات المحاسبية وتسجيلها
	Accounting Transactions and Recording	الفصل الثالث العمليات المحاسبية وتسجيلها
81
81Accounting in Action	المحاسبة في العمل
81Company and its Activities	الشركة ونشاطاتها الاقتصادية
	Accounts	أنواع الحسابات Types
84
84	أولاً: حسابات قائمة الميزانية (وتسمى حسابات دائمة)
84	ثانياً: حسابات قائمة الدخل (وتسمى حسابات مؤقتة)
85Accounting Cycle	الدورة المحاسبية
86	نظام تسجيل العمليات المحاسبية
86Accounting Transactions Recording System
	Double	القيود المزدوج: Entry
86
91	تحليل العمليات المحاسبية
91Accounting Transaction Analysis
91	المدين والدائن:
92	جانبي الحساب:
93	قواعد أخرى للمدين والدائن:

Expanding	Accounting	Equation	توسيع المعادلة المحاسبية
		93	
94	تصنيف الحسابات:	94
95	مثال تطبيقي لتحليل المدين والدائن	95
101	خطوات التسجيل بالدفاتر المحاسبية	101
102	The Journal	أولاً: سجل اليومية
102	قواعد التسجيل باليومية:	102
103	The Ledger	ثانياً: سجل الأستاذ
104	قواعد الترحيل (التسجيل) إلى سجل الأستاذ:	104
105	أولاً: التسجيل في دفتر اليومية الخاص بالشركة	105
Balancing	الترصيد	Balancing
112	أولاً: الحسابات ذات الطبيعة المدينة (أصول + مصروفات)	112
112	ثانياً: الحسابات ذات الطبيعة الدائنة (خصوم + إيرادات + حق الملكية)	112
113	Trial Balance	ثالثاً: إعداد ميزان المراجعة
114	Income Statement	رابعاً: إعداد قائمة الدخل
116	Owner's Equity	خامساً: إعداد قائمة حقوق الملكية
117	Balance Sheet	سادساً: إعداد قائمة الميزانية
118	أسئلة الفصل الثالث	118
129	الفصل الرابع المحاسبة عن تكوين الشركات والمشاريع الفردية	129

131	الفصل الرابع المحاسبة عن تكوين الشركات والمشاريع الفردية.....
131	الشركة/ المشروع الفردي.....
131	تأسيس الشركة الفردية.....
132	أولاً: تقديم رأس المال على شكل نقدي.....
132	ثانياً: تقديم رأس المال على شكل أصول متداولة وغير متداولة.....
133	ثالثاً: تقديم رأس المال عن طريق تحويل رأسمال شركة قديمة إلى شركة أخرى جديدة.....
134	رابعاً: زيادة رأس المال.....
135	خامساً: تخفيض رأس المال.....
136	المسحوبات الشخصية.....
136	أولاً: المسحوبات الشخصية النقدية.....
136	ثانياً: المسحوبات الشخصية غير النقدية.....
137	القرض وفائدة القرض.....
138	أولاً: استلام القرض.....
138	ثانياً: سداد القرض.....
139	فائدة القرض:.....
139	طرق سداد فائدة القرض:.....
140	أولاً: سداد الفائدة مقدماً عند استلام القرض.....
140	ثانياً: سداد الفائدة على أقساط.....
140	ثالثاً: سداد الفائدة كاملة في تاريخ استحقاق القرض.....
141	المصارف الإيرادية والمصاريف الرأسمالية.....

141.....	المصاريف الإيرادية:
142.....	المصاريف الرأسالية
144.....	أسئلة الفصل الرابع
145.....	الفصل الخامس المحاسبة عن البضاعة (المخزون)
Accounting for Goods (Inventory) (المخزون)	الفصل الخامس المحاسبة عن البضاعة (المخزون)
147.....	
149.....	الدورة التشغيلية للبضاعة
150.....	المخزون Inventory
150.....	مخزون (بضاعة) أول المدة:
150.....	البضاعة المباعة:
150.....	مخزون (بضاعة) آخر المدة:
153.....	أنظمة المخزون Inventory Systems
153.....	أولاً: نظام الجرد الدوري Periodic System
156.....	ثانياً: نظام الجرد المستمر Perpetual Inventory System
157.....	الشراء بعربون (دفعة مقدماً)
158.....	مردودات المشتريات ومسموحاتها
158.....	Purchases Returns & allowances
Discount	الخصم
159.....	
160.....	الخصم النقدي: (خصم المشتريات أو الخصم المكتسب)
160.....	Purchases Discount

المحتويات

162.....	Terms of Delivery	مصاريف النقل وتسليم البضاعة
162.....		1- تسليم محل البائع.....
162.....		2. تسليم محل المشتري.....
164.....	Sales of merchandise	مبيعات البضاعة
Sales Returns & Allowances		مردودات المبيعات ومسموحاتها
	164	
165.....	Sales Discount	خصم المبيعات (او الخصم المسموح به):
167.....		المصاريف التشغيلية:
171.....		إقفال حسابات البضاعة:
173.....		أسئلة الفصل الخامس
183.....		الفصل السادس المحاسبة عن النقدية
185.....	Accounting for Cash	الفصل السادس المحاسبة عن النقدية
189.....	Mail Receipts	المقبوضات المستلمة بواسطة البريد
Voucher		النظام المستندي للنقدية System
		189
190.....	Petty Cash Fund	صندوق المصاريف الثرية
193.....		التعامل بواسطة البنك:
194.....		كشف البنك وتسويته
195.....		قائمة مطابقة كشف البنك

195.....	Bank Reconciliation Statement
201.....	أسئلة الفصل السادس
207.....	الفصل السابع المحاسبة عن المدينين
209.....	Accounting for Receivable الفصل السابع المحاسبة عن المدينين
212.....	تقييم الحسابات المدينة:
212.....	Evaluation of accounts Receivable
212.....	Direct Write – off Method 1- الطريقة المباشرة:
214.....	Allowance Method 2- طريقة المخصص:
216.....	تحصيل دين سبق شطبه:
Selling	بيع الحسابات المدينة: Receivable
	217
217.....	Notes Receivable أوراق القبض
220.....	التصرف بأوراق القبض
220.....	إرسال الورقة للبنك للتحصيل:
223.....	Selling Note Receivable خصم (بيع) ورقة القبض
224.....	Pledging Note Receivable رهن أوراق القبض
225.....	Endorsing Note Receivable تظهير ورقة القبض
226.....	أسئلة الفصل السابع
233.....	الفصل الثامن المحاسبة عن الموجودات غير المتداولة

Accounting for Concurrent Assets	الفصل الثامن المحاسبة عن الموجودات الغير متداولة
235.....	
236.....	تحديد كلفة الأصل الثابتة:
Lands.....	الأراضي
236.....	
237.....	تحسين الأراضي Land Improvements
Buildings	المباني
238.....	
238.....	الآلات والمعدات Machinery and Equipment
239.....	الاهتلاك (الاندثار) Depreciation
241.....	العوامل التي تحدد قسط الإهلاك
242.....	طرق احتساب الإهلاك:
242.....	طريقة القسط الثابت Straight Line Method
Units – of – Production Method	طريقة عد الوحدات المنتجة
245	
246.....	طريقة القسط المتناقص Declining Balance Method
248.....	طريقة مجموع أرقام السنين:
248.....	الاستغناء عن الأصول الثابتة Disposing of Plant Assets
249.....	شطب (تخريد) الأصل الثابت Discarding Plant Asset
249.....	بيع الأصول الثابتة Selling of Plant Asset

251	Exchange of Plant Assets	استبدال (مبادلة) الأصول الثابتة
	Exchange of Similar Part Assets	استبدال الأصول المتشابهة
	251	
	Exchange of Dissimilar Assets	استبدال الأصول غير المتشابهة
	256	
258		أسئلة الفصل الثامن
263		الفصل التاسع المحاسبة عن المطلوبات والرواتب
	Accounting for Liabilities & Payroll	الفصل التاسع المحاسبة عن المطلوبات والرواتب
265		
265.....	Accounts Payable	أولاً: الدائنون
266.....	Notes Payable	ثانياً: أوراق الدفع
266.....	Sales Tax Payable	ثالثاً: ضريبة المبيعات المستحقة
267.....	Accrued Expenses	رابعاً: المصاريف المستحقة
268.....	Unearned Revenues	خامساً: إيرادات مستلمة مقدماً
268.....	Contingent Liabilities	سادساً: التزامات احتمالية
269.....		قيد البيع:
269.....		قيد الكفالات:
270.....	Income Tax Payable	سابعاً: ضريبة الدخل المستحقة
271.....		1- الرواتب والأجور المستحقة للعاملين.

273.....	أسئلة الفصل التاسع.....
277.....	الفصل العاشر الأخطاء المحاسبية وتصحيحها.....
279.....	الفصل العاشر الأخطاء المحاسبية وتصحيحها.....
279.....	الخطأ المحاسبي:.....
279.....	أنواع الأخطاء:.....
279.....	أولاً: أخطاء في التسجيل باليومية:.....
280.....	ثانياً: أخطاء الترحيل إلى حسابات الأستاذ:.....
280.....	ثالثاً: أخطاء لا يظهرها الميزان:.....
281.....	رابعاً: أخطاء يظهرها ميزان المراجعة:.....
281.....	اكتشاف الأخطاء المحاسبية.....
283.....	تصحيح الأخطاء:.....
283.....	أولاً: أخطاء في اسم الحساب:.....
287.....	ثانياً: أخطاء الحذف.....
287.....	ثالثاً: الأخطاء المتكافئة.....
290.....	رابعاً: الأخطاء الفنية.....
292.....	تصحيح الأخطاء التي يظهرها ميزان المراجعة.....
292.....	أولاً: الأخطاء الناتجة عن عدم ترحيل احد طرفي العملية.....
292.....	ثانياً: الأخطاء الناتجة عن الترسيد غير الصحيح للحساب:.....
294.....	أسئلة الفصل العاشر.....

297.....	الفصل الحادي عشر القوائم المالية
299.....	Financial Statements الفصل الحادي عشر القوائم المالية
Assets	الأصول
300.....	
Liabilities	المطلوبات
302.....	
306.....	Income Statement قائمة الدخل
311.....	التعديلات (التسويات) الجردية في نهاية السنة المالية
312.....	أولاً: المصاريف المدفوعة مقدماً
315.....	ثانياً: المصاريف المستحقة
315.....	ثالثاً: الإيرادات المستلمة مقدماً
318.....	رابعاً: الإيرادات المستحقة
318.....	خامساً: الإهلاكات
319.....	The Financial Statements القوائم المالية
326.....	العلاقة بين القوائم المالية
331.....	أسئلة الفصل الحادي عشر
	الفصل الثاني عشر خلاصة الإطار المرجعي والمعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي
337.....	
339.....	الفصل الثاني عشر الإطار المرجعي و معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي

339	المعايير المحاسبية الدولية
339	International Accounting Standards (IASs)
339	معايير الإبلاغ المالي الدولي
339	International Financial Reporting Standards (IFRSs)
340	IFRSB الإطار المرجعي لعمل مجلس معايير الإبلاغ المالي الدولي
341	أغراضه
341	النطاق
341	هدف البيانات
341	الفروض الأساسية
342	الخصائص النوعية للبيانات المالية
343	القيود على الملاءمة والموثوقية
343	عناصر البيانات المالية
343	عناصر المركز المالي
343	عناصر الأداء
344	قياس عناصر البيانات المالية:
344	أسس القياس
344	خلاصة معيار المحاسبة الدولي 1
344	عرض البيانات المالية
345	هدف البيانات المالية
345	مكونات البيانات المالية

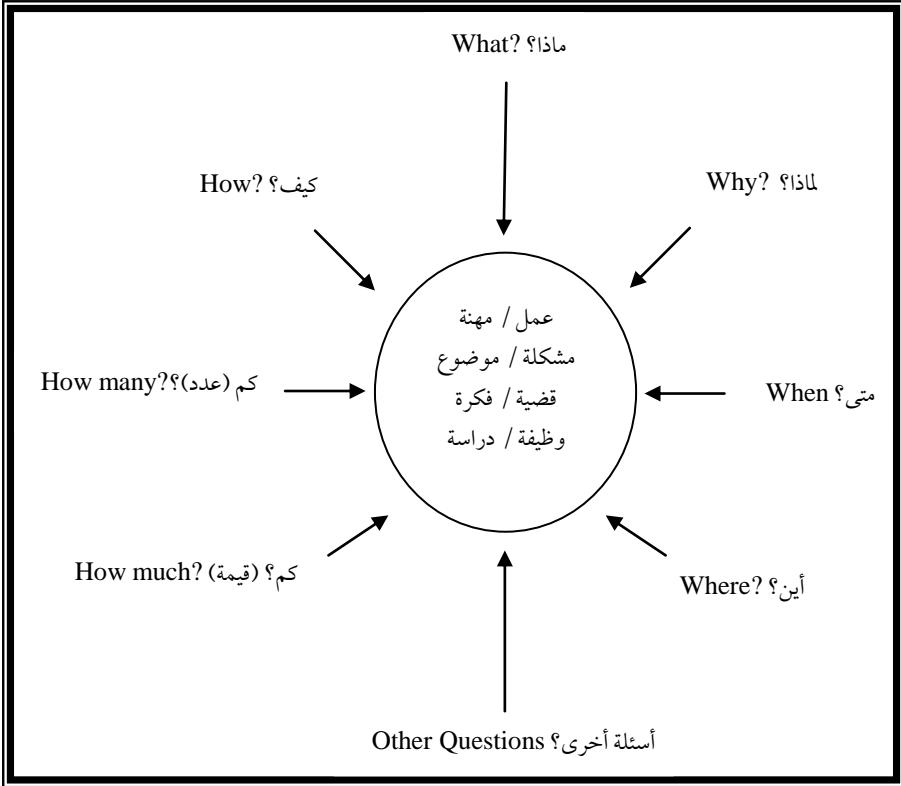
345.....	الاعتبارات العامة
346.....	فرضية استمرارية المنشأة
346.....	أساس الاستحقاق المحاسبي
346.....	ثبات العرض
347.....	المادية والتجميع
347.....	التقاص
347.....	المعلومات المقارنة
347.....	تحديد البيانات المالية
347.....	الميزانية العمومية
349.....	بيان الدخل ربح أو خسارة الفترة
349.....	الإفصاح عن السياسات المحاسبية
349.....	إفصاحات أخرى
350.....	تاريخ النفاذ:
369.....	أسئلة محاضرات الكفاءة الجامعية في المحاسبة المالية
369.....	ضع دائرة حول رقم إجابة صحيحة واحدة لما يأتي:
397.....	المراجع
397.....	أولاً: العربية
399.....	Non Arabic References

كيف يتم تدريس المحاسبة ودراستها بنجاح؟

عندما يريد الإنسان أن يقوم بعمل ما عليه أن يسأل نفسه مجموعة من الأسئلة الأثرية يوضحها الشكل (1) وهذه الأسئلة تبين للفرد مساره وأهدافه وكيفية الوصول إليها ودراسة المحاسبة هي أحد هذه الأعمال التي يقوم بها كل من الأستاذ عندما يؤديها والطالب عندما يتعلمها.

شكل رقم (1)

طريقة التفكير والمعالجة



كيف يتم تدريس المحاسبة

ومن جهة أخرى فإن مادة المحاسبة (كمدخل) تدرس كمتطلب إجباري لجميع طلبة كليات الإدارة والاقتصاد والعلوم الإدارية والمالية لمختلف الأقسام، لذا فإن دراستها تعد أساسية وضرورية للمنهج الدراسي في إدارة الأعمال وللنجاح في عالم الأعمال بعد التخرج سواء كان التخصص محاسبة أم غيره.

وللمنهج عدة أهداف ذلك لأن الطلبة لهم رغبات مختلفة وخلفياتهم الدراسية متباينة، والنجاح في المساق يعتمد على رغبة الطالب بالتعلم والقدرة على العمل بجد ونشاط وعلى فهم كيفية إكمال الطريق، وللنجاح في العمل مستقبلاً يتطلب الأمر مجموعة واسعة من المهارات التي يمكن تلخيصها بالآتي ويعرضها الشكل رقم (2) في الصفحة التالية:

أولاً: مهارات فنية: تحليلية Technical/Analytical Skills

الهدف العام للمنهج (المساق) هو إعطاء قدرة قوية وأساسية من المفاهيم والمصطلحات العلمية والأساليب الضرورية في المحاسبة والأعمال والتي يحتاجها الطالب للنجاح في بيئة العمل ومن هذا المنطلق يمكن البدء بتطوير مستوى أعلى من المهارات التي تساعد في الحصول على معرفة أخرى من قبله.

إن الهدف الحاسم للمنهج هو مساعدة الطالب على تطوير مهارات تحليلية تسمح له بتقييم البيانات والجانب المهم من المهارات التحليلية هو القدرة على استخدام التكنولوجيا بكفاءة في عمل التحليلات والتطوير الجيد للمهارات التحليلية واتخاذ القرار هو أحد أهم المهارات المهنية التي تقيم من قبل أصحاب العمل والمدراء وتخدم بشكل جيد خلال الفترة الأكاديمية والمهنية.

ثانياً: مهارات الاتصال Communications Skills

وهي من المهارات التي تحظى بتقدير عالي من أصحاب العمل وتمثل بقدرة الموظف على جعل نفسه مفهوماً بطريقة صحيحة من قبل الآخرين، ويتضمن ذلك مهارات الكتابة ومهارات التحدث ومهارات العرض وتتطور مهارات الاتصال من خلال مهام محددة ومعلومة وتحسن من خلال الانتقاد البناء فمهارات القراءة ومهارات الاستماع تدعم مهارات الاتصال بشكل مباشر.

ثالثاً: المهارات التبادلية Interpersonal Skills

العلاقات المتبادلة والمشاركة والمؤثرة بين الناس تتطلب تأسيساً قويا للمهارات التبادلية ونجاح العلاقات المشتركة يعتمد على قوة العواطف وعلى القدرة على فهم المشكلة وما يتعلق بها وكذلك سلوك الآخرين، فمهارات القيادة والإشراف والمقابلات تسهل العلاقات الوظيفية مع الآخرين.

رابعاً: المهارات الشخصية Personal/Self Skills

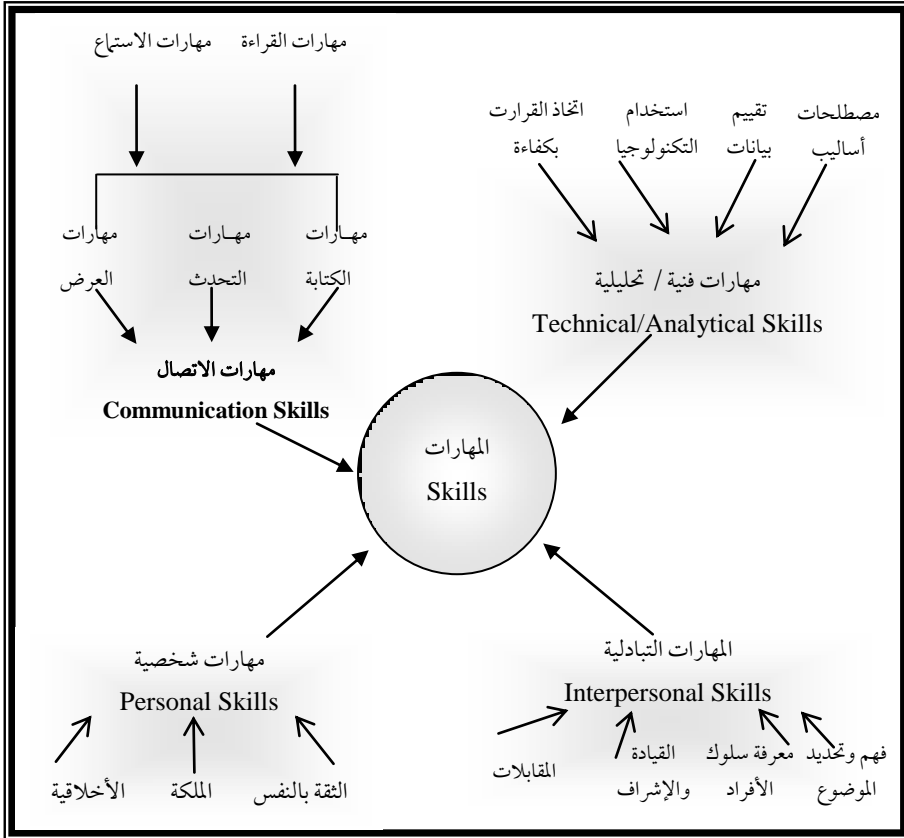
تؤسس هذه المهارات قاعدة لبناء كل المهارات الأخرى وللنجاح في المهنة يجب أخذ المبادرة، الملكة، الثقة بالنفس، إظهار الاعتماد والأخلاقية في كل شؤون الحياة ويمكن للمهارات الشخصية أن تتحسن بشكل مميز بواسطة عملية التعلم الرسمية والزملاء والمشاركين بالفصل إن تقديم نماذج اعتماداً على ما يمكن بناءه للفرد وفي أي مساق بالمناهج في خطة التعليم هو كذلك ويمكن القيام بدور مهم في تطوير المهارات الشخصية وعلى الأساتذة مساعدة الطلبة في الحصول على المعرفة والمهارات العامة بشكل أكبر والتي يحتاجها الدارس

كيف يتم تدريس المحاسبة

لنجاح في بيئة الأعمال والشكل الآتي يبين للتعليم والتعلم طبيعة متوازنة ومتكاملة يبينها الشكل بالصفحة التالية.

شكل (2)

المهارات ومكوناتها



كيف يتم تدريس المحاسبة

دورة التعليم والتعلم:

دورة التعليم:

تمثل الدائرة الوسطى الثانية الخطوات التي يقوم بها الأستاذ في تدريس الفصل إذ يحدد أو يعين المادة العلمية المطلوبة ثم يعرضها في المحاضرة ويشرحها من خلال وضع أسئلة وإجابات ثم مراجعة المادة قبل الامتحان ثم تقييم معرفة الطالب وفهمه باستخدام وسائل الامتحان أو أية وسائل تقييم أخرى.

دورة التعلم:

الدائرة الثالثة تبين الخطوات التي ينبغي على الطالب أن يسير بموجبها في دراسة الفصل وهي:

- 1- استعراض المادة.
- 2- قراءة الفصل (الوحدة).
- 3- تطبيق ما فهمه الطالب بواسطة عمل اختبارات (حل تمارين / حالات).
- 4- مراجعة الفصل.
- 5- استرجاع وتوضيح ومعرفة وفهم المادة بالامتحان وأية اختبارات أخرى.

تكامل الأهداف التعليمية

في هذا الشأن توضح الأهداف التعليمية ما يجب عمله أو إدراكه بعد إكمال الفصل والدائرة الرابعة توضح ذلك.

كيف يتم تدريس المحاسبة

- 1- الأهداف التعليمية توضع في بداية كل فصل لتساعد الطالب على تحديد واستعراض الفصل.
- 2- كل هدف تعليمي يشار إليه بشكل إجمالي بنقطة واحدة بينما الموضوع يغطي من قبل الأستاذ في عرض المادة والمساعدة على تنظيم أفكار الطلبة.
- 3- كل تمرين / مشكلة / حالة في نهاية الفصل تحدد كيفية تطبيق الأهداف التعليمية.
- 4- خلاصة للنقاط الرئيسية لكل هدف تعليمي من خلال قائمة بالمفاهيم المصطلحات يشار إليها بواسطة الأهداف التعليمية ومراجعة المشاكل تغطي الأهداف التعليمية الرئيسية وتساعد في مراجعة كل فصل.

لماذا ينجح الطلبة وكيف؟

ينجح الطلبة عندما يقومون بتنسيق وتنظيم دورة تعلمهم الشخصية والطالب الذي يقوم بعمل جيد في استعراض المادة وقراءة الفصل قبل الأستاذ يكون جاهزاً لتقديمها بالقاعة وتحضير الواجب البيتي المحدد قبل مناقشته في القاعة ومراجعته بشكل جيد سيحقق ما يتمناه الطالب بالامتحان.

ويمكن تقييم طريقة الدراسة الخاصة بالآتي:

1- استعراض الفصل:

أ- قراءة الأهداف التعليمية في بداية كل فصل وهذه تستعرض ما ينبغي أن تقوم به بعد إكمال الفصل.

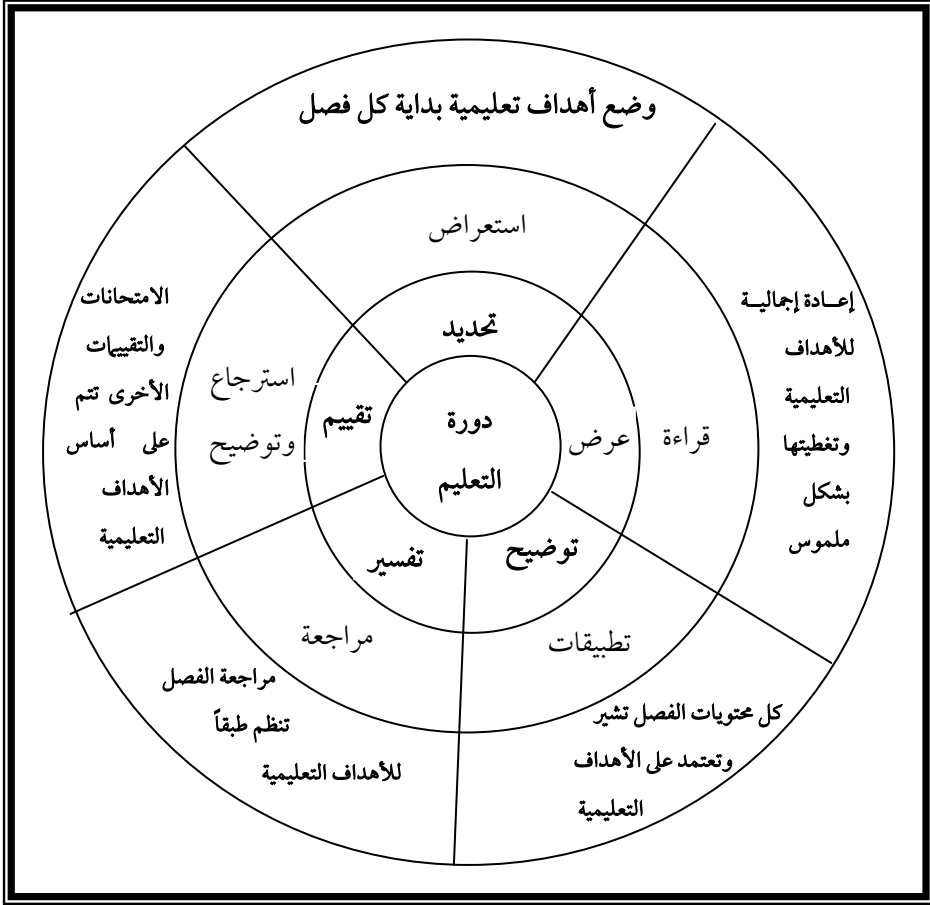
- ب- قراءة الخطة الدراسية ومعرفة أين هو الطالب منها بالفصل الدراسي وأين هو ذاهب ومعرفة قواعد الفصل الدراسي.
- ج- تحقق من أن المنهج وكل فقرة به تم وضعها على أساس ما سبقها.

2- قراءة الفصل:

- أ- عندما تقرأ الفصل يجب أن تدرك بأن الأهداف التعليمية هي عامة وتنجبرك لماذا هذه المادة ملائمة.
- ب- اسمح لنفسك وقتاً كافياً لقراءة المادة وكل جملة فيها مهمة.
- ج- شدد على فهم ليس فقط كل خطوة كيف تمت بل لماذا تمت بهذه الطريقة إذا عرفت كل شيء كيف حصل تحتاج إلى شيء قليل للتذكر مستقبلاً.
- د- اربط كل موضوع جديد مع أهدافه التعليمية تكون قادر على توضيحه بواسطة تعبيرك الخاص.

شكل (3)

دورة التعليم والتعلم



تطبيقات الفصل

- 1- على الطالب فضلاً عن فهم لماذا تمّ كل إجراء أن يكون قادراً على عمل ذلك بنفسه بواسطة حل التمارين والتطبيقات / المشاكل والحالات.
- 2- قراءة المادة وتفصيلها بوضوح وكل مادة لها غرض محدد فدقة الكلمات والفهم الواضح لها يختصر الوقت ويطور الأداء.
- 3- محاولة حل التمارين / المشاكل / الحالات دون الرجوع إلى شرح المادة في الكتاب وإذا لم تكن قادراً على الحل فمعنى ذلك غير قادر على حل أسئلة مشابهة بالامتحان بعدما تعجز عن ذلك راجع الفصل.
- 4- كن منظماً، مرتباً، أما الاعتماد على الحاسبات والأوراق غير المرتبة وعدم الاهتمام العام يسبب أخطاء جسيمة.
- 5- أعطني لنفسك وقتاً لحل أسئلة الفصل ستجد أنها تبدو صعبة وتخطيء كثيراً عندما تشعر بضغط الوقت.
- 6- احرص على حضور المحاضرات ودقق ما قمت به مع الحلول التي تتم بالقاعة ستجد أخطاء تأكد بأنك فهمت الحلول الصحيحة.
- 7- سجّل في نهاية كل تمرين / حالة أسباب الصعوبة من قبلك.
- 8- بحضور المحاضرات يساعدك الأستاذ على إجابة أسئلتك والغياب عن المحاضرات يؤدي إلى خلل في أدائك.

مراجعة الفصل

- 1- قراءة ملخص الأهداف التعليمية وتأكد من معرفتك بالتعاريف والمصطلحات.
- 2- مراجعة كل التمارين / المشاكل / الحالات وتأكد بأنك قادر على حلها دون مساعدة.
- 3- حدد الأهداف التعليمية لمعظم المشاكل الموجودة.
- 4- انظر إلى وقارن مع مواضيع مشابهة أخرى والتي تغطي نفس الأهداف التعليمية تساعدك بالامتحان.
- 5- مراجعة الامتحانات السريعة لمواضيع شبيهة ستظهر بالامتحانات الطويلة.

تقديم الامتحان

- 1- احضر مبكراً للقاعة للتعایش مع جو القاعة والدقائق الأخيرة للمراجعة.
- 2- احضر أقلاماً كافية وحاسبة.
- 3- راجع الأسئلة بسرعة وعندما تنتهي حدد مهمتك وابدأ بالجزء الذي تعرفه سيعطيك الثقة ويختصر الوقت
- 4- خصص ووزع وقتك لعدة أقسام للامتحان وحدد وقتاً لكل سؤال وتحتاج أن تتقدم بالإجابات ولكن تأكد من محاولتك لكل الأجزاء بالسؤال.
- 5- قراءة الأسئلة بدقة وقسم منها لا تشبه أسئلة الواجب البيتي.
- 6- لتجنب الأخطاء يجب أن تكون منتظماً استخدم أشكال جيدة وعرض مرتب.
- 7- كن مسترخياً.

الأهداف التعليمية:

بعد دراسة هذا الفصل ينبغي أن تكون قادراً على:

- 1- التعرف على طبيعة المحاسبة ومفهومها.
- 2- معرفة ماذا يعني نظام المعلومات.
- 3- وصف لدور المحاسبة في المجتمع.
- 4- مكونات العملية المحاسبية.
- 5- تحديد بيئة الأعمال التي تعمل فيها المحاسبة.

الفصل الأول

المحاسبة وبيئة الأعمال

المحاسبة تعرف بأنها:

فن تسجيل وتصنيف وتلخيص بطريقة مميزة وبشكل نقدي العمليات والأحداث ذات الطبيعة المالية وتفسير النتائج المترتبة عنها (AICPA, 1953).

أو:

عملية تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية التي تسمح بممارسة الأحكام واتخاذ القرارات من قبل مستخدمي هذه المعلومات (AAA, 1966).

أو:

المحاسبة نشاط خدمي وظيفتها تزويد معلومات كمية ذات طبيعة مالية بشكل أساسي حول الوحدات الاقتصادية التي تكون مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية لعمل اختيار من بين البدائل المتاحة (APB, 1970).

وكلمة فن تعني أسلوب أو طريقة فنية باعتبار أن المحاسبة في بداية نشوئها كانت حرفة والحرفة بشكل عام يغلب عليها الطابع الفني أكثر من الطابع النظري ثم تحولت المحاسبة من حرفة إلى مهنة ثم إلى علم وحالياً المحاسبة فيها جانبين الأول عملي (تطبيقي) والثاني علمي (نظري).

أما في التعريف الثاني فإن:

- تحديد **Identify**: تتضمن اختيار الأحداث التي تتعلق بالنشاطات الاقتصادية المتعلقة بوحدة تنظيمية (شركة مثلاً).
- قياس **Measure**: يكون بواسطة وحدة نقد (دينار... الخ) للنشاطات الاقتصادية.
- توصيل **Communicate**: أي توصيل المعلومات الناتجة عن القياس بواسطة إعداد تقارير محاسبية وتوزيعها على مستخدمي هذه المعلومات والذين يحتاجون إليها لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية.
- وعملية التحديد والقياس تتم عن طريق تسجيلها في سجلات محاسبية معينة وتوصيل المعلومات يتم من خلال قوائم مالية Financial Statements ونلاحظ ذلك من خلال الشكل الآتي:

شكل 1-1

العملية المحاسبية Accounting Process

توصيل المعلومات الاقتصادية		قياس النشاطات الاقتصادية
<ul style="list-style-type: none"> - إعداد تقارير مالية مفيدة. - المساعدة في تفسير النتائج. 	←	<ul style="list-style-type: none"> - تحديد النشاطات الاقتصادية ذات الطبيعة المالية. - تكميم (التعبير الكمي) عن النشاطات الاقتصادية (بالنقد). - تسجيل القياسات النقدية بطريقة

		نظامية.
--	--	---------

ويقصد بالنشاطات الاقتصادية العمليات والأحداث التي تقوم بها الشركة مثل عمليات الشراء والبيع والتعاقد والتأجير وغير ذلك وهذه العمليات يتطلب تسجيلها في السجلات المحاسبية للتعرف على نتيجة أعمال الشركة من ربح أو خسارة وكذلك التعرف على الوضع المالي للشركة أي ما لها من أموال وحقوق على الغير وما عليها من التزامات تجاه الغير.

والشركة تعني اشتراك مجموعة من عوامل الإنتاج في وحدة تنظيمية تضم مباني وآلات وسيارات وبضائع وموظفين وتقوم بنشاطات اقتصادية معينة حسب طبيعة تخصصها كشركات تجارية أو صناعية أو خدمية أو بنوك... الخ.

المحاسبة: نظام معلومات Information System

تعد المحاسبة نظاما للمعلومات:

تتضمن المعلومات حقائق وأفكار ومفاهيم على شكل أرقام أو تعبيرات تساعد على الفهم العام والنظام يضم أشخاص وسجلات وإجراءات تستخدمها منظمات الأعمال لتزويد الغير ببيانات مالية.

وبهذا تجمع المحاسبة بين النظام كمكونات لها وبين المعلومات التي تقدمها إلى الأطراف المختلفة التي تحتاجها، ففي عالم اليوم نجد العديد من الأشخاص والوكالات التي تهتم بالحياة الاقتصادية لمنظمات الأعمال ونشاطاتها

المحاسبة وبيئة الأعمال

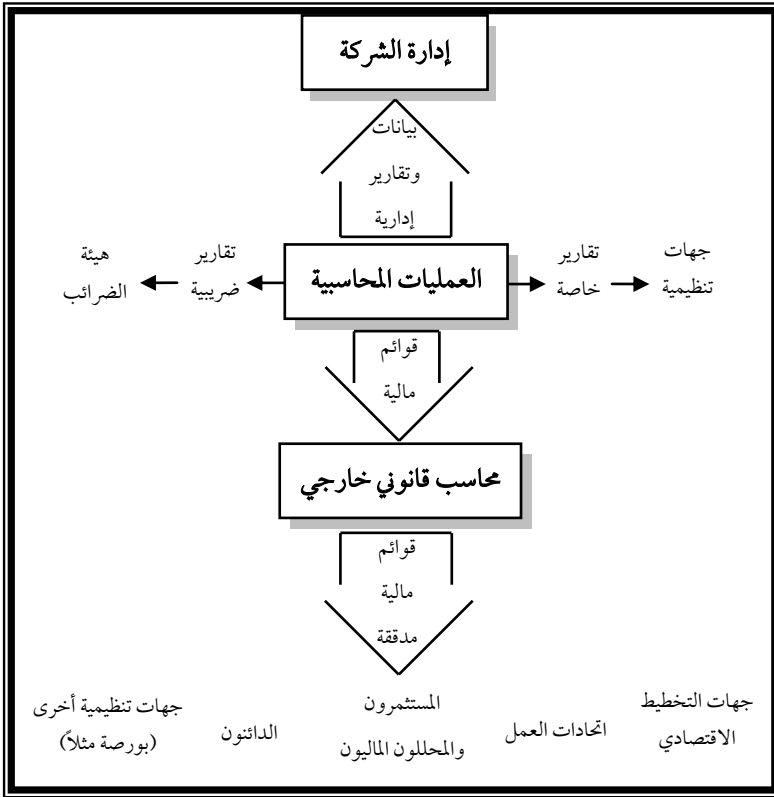
والحاجة للمعلومات من قبل هذه الأطراف أكيدة وضرورية وتقسم هذه الأطراف إلى مجموعتين:

الأولى: الأطراف الداخلية: وتضم إدارة الشركة وأقسامها المختلفة مثل أقسام الإنتاج والتسويق والأقسام المالية والإدارية وغيرها وتسمى هذه الأطراف بمستخدمي المعلومات الداخليين.

الثانية: الأطراف الخارجية: وتضم المستثمرون (المالكون) والدائنون وهيئة الضرائب والوكالات التنظيمية والبورصة، اتحادات العمل، الدوائر الاقتصادية التخطيطية وغيرها وتسمى بمستخدمي المعلومات الخارجيين. ويمثل الشكل (2) تدفق المعلومات المحاسبية.

شكل (1-2)

تدفق المعلومات المحاسبية



Business Environment

بيئة الأعمال

تتكون بيئة الأعمال من الشركات، والشركة هي وحدة اقتصادية تنظيمية تقوم بنشاط اقتصادي معين حسب تخصصها وطبيعة عملها والآتي تصنيف للشركات:

أولاً: الشركات من حيث ملكيتها

Proprietorship

1- شركة / شركات فردية

وهي المملوكة من قبل شخص واحد (المالك) عموماً والمالك طبعاً يكون مدير الشركة في الغالب ويدير عملياتها والشركات الفردية على عدة أشكال مثل (محل تجاري، محامي، مكتبة، محلات بيع ملابس أو إنتاجها) وتحتاج مثل هذه

الشركات إلى أموال محدودة (رأس المال) لبدء النشاط، والمالك يستلم الإيرادات والأرباح ويدفع المصروفات ويتحمل الخسائر ومسئول عن كل الالتزامات والديون على الشركة ولا يوجد حد قانوني بين الشركة كوحدة اقتصادية (شخصية معنوية) والمالك إلا أن سجلات الشركة الخاصة بنشاطاتها يحتفظ بها بمعزل عن سجلات المالك الشخصية أو نشاطاته أو شركات أخرى قد يملكها أو غيرها من الشركات التي يملكها أشخاص آخرون.

Partnership

2- شركة / شركات أشخاص

ويتم تكوينها من قبل شخصين أو أكثر إلى حد معين (عشرة أو عشرين شخص كحد أعلى) حسب القانون في كل دولة، وهي تتشابه مع الشركة الفردية ما عدا الملكية تكون لأكثر من واحد والمسؤولية تكون عليهم وتؤسس الشركة بموجب عقد مكتوب بين الشركاء يتضمن شروط حول رأس المال الذي يساهم به كل واحد والواجبات وتوزيع الأرباح أو تحمل الخسائر وغير ذلك في حالة انفصال / وفاة شريك، ولكل شريك مسؤولية غير محددة تجاه ديون الشركة وتبقى سجلات الشركة بمعزل عن السجلات الشخصية للشركاء وتضم شركات الأشخاص عدة أنواع منها شركات التضامن وشركات التوصية وشركات المحاصة... الخ ومن هذه الشركات (جامعة، مستشفى، مكاتب تدقيق، شركات تجارية، فندق... الخ).

Corporation

3- شركة / شركات أموال

وتسمى شركات مساهمة عامة وهي وحدة اقتصادية مستقلة عن المساهمين (الملاك) ويقسم رأساها إلى أسهم قابلة للتداول أو الانتقال من شخص إلى آخر ومالك السهم أو المساهم عليه مسؤولية محدودة بمقدار ما ساهم به في الشركة وغير مسئول عن ديون الشركة بل الشركة تتحمل هذه المسؤولية، والشركة تحقق الإيرادات وتتحمل المصاريف ويتم تداول أسهم هذه الشركات في السوق المالي (البورصة) ومن هذه الشركات (شركات صناعية، تجارية كبيرة، خدمة كبيرة، بنوك... الخ).

ثانياً: الشركات من حيث طبيعة النشاط

Industrial Companies

1- الشركات الصناعية

وهي الشركات التي تقوم بشراء مواد أولية (خامات) مثل القطن لشركات النسيج لتحويله إلى أقمشة والأقمشة لشركات إنتاج الملابس لتحويلها إلى ملابس أو النفط الخام لشركة المصفاة لتحويله إلى مشتقات نفطية، ثم تقوم بعملية الإنتاج والتصنيع أي تحويله من مواد أولية إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة تبيعه لشركات أخرى أو إلى الاستهلاك المباشر للأفراد وتحتاج هذه الشركات إلى مباني وآلات وسيارات ومعدات وأجهزة وموظفين وعمال وغير ذلك أي تحتاج إلى أموال أكبر من شركات الأفراد أو شركات الأشخاص.

ومن بيع الإنتاج تحقق إيرادات ومن ثم أرباح توزع على المالكين أو حملة الأسهم.

2- الشركات التجارية Trade Companies

وهي الشركات التي تقوم بشراء سلع / بضائع مصنعة تصنعاً كاملاً أو غير كامل ثم تبيعها إلى شركات أخرى أو إلى المستهلك المباشر للأفراد مثل شركات الحبوب والمواد الغذائية والملابس والأجهزة المنزلية والمكتبية والأثاث... الخ، ويمثل النشاط الرئيس لهذه الشركات بالشراء والبيع دون تحويل لشكل السلع المشتراه.

3- الشركات الخدمية Service Companies

وهي الشركات التي تقوم بتقديم خدمات فقط إلى الغير والخدمات تكون على نوعين إما خدمات فكرية (استشارية) مثل التعليم، المحاماة، مكاتب التدقيق... الخ) أو خدمات عضلية (جهد) مثل الصيانة، الفنادق، السياحة، النقل،... الخ).

4- الشركات الزراعية Agriculture Companies

وهي الشركات التي تقوم بعمليات زراعة المحاصيل أو الدواجن أو الماشية على اختلاف أنواعها وإنتاجها وتسويقها وبيعها.

Banks

5- البنوك

وهي شركات تقوم بأعمال الصيرفة أي استلام الأموال من المودعين واستثمارها في مشاريع معينة أو إقراضها إلى الغير مقابل فائدة ليقوم الغير باستثمارها في مجالات مختلفة.

Insurance Companies

6- شركات التأمين

وهي الشركات التي تقوم بأعمال التأمين كافة مثل التأمين على الحياة أو التأمين ضد أخطار الحريق أو السرقة أو التأمين الصحي... الخ.

Construction Companies

7- شركات المقاولات

وهي الشركات التي تقوم بأعمال البناء والتعمير لإنشاء المباني والطرق والجسور وغير ذلك.

مقارنة بين أنواع الشركات حسب طبيعة الملكية (دهمش وآخرون 1999)

نوع المقارنة	الشركات الفردية	شركات الأشخاص	شركات الأموال
طريقة التكوين	من قبل شخص واحد طبيعي	من قبل عدة أشخاص من (2-20)	أكثر من 20 بموجب عقد تأسيسي
الوضع القانوني	لا يعتبر وحدة قانونية مستقلة عن المالك	لا تعتبر وحدة قانونية مستقلة عن المالك	تعتبر وحدة قانونية ذات شخصية معنوية مستقلة عن المالكين
مسؤولية الملاك	غير محددة أي تمتد إلى الأموال الخاصة للمالك	غير محددة أي تمتد إلى الأموال الخاصة للشركاء	محددة بقيمة السهم المدفوع من قبل المساهم
العمر الزمني	يتتهي بوفاة المالك أو حسب رغبته	يتتهي حسب الاتفاق بين الشركاء أو وفاة أو انسحاب شريك أو أكثر	غير محدد ولا يرتبط بعمر أي من الملاك أو رغبته
تحويل الملكية	تم برغبة المالك	تم بموافقة جميع الشركاء	تم بيع الأسهم أو هبتها
إدارة الشركة	من قبل المالك أو من يخوله	لكل شريك حق الإدارة ما لم ينص عقد الشركة على غير ذلك.	يتم انتخاب المساهمون مجلس إدارة والمجلس يعين المدراء الآخرين
رأس المال	مملوك لشخص واحد	مكون من حصص لكل شريك حصة	مكون من أسهم عادية لها قيمة اسمية محددة
الضريبة	تفرض على المالك	تفرض على الشركاء بشكل فردي حسب نصيب كل منهم بالربح	تفرض على صافي أرباح الشركة إجمالاً
الوحدة المحاسبية	وحدة محاسبية مستقلة افتراضية	وحدة محاسبية مستقلة افتراضية	وحدة محاسبية مستقلة افتراضية

أسئلة الفصل الأول

- س1: عرّف المحاسبة، وما هو تفسير تعريفها؟
- س2: ما العملية المحاسبية، ومما تتكوّن؟
- س3: لماذا تعدّ المحاسبة نظاماً للمعلومات؟
- س4: ارسم مخططاً لتدفق المعلومات المحاسبية؟
- س5: بين تقسيمات الشركات من حيث الملكية ونوع النشاط؟
- س6: ارسم جدولاً مبيّناً فيه الاختلافات بين الشركات من حيث ملكيتها؟
- س7: قارن بين تعريفي المحاسبة ودلالات كل منهما.
- س8: كيف يتم التمييز بين أنواع الشركات وهل يؤثر نوع الملكية أو نوع النشاط في العمل المحاسبي؟
- س9: من خلال تعريف المحاسبة هل يمكن التعرف على أهداف المحاسبة أو وظائفها والغرض منها؟
- س10: بأي وحدة قياس تقيس المحاسبة وكيف يتم توصيل المعلومات ولمن يتم توصيلها.

س11: أكمل الجدول الآتي كما في الحالة الأولى:

مقارنة بين أنواع الشركات حسب طبيعة الملكية

نوع المقارنة	الشركة الفردية	شركات الأشخاص	شركات الأموال
طريقة التكوين	من قبل شخص واحد طبيعي	من قبل عدة أشخاص من (2-20)	أكثر من 20 بموجب عقد تأسيسي
الوضع القانوني			
مسؤولية الملاك			
العمر الزمني			
تحويل الملكية			
رأس المال			

الأهداف التعليمية:

بعد دراسة هذا الفصل ينبغي أن تكون قادراً على:

- 1- استخدام المفاهيم والمصطلحات المحاسبية
- 2- تحديد وفهم المعادلة المحاسبية
- 3- تطبيق المبادئ والفروض والمحددات المحاسبية
- 4- فهم أهداف المحاسبة ووظائفها ومعرفة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية
- 5- تحليل العمليات المالية وتفسير وتوضيح أثر العمليات على المعادلة المحاسبية
- 6- التعرف على التطور التاريخي للمحاسبة
- 7- تحديد عناصر القوائم المالية
- 8- معرفة فروع المحاسبة
- 9- تحديد مستخدمي المعلومات المحاسبية

الفصل الثاني

الجانب العلمي (النظري) للمحاسبة

الحاجة إلى المحاسبة Need for Accounting

لفتت المحاسبة الانتباه إليها من حاجة المجتمع لها إذ تتمثل وظيفتها في تحديد المسؤولية، منع الاختلاس والسرقة، توجيه النشاطات الاقتصادية، تحديد الحقوق المالية، حل المشاكل المالية التي تواجهها منظمات الأعمال والإجابة عن السؤال المحوري: ما هو ربح الشركة؟ وكذلك تسهيل عمل الحكومات في أعمالها المالية، إرشاد مدراء الشركات حول كيفية العمل بكفاءة (Belkaoui, 2004) وكيفية فهم المحاسبة والحاجة إليها في المجتمعات المختلفة على مر العصور لا بد من التعرف على تاريخها.

التاريخ المحاسبي Accounting
History

لقد رافقت المحاسبة المسيرة الإنسانية في تطورها وارتقائها وكانت تستجيب دائماً للبيئة وعواملها التي تتواجد فيها فتأثر بها وتؤثر فيها وكانت تنتقل بين فترة وأخرى من بيئة أو حضارة إلى بيئة / حضارة أخرى بواسطة العديد من الأسباب والعوامل والوسائل والأهداف وهكذا تواصلت المحاسبة إلى الوقت الحاضر بصورتها الحالية وستستمر مستقبلاً في هذا المنحى من التواصل مع الإنسان وبيئته المتغيرة والمتجددة، وخلال هذه المسيرة الطويلة

يتضح تماماً بأن المحاسبة هي نتاج دولي مشترك، أي أن كل حضارة أو دولة ساهمت بجزء ما بشكل أو بآخر في تشكيل المحاسبة ويمكن تسجيل الفترات الآتية للتاريخ المحاسبي:

أولاً: الفترة من 4500 قبل الميلاد إلى 1494 بعد الميلاد

من المعروف بأنه لم تكن توجد مدنية قائمة أو أي شكل من أشكال الحضارة قبل 4500 ق.م ويشير التاريخ القديم إلى أن الحضارة السومرية نشأت في جنوب العراق ثم بعد ذلك نشأت في بابل أول مدنية منظمة في العالم (Brown, 1968) وأرسييت أسس تلك المدنية من خلال قوانين حمورابي*^١ على المسلات (228 مادة قانونية 80٪ لمعالجة القضايا التجارية) وأسهمت في ذلك اللغة والكتابة واستخدام الأرقام والتوثيق على الحجر وألواح الطين المحروق وكان للمحاسبة الدور الكبير في جمع الضرائب للملك وتثبيت المعاملات التجارية بين الأفراد وحصر إيرادات الإمبراطورية ومصرفاتها يتطلب نظام محاسبي يتناسب وتلك المرحلة في التطور.

بعد ذلك جاءت الحضارة الآشورية التي اعتمدت اللغة الآشورية لغة للتجارة بسبب موقع تلك الحضارة على طرق المواصلات.

(* معاصر لنبي الله إبراهيم ؑ).

ثم جاءت حضارة وادي النيل (الفرعونية)^(**) لتسهم في تطور محاسبة الكمية والقيمة بسبب فرض ضريبة العشر Ten Tithes على الأفراد وكانت تجب عيناً مما تطلب مخازن لحفظها (الأهرامات)، وسجلات من البردي كوثائق لتسجيلها ومحاسبين وكتبة لتسجيلها وأنجزت الوظائف المحاسبية الأساسية (Zimmerman, 1977).

ثم انتقل الأمر إلى عصر الإغريق والرومان الذي تميّز بالفلسفة والثقافة والعمران فازدهار الحياة الاقتصادية في أثينا تطلب نظام محاسبي يعكس جوانب تلك الحياة (Hendriksen, 1977).

وتميّزت الفترة من 600 بعد الميلاد بظهور الحضارة الإسلامية وإمبراطوريتها الواسعة المترامية الأطراف واكتشاف الأرقام العربية (0، 1، 2، 3، ...، 9) والإيرادات الهائلة للدولة الإسلامية ومصرفاتها الهائلة ووجوب تسجيلها وصرفها بموجب الشريعة الإسلامية فظهرت الحاجة إلى الدواوين (ديوان بيت المال وغيره) وفي عام 1100م اكتشف العلامة المسلم أحمد بن محمد المازندراني نظام القيد المزدوج في تسجيل العمليات المحاسبية.

ثم أسهمت الحروب الصليبية (1096-1291) في نقل حضارة الشرق العربي الإسلامي إلى الغرب في جانبها المادي وغير المادي كما أسهمت التجارة البحرية

(**) عين سيدنا يوسف ؑ أمين خزائن مصر.

مع الشرق في ذلك واستخدم الغرب الأرقام العربية لأول مرة في جنوه بإيطاليا بحدود عام 1143م (Brown, 1968).

وتميّزت الفترة من 1000 إلى 1494م في أوروبا بظهور النظم السياسية والتجارية والبحرية والمدارس والطباعة والبنوك واستخدام الأرقام العربية بشكل واسع.

ثانياً: الفترة من 1494-1944

استهلت هذه الفترة بانتشار نظام التسجيل بالقيود المزدوج بسبب ظهور الطباعة وانتشارها في أوروبا، ويشار إلى أن الراهب الإيطالي Luca Pacioli وبمساعدة صديقه الرسام المعروف Leonardo Davinci تمكن في رسم وتقسيم جداول الحسابات ونشر Pacioli كتابه المعروف (Summa de Arithmetica Geometria) مراجعة في الرياضيات الهندسية والتناسب حول تسجيل المعاملات التجارية بطريقة القيد المزدوج عام 1494م وانتشر كتابه في أوروبا لتصبح طريقة التسجيل المحاسبي المعتمدة (طريقة جنوة) (Chatfield, 1977).

وشهدت هذه الفترة ظهور الإمبراطوريات والاستعمار والهيمنة والمشاركات التجارية والشركات كما ساهمت الثورة الصناعية بكل ما تحمل من تكنولوجيا وتطور وتسارع من جهة لتفرض على المحاسبة تحديات كبيرة ومهمة من جهة أخرى أجبرتها على التطور والتواصل والاستجابة للواقع الجدية والمختلف وغيرت الثورة الصناعية وجه العالم وصورته إذ دفع نظام الإنتاج الواسع إلى زيادة الطلب على المواد الأولية من جهة وأسواق لتصريف الإنتاج الكبير من جهة أخرى وأموال لبناء المصانع وظهرت الحاجة إلى محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية وإلى نظام مصرفي كبير ثم شركات كبرى وبورصات لجذب

رؤوس الأموال وانعكس ذلك على المحاسبة لتزويد المعلومات إلى أعداد كبيرة من الأفراد المستثمرين.

ثالثاً: الفترة من 1944 - الآن

اقتضت ضرورات ما بعد الحرب العالمية الثانية من الدول الخارجة منها والمتضررة أن تلتفت إلى بناء اقتصادها المدمر ويتطلب ذلك تصنيعاً واسعاً وضخماً ولا ينجز إلا بواسطة الشركات الصناعية الكبرى دفعت إلى الحاجة لرؤوس أموال ضخمة نشأت عنها الرأسمالية الصناعية وظهرت في هذه الفترة مجموعات ومنظمات دولية ومنها المنظمات المحاسبية مثل لجنة معايير المحاسبة الدولية والاتحاد الدولي للمحاسبين ويعد ذلك تحولاً كبيراً في المحاسبة. وفي التسعينات ظهرت العولمة والنظام الدولي الجديد وتكنولوجيا المعلومات وظهرت تكنولوجيات اقتصادية كبرى أثرت بدورها في المحاسبة وتطورها.

المحاسبة كعلم
Accounting as a Science
لكل علم أهداف وأولاً ثم مفاهيم ومبادئ وفروض وطرق وإجراءات، والمحاسبة كعلم تطبيقي ووظيفة خدمية اجتماعية تأخذ بالمنحى العلمي بالصورة الآتية:

ش_____ كل (2 - 2)

الإطار الفكري للمحاسبة المالية

Accounting Concepts

ثانياً: المفاهيم المحاسبية

وتتضمن المفاهيم المفردات والمصطلحات التي تستخدم في حقل المحاسبة على وجه الخصوص وما يعنيه كل مفهوم، والمفهوم هو تعبير يبين بذاته ولا يحتاج إلى تفسير أو شرح في كل مرة ويستخدم للدلالة على أشياء أو أحداث مالية تساهم في تحقيق أهداف المحاسبة المذكورة سابقاً وهذه المفاهيم هي:

Assets

1- الموجودات (الأصول)

منافع اقتصادية متوقع الحصول عليها في المستقبل وان الوحدة قد اكتسبت حق الحصول عليها او السيطرة عليها نتيجة أحداث أو عمليات تمت في الماضي .

أي هي موارد اقتصادية مملوكة من قبل الشركة، أي أشياء لها قيمة تستخدم في تنفيذ وإنجاز أعمال الشركة ونشاطاتها المختلفة وهذه الموارد تقدم خدمات محتملة مستقبلية خلال عمرها الإنتاجي تستفيد منها الشركة في تحقيق إيرادات ومن هذه الموجودات مثلاً المباني، السيارات، الآلات، الأجهزة، البضائع، النقود... الخ.

Liabilities

2- المطلوبات (الخصوم، الالتزامات)

منافع اقتصادية متوقع التضحية بها مستقبلاً في شكل التزام قائم بالفعل على الوحدة بتحويل أصول أو تقديم خدمات لوحدة أو لوحدة أخرى نتيجة أحداث أو عمليات تمت في الماضي .

وهي ديون أو مطالبات على الشركة من قبل الغير وعليها أن تسددها إما على شكل نقد أو بضائع أو تقدم خدمات بالمستقبل وهذه الديون نشأت عن عمليات أو أحداث ماضية مثل اقتراضها مبلغ من البنك أو من شركات أخرى أو شراءها بضائع من الغير ولم تدفع ثمنها فوراً بل سيتم الدفع بالمستقبل.

Owners Equity

3- حقوق الملكية

ما يتبقى من أصول الوحدة بعد طرح خصومها.

وهي مساهمة المالكين أو حصصهم التي قدموها للشركة عند بدء إنشائها وتنتج حقوق الملكية من طرح الالتزامات من الموجودات أي:

$$\text{حق الملكية} = \text{الموجودات} - \text{المطلوبات}$$

$$\text{أو} \quad \text{حق الملكية} = \text{صافي الموجودات}$$

Revenue

4- الإيرادات

تدفقات داخلية إلى الوحدة أو أي زيادة في أصولها أو نقص في خصومها (أو كليهما معاً) والتي تنشأ خلال دورة إنتاج السلع أو بيعها أو تأدية الخدمات أو أية أنشطة أخرى ناجمة عن الأعمال الرئيسية المعتادة والمستمرة.

وتمثل الزيادة الإجمالية في حقوق الملكية الناتج عن نشاطات الشركة المختلفة والداخلية للشركة من غرضها الأساسي وهو الحصول على الأرباح وتنشأ

الإيرادات من بيع السلع أو تأدية خدمات للغير أو إيجار موجودات للغير أو إقراض نقود للغير.

Expenses

5- المصروفات

تدفقات خارجة من الوحدة أو أي نقص في أصولها أو زيادة في خصومها (أو كليهما معاً) والتي تنشأ خلال الدورة لإنتاج السلع أو بيعها أو تأدية الخدمات أو أية أنشطة أخرى ناجمة عن الأعمال الرئيسية والمعتادة والمستمرة.

وتمثل النقص في حقوق الملكية الناتج عن نشاطات الشركة المختلفة والخارجة من الشركة إلى الغير من أجل الحصول على الإيرادات مثل شراء موجودات أو مواد أولية أو رواتب أو أجور العاملين أو تأجير سيارات أو معدات... الخ.

Gains

6- المكاسب:

زيادة في حقوق الملكية (صافي الأصول) ناتج عن عمليات عرضية أو ثانوية أو أية عمليات أخرى أو أحداث أو ظروف أخرى تؤثر في الوحدة المحاسبية ما عدا تلك الزيادة الناتجة عن إيرادات أو استثمارات الملاك (أصحاب المشروع).

Losses

7- الخسائر:

نقص في حقوق الملكية (صافي الأصول) ناتج عن عمليات عرضية أو ثانوية أو أية عمليات أخرى أو أحداث وظروف أخرى تؤثر في الوحدة المحاسبية ما عدا ذلك النقص الناتج عن مصروفات أو توزيعات للملاك.

- 8- **الدخل الشامل:** التغيير في حقوق الملكية (صافي الأصول) للوحدة خلال الدورة المالية الناتج عن العمليات والأحداث والظروف التي ليس مصدرها أصحاب رأس المال ويتضمن جميع التغييرات في حقوق الملكية خلال دورة محاسبية ما عدا تلك التغييرات الناتجة عن استثمارات الملاك أو التوزيعات لهم.
- 9- **التغيير في حقوق الملكية:** ملخص للعمليات التي تؤثر في حقوق الملكية خلال الفترة المحاسبية.

Drawing

10- المسحوبات

وهي المبالغ النقدية أو السلع التجارية التي يأخذها المالك من الشركة لاستخدامه الشخصي وتسجل هذه المسحوبات كتخفيض مباشر في حقوق الملكية.

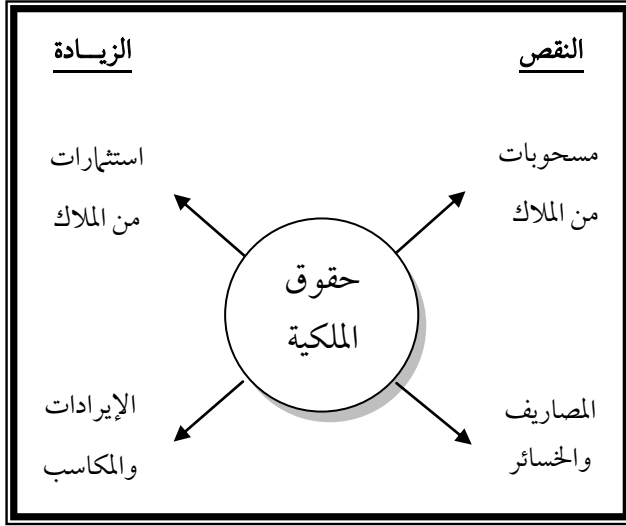
Income (Profit / Loss)

11- الدخل (الربح / الخسارة)

ويمثل الفرق بين الإيرادات المكتسبة خلال الفترة المالية والمصروفات المستنفدة لاكتساب تلك الإيرادات فإذا كانت الإيرادات أكبر من المصروفات كان الربح وإذا كانت المصروفات أكبر من الإيرادات كانت الخسارة والشكل الآتي يبين ذلك:

شكل (1-2)

الزيادة والنقص في حقوق الملكية



Accounting Principles

ثالثاً: المبادئ المحاسبية

وتمثل القواعد أو الأحكام العامة التي يستخدمها المحاسب للقيام بوظيفته (وظيفة القياس ووظيفة الإفصاح) والمبادئ المحاسبية مأخوذة من الأهداف الأساسية للمحاسبة ومفاهيمها وهي تساعد في كيفية تسجيل العمليات المالية والإبلاغ عنها وقد تم تصنيف المبادئ والفروض والمحددات طبقاً للتصنيف الذي أعده مجلس معايير المحاسبة المالية في الإطار الفكري للمحاسبة المالية ونجد البعض في كتب المحاسبة من يعتبرها كلها مفاهيم أو مبادئ أو فروض أو قد يضيف عليها.

وتتضمن المبادئ الآتي:

1- مبدأ الكلفة التاريخية Historical Cost Principle

يعني مبدأ الكلفة أن الشركة تسجل الموجودات والمصروفات والمطلوبات والإيرادات التي تحصل بكلفتها الحقيقية (الفعلية) أي أن الفقرة تسجل بالمبلغ الذي دفع في العملية لإتمامها وليس بمبلغ آخر، وتمثل الكلفة هذه القيمة التي تم مبادلته في تاريخ حدوثها. وسبب استخدام هذا المبدأ هو أن هذا المقياس (الكلفة) هو مقياس موثوق به وموضوعي وتوجد به مستندات (فواتير) تؤيد العملية المالية وملخص هذا المبدأ.

أ- أهم مبدأ تستند عليه المحاسبة كونه أساس تقييم جميع عناصر القوائم المالية.

ب- يشترك من الموضوعية والاستمرارية لأن الكلفة التاريخية تقدم معلومات موضوعية قابلة للتحقق لاستنادها إلى إحداث فعلية وليس تاريخية.

ج- فرض الاستمرارية يسمح باستبعاد تطبيق أسس قياس أخرى غير الكلفة التاريخية مع انه توجد طرق أخرى كالقيمة العادلة التي أخذت طريقها في التطبيقات المحاسبية في الوقت الحاضر.

2- مبدأ تحقق الإيراد Revenue Recognition Principle

ويقضي هذا المبدأ بأن الإيراد يتحقق في الشركات حسب طبيعة نشاط الشركة وعلى المحاسب أن يعترف بالإيراد (يسجله بالسجلات المحاسبية) في الفترة

المحاسبية التي يتم تحقق الإيراد فيها، وغالباً ما يعترف بالإيراد عند نقطة البيع لكون سعر البيع يمثل مقياس موضوعي لمبلغ الإيراد المتحقق وملخص ذلك.

أ- أن يتحقق الإيراد ويعترف به في الفترة المحاسبية التي اكتسب فيها.

ب- أن يعترف بالإيراد عند نقطة البيع في الغالب أي تبادل العمليات بين

البيع والمشتري.

ج- سعر البيع يعطي قياس موضوعي لمبلغ الإيراد المتحقق.

Matching Principle

3- مبدأ المقابلة

ويعني هذا المبدأ أن كل المصاريف التي تتعلق وترتبط بإيراد معين تتم مقابلتها واستقطاعها من هذا الإيراد للفترة التي تحقق فيها لتحديد صافي الدخل وأن المصاريف هي التي تتحملها الشركة بغرض تحقيق الإيراد وملخص المبدأ.

أ- يشتق من فرض الدورية وهو تطبيق للسببية (السبب والنتيجة) وذلك بربط الإيراد بنفقاته والأحداث التي لا تخضع للسببية تعالج في قائمة الدخل.

ب- لا تعني السببية الحتمية أي كل إيراد يربط بنفقة بل علاقة ارتباط قد تكون مباشرة أو غير مباشرة.

ج- يتطلب تحديد النفقات الدورية والإيرادات الناجمة عنها ويتم تطبيق قواعد تحقق الإيراد.

Disclosure Principle

4- مبدأ الإفصاح

ويعني هذا المبدأ أن كل المعلومات الضرورية لفهم القوائم المالية من قبل مستخدمي هذه القوائم يجب أن يفصح عنها، أي أن كل الأحداث والحالات التي تؤدي إلى اختلافات عند مستخدمي القوائم المالية يجب أن يفصح عنها وملخصه.

أ - الأحداث والحالات التي تؤدي إلى اختلافات لمستخدمي القوائم المالية التي يجب الإفصاح عنها.

ب- يتطلب تصميم وإعداد القوائم المالية الموجهة إلى كافة مستخدمي المعلومات الاقتصادية.

ج- جعل القوائم المالية مفيدة وغير مضللة للمستثمر العادي.

د- عدم حذف أو كتمان معلومات جوهرية أو ذات منفعة.

Accounting Assumption

رابعاً: الفروض المحاسبية

وتعني الفرضية كلام أو تعبير قابل للصواب أو الخطأ ويتم اعتماد الفروض من أجل فهم الظروف والأحداث المحيطة أو تثبيتها وبناء أفكار أو مفاهيم في ضوءها لتساعد في تحقيق الأهداف أو التوصل إليها وهي:

Entity Assumption

1- فرض الوحدة المحاسبية المستقلة

وبموجبها نفترض بأن الشركة وحدة اقتصادية (محاسبية) مستقلة عن الملاك وعن الشركات الأخرى وفي ضوء ذلك يتم تحديد النشاطات الاقتصادية الخاصة بهذه الشركة والمحاسبة عليها دون النشاطات الاقتصادية الخاصة بالملاك أو بشركات أخرى أي أن:

- أ - المحاسبة تقوم بقياس نتائج عمليات وحدة اقتصادية معينة (شركة... الخ)
- ب- الأحداث والعمليات الاقتصادية يمكن تحديدها لوحدتها محاسبية معينة.
- ج- لذا يفترض وجود شخصية معنوية كوحدة تنظيمية.
- د- تسجيلات القيم بالدفاتر المحاسبية ترتبط بهذه الشخصية.
- هـ - يحدد هذا الفرض مجال اهتمام المحاسبين والمحاسبة وما يجب أن تتضمنه القوائم المالية.
- و- يمكن هذا الفرض من التمييز بين العمليات الشخصية الخاصة بأصحاب المشروع وعمليات المشروع.
- ي- قد يوجد عدم تطابق بين الشخصية المعنوية المحاسبية والقانونية.

2- فرض الاستمرارية Going Concern Assumption

وبموجبها نفترض بأن الشركة مستمرة في ممارسة نشاطاتها إلى أمد غير محدد وهذا الفرض يعكس توقعات الأطراف ذات المصلحة بالمشروع من جهة وينعكس على تنظيم الأعمال المحاسبية وإعداد القوائم المالية وهذا الفرض يدعم مبدأ الكلفة التاريخية السابق ذكره أي أن:

- أ - الاستمرارية ترتبط بالشخصية المعنوية المستقلة للمشروع وليس بحياة ملاكه.
- ب- لذا تفترض المحاسبة أن المشروع سيستمر في النشاط لفترة غير محدودة نسبياً لانجاز الأعمال.

- ج- تعكس الاستمرارية توقعات كافة الأطراف ذات المصلحة بالمشروع.
- د- لذا فالقوائم المالية هي مرحلية للوضع المالي ونتائج الأعمال وتمثل تقرير عن سلسلة من الحلقات وعلى مستخدم المعلومات أن يفسرها في ضوء ذلك.
- هـ - يعتبر أسلوب التقويم بالكلفة التاريخية في ضوء الاستمرارية هو المناسب فالأصول تقتنى للاستخدام بالنشاط وليس للبيع.

3- فرض الدورية (الفترة المحاسبية) Periodicity Assumption

- وبموجب هذا الفرض يتم تقسيم العمر الكلي للشركة إلى فترات دورية متساوية (سنة مثلاً) لأغراض إعداد القوائم المالية وملخص الفرض:
- أ - الحاجة إلى بيانات دورية عن المشروع لغرض اتخاذ القرارات.
- ب - ارتباط هذا الفرض بنشوء الشركات المساهمة إذ التزمت بنشر قوائمها المالية دورياً.
- ج - العمر الاقتصادي للشركة يمكن أن يقسم إلى فترات زمنية متماثلة.
- د - أن هذا الفرض يستلزم تطبيق محاسبة المستحقات والمقدمات.

4- فرض ثبات وحدة القياس النقدي Monetary Unit Assumption

- يبين هذا الفرض بأن البيانات الخاصة بالعمليات التي تسجل بالدفاتر المحاسبية هي التي يعبر عنها بواسطة النقد ومن جهة أخرى أن وحدة النقد كوحدة قياس بالمحاسبة ثابتة (لا تتغير) كي يمكن من تسجيل العمليات بالسجلات المحاسبية دون تغييرها من وقت لآخر وملخص ذلك.

- أ - تحتاج المحاسبة إلى وحدة قياس موحدة لربط مختلف العمليات والأنشطة وتسمح بإجراء مقارنات.
- ب- العمليات التي يصطلح عليها بشكل نقدي يتم تضمينها بالقوائم المالية والسجلات المحاسبية.
- ج- يتم استبعاد الأحداث غير القابلة للتكميم من مجال المحاسبة.
- د- يضع هذا حدين للمحاسبة حد قابلية المعلومات للقياس وحد وحدة القياس نفسها.
- هـ - يفترض ثبات وحدة القياس كي يمكن من المقارنة إلا أنها عرضة للتغيير والتمسك بهذا الفرض ينطلق من الموضوعية.

خامساً: المحددات (القيود) المحاسبية Accounting Constraints

أو القيود المحاسبية وهي التي تحدد (تقيّد) المحاسب ويعمل في ظلها وبموجبها ولا يتمكن من تجاوزها وهي:

1- الحيطة والحذر (التحفظ) Conservatism Constraint

تعمل المحاسبة في ظروف عدم التأكد وعندما يحصل عدم تأكد من قبل المحاسب عليه أن يحتاط للأمر بأن يختار الطريقة الأقل ضرراً على الشركة أي عند إجراء القياس المحاسبي أن يقوم بأخذ أقل القيم للأصول والإيرادات و أعلى القيم للخصوم والمصروفات وبعبارة أخرى الأخذ بنظر الاعتبار الخصوم والمصروفات المحتملة وعدم الأخذ بنظر الاعتبار الأصول والإيرادات المحتملة وخلاصة ذلك.

- أ - فرض موقفا تشاؤميا للمحاسب.
- ب- يشتق من الاستمرارية والدورية ويطبق كقيود عند التقييم وإعداد الحسابات.
- ج- عند الاختيار بين إجراءين أو أكثر يفضل اختيار الإجراء ذا الأثر الأقل ايجابية على حقوق الملاك والمساهمين كي لا توزع أرباحا غير حقيقية.
- د- اعتماد القيم الأدنى عند تقويم الأصول والإيرادات والأعلى عند تقويم الخصوم والمصروفات.
- هـ - قد يكون استثناء لمبدأ آخر مثل قاعدة الكلفة أو القيمة القابلة للتحقق أيها أقل.
- و- عندما لا يوجد شك فالمحاسب ينبغي أن يختار الحلول على الأقل التي لا تظهر الموجودات أو الدخل أعلى من قيمتها.

Materiality Constraint

2- الأهمية النسبية (المادية)

تكون للفقرة أو العنصر أهمية عندما يكون له تأثير في قرارات مستخدمي المعلومات المحاسبية والعكس بالعكس وعلى المحاسب بذل ما يكفي من جهد لكل فقرة حسب أهميتها وملخص ذلك.

- أ - تشتق من الدورية وتعني أن العمليات والأحداث ذات الأثر الاقتصادي غير المهم نسبيا تعالج بطريقة محاسبية أسهل.

ب- لا داعي للإفصاح عن المعلومات والأحداث غير المهمة.

ج- يترك أمر تطبيقه لاجتهاد المحاسب.

د- يعني التقرير عن المعلومات المهمة والجوهرية التي تؤثر في القرارات.

هـ- تحديد فيما إذا الفقرة لها تأثير معين على قرار مستخدم المعلومات.

و- تعتبر الفقرة غير مادية (غير ذات أهمية) إذا لا يوجد لها اثر على متخذ

القرار إذا ضمنت أو حذفت.

Cost – Benefit Constraint

3- الكلفة / المنفعة

وتعني أن كلفة إنتاج المعلومات المحاسبية التي يقوم المحاسب بإعدادها من خلال القوائم المالية يجب أن لا تزيد عن المنافع المتوقعة من استخدام هذه المعلومات.

Sector Application Constraint

4- التطبيقات المماثلة

بما أنه توجد شركات متماثلة في أنشطتها مثل شركات النسيج، الألبان، فعلى المحاسبين في هذه الشركات المتشابهة أنشطتها تطبيق الطرق والإجراءات المحاسبية المتشابهة كي يمكن من المقارنة بين هذه الشركات من خلال قوائمها المالية.

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

عندما يقوم المحاسب بإعداد القوائم المالية ويضمنها معلومات محاسبية هذه المعلومات ينبغي أن تتصف بخصائص أو سمات نوعية معينة كي تكون مفيدة لمستخدميها وإذا خلت المعلومات المحاسبية من هذه الخصائص فستكون عديمة الفائدة وهي:

أولاً: الخصائص النوعية الرئيسية

1- الموثوقية/ المعولية Reliability

وتعني بأن مستخدم المعلومات المحاسبية يمكن له الاعتماد عليها وتقديم تأكيدا بأنها خالية من الخطأ والتحيز وتضم الموثوقية ثلاثة مكونات:

أ- قابلية للتحقق: وهي زيادة التأكيد بان القياس المحاسبي يمثل ما يعرضه فعلا، فالمعلومات المحاسبية القابلة للتحقق هي التي تعطي نتائج متطابقة جوهريا إذا تمت من قبل شخص أو أشخاص يقومون بالقياس ويستخدمون نفس طرق القياس. وكذلك تكون قادرة على إثبات كونها خالية من الخطأ والتحيز.

ب- صدق التمثيل: وتعني وجود اتفاق بين القياسات المالية أو الوصف للظواهر الاقتصادية موضوع القياس والوصف أي تكون المعلومات معبرة حقيقة عن الوضع المالي.

ج- الحيادية: أي لا تؤثر في مستخدمي المعلومات وعدم تفضيل مصالح مجموعة على مصالح مجموعة أخرى.

Relevance

2- الملاءمة

وتعني أن المعلومات المحاسبية يجب أن تكون قادرة على إحداث اختلاف أو تغيير في قرارات مستخدميها وكي تكون هذه المعلومات ملائمة يجب أن تتطابق أو تغير توقعات متخذ القرار وتضم الملاءمة ثلاثة مكونات:

أ- القيمة التنبؤية: أي المعلومات المحاسبية يمكن أن تؤثر بالقرار بواسطة تحسين قدرة متخذ القرار في التنبؤ، وتساعد مستخدمي المعلومات عمل توقعات عن الماضي والحاضر والمستقبل.

ب- القيمة الارتدادية: أي تمكن من التأثير بالقرار بواسطة التطابق أو تصحيح التوقعات الأولية لمتخذ القرار.

ج- الوقتية: أي تكون متاحة في الوقت الذي يتم فيه القرار.

ثانياً: الخصائص النوعية الثانوية

Comparability

1- قابلية المقارنة

وتعني أن المنفعة من المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات ستتحسن إذا كانت المعلومات قابلة للمقارنة مع معلومات مشابهة عن وحدات محاسبية أخرى أو لنفس الوحدة على مدى الزمن.

2- الثبات (التماثل أو الاتساق) Consistency

أي استخدام نفس المبادئ والفروض والطرق والإجراءات المحاسبية من قبل الشركة من سنة لأخرى وعدم تغييرها إلا عند الضرورة.

فروع المحاسبة Accounting Fields

تعتبر المحاسبة علم اجتماعي يقدم نشاطاً خدمياً لمختلف الأطراف في المجتمع. لذا فإنها تتأثر وتؤثر في البيئة المحيطة بها. ونتيجة للتقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي والاجتماعي لا بد للمحاسبة من مواكبة هذه التطورات والمستجدات لذلك نشأت فروعاً متخصصة تخدم كل منها جهات معينة بما يتلائم واحتياجاتها ومن أهمها (الراوي 2006):

1- المحاسبة المالية **Financial Accounting**: وتعد نقطة التمرکز في علم المحاسبة وتهتم بتحليل وتسجيل وتبويب وتصنيف العمليات المالية للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة مستندة بذلك على المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً بهدف إنتاج معومات موضوعية في نهاية تلك الفترة تبين نتيجة أعمال الوحدة الاقتصادية وما حققته من ربح أو خسارة وقابلة للمقارنة بين الوحدات الاقتصادية التجارية المختلفة.

2- محاسبة التكاليف **Cost Accounting**: تهتم بحساب وتحليل تكاليف أنشطة الوحدة (الأنشطة الإنتاجية والخدمية) لتحديد تكلفة المنتج النهائي وإعداد التقارير اللازمة لمتخذي القرارات المتعلقة بتحديد الأسعار وأنواع وكميات السلع المنتجة إلى جانب دورها في الرقابة على عناصر التكلفة من أجل تخفيضها وتنظيم ربحية الوحدة الاقتصادية.

3- المحاسبة الإدارية **Managerial Accounting**: ترتبط المحاسبة الإدارية

بشكل وثيق مع محاسبة التكاليف إذ أنها تتسم بالمرونة في تجميع البيانات ومعالجتها وإعداد التقارير اللازمة للإدارة لمساعدتها في أداء وظائفها في مجال التخطيط والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات المالية والتشغيلية والاستثمارية بصورة رشيدة. علماً بأن كل ما تقدمه من تقارير تخص الاستخدام الداخلي للإدارة إذ أن التقارير التي تقدمها المحاسبة المالية تكون موجهة لداخل وخارج الوحدة الاقتصادية.

4- المحاسبة الضريبية **Tax Accounting**: نظراً لكون الإيرادات المحصلة

عن طريق جباية الضرائب تمثل مصدراً أساسياً من مصادر تمويل الخزينة في أغلب دول العالم لذا فالمحاسبة الضريبية تهتم بتحديد عناصر الإيرادات والمصروفات التي تشكل الوعاء اللازم لاحتساب الدخل الخاضع للضريبة وفقاً لقوانين الضريبة المعتمدة في الدولة.

5- المحاسبة الحكومية **Governmental Accounting**: وتختص بتصميم

النظم المحاسبية الخاصة بالوحدات الحكومية التي لا تسعى لتحقيق الربح وتحديد الأساليب والإجراءات التي تحكم الدورة المحاسبية في تلك الوحدات والأسس التي تحكم إعداد الموازنة العامة للدولة. ومراقبة عمليات الإنفاق والتحصيل ومدى التزام الوحدات الحكومية بالمعايير واللوائح والتعليمات والقوانين النافذة.

6- المحاسبة القومية **Social Accounting**: يختص هذا النوع من المحاسبة

بقياس الناتج القومي الإجمالي والدخل القومي كما يوفر الأسس والإجراءات اللازمة لإعداد الحسابات القومية. والميزان التجاري وميزان المدفوعات.

7- تدقيق الحسابات **Auditing**: ويتضمن المبادئ والأسس التي تحكم مراجعة (فحص) السجلات والدفاتر المحاسبية للتحقق من صحة القوائم المالية والختامية ومدى تمثيلها للوضع المالي للوحدة الاقتصادية بشكل عادل وانسجامها مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً. هذا ويمكن إضافة فروع أخرى لعلم المحاسبة كالنظم المحاسبية والمحاسبة الدولية والمحاسبة الاجتماعية وأخرى.

مستخدمو البيانات المحاسبية

The Users of Accounting Information

تسمى المحاسبة غالباً بلغة الأعمال (The Language of Business) فهي تعتبر العقل المسيطر على الجهاز المركزي (العصبي) للمنشأة وذلك لأهمية المعلومات التي تقدمها للإدارة كي تتخذ قراراتها بصورة صحيحة وسليمة. كما أنها تساهم برفد أطراف مختلفة أخرى من داخل المنشأة وخارجها بما يلبي أغراضهم المختلفة وفقاً لأنواع القرارات التي يتم اتخاذها.

لذا يمكن تقسيم المستخدمين لهذه المعلومات إلى مجموعتين: الأولى مجموعة المستخدمين الداخليين والثانية مجموعة المستخدمين الخارجيين:

أولاً: المستخدمون الداخليون: Internal Users

تتضمن هذه المجموعة كافة الأطراف التي يتصل عملها بإدارة أنشطة المنشأة واستخدام مواردها الاقتصادية والبشرية في سبيل تحقيق الأهداف الموضوعية ومنهم:

1- إدارة المنشأة

2- العاملون في المنشأة

حيث تقوم المحاسبة بتلبية احتياجات كل طرف من خلال فروع المحاسبة الأخرى كالمحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف.

ثانياً: المستخدمون الخارجيون: External Users

يمكن تقسيم المستخدمين الخارجيين من خارج المنشأة للبيانات المحاسبية إلى نوعين:

• الأول: لهم مصالح مالية مباشرة في المنشأة.

• والثاني: لهم مصالح مالية غير مباشرة وكما يلي:

النوع الأول: الفئات ذات المصالح المالية المباشرة في المنشأة: وتتضمن

الأطراف التالية:

1- المستثمرون (المساهمون) الحاليون والمرتقبون: (ملاك المنشأة) لاتخاذ

القرارات بشأن شراء أو بيع الأسهم ومدى قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح وتوزيعها.

2- المقرضون الحاليون والمرتقبون (الدائنون): البنوك والمؤسسات المالية

المختلفة وحاملو سندات الدين.

3- العاملون المرتقبون: للتأكد من الوضع المالي الجيد لتحقيق الأمن

الوظيفي ومستوى معيشي أفضل.

الجانب العملي للمحاسبة

4- النقابات العمالية: لضمان حقوق العمال وتحسين ظروف عملهم.

النوع الثاني: الفئات ذات المصالح المالية غير المباشرة: وتتضمن الأطراف التالية:

1- الدوائر والسلطات الحكومية ذات العلاقة مثل:

أ- دائرة الضريبة: لأغراض تحديد الضريبة المستحقة على المنشأة.

ب- دائرة الإحصاء: لاستخدامها في إعداد الحسابات القومية

(حسابات الدخل القومي).

2- السلطات القضائية: لأغراض حسم الأمور والمنازعات القضائية.

3- المحللون الماليون والوسطاء الماليون: لإجراء التحليلات وتقديم

الاستشارات لاتخاذ قرارات استثمارية.

4- المستهلكون والعملاء: للتأكد من قدرة المنشأة على الاستمرار

والحفاظ على مستويات الجودة والأسعار المناسبة.

5- المخططون الاقتصاديون: لتحليل النشاط الاقتصادي والتنبؤ بتطوره

واتجاهاته.

Accounting Equation

المعادلة المحاسبية

عندما يتم تأسيس شركة ما فإنها تحمل اسم معين ويقدم الملاك نقوداً أو

موجودات إلى الشركة لتصبح هذه الموجودات هي الموارد الاقتصادية للشركة

أي ممتلكاتها وبالمقابل فإن من له الحق في هذه الموارد هم الملاك ويسمى هذا حق

الملكية ويكون على الشركة التزام تجاه هؤلاء الملاك ويعبر عن ذلك بالمعادلة

المحاسبية كالآتي:

الفصل الثاني

$$\begin{array}{l} \text{الموارد الاقتصادية للشركة} = \text{حق الملكية (التزام على الشركة تجاه الملاك)} \\ \text{= Economic Resources} \\ \text{Owners Equity} \end{array}$$

والموارد الاقتصادية تسمى موجودات (أصول) وتكون المعادلة المحاسبية كما

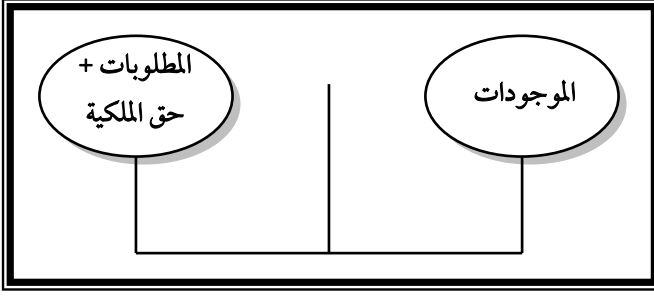
يلي:

$$\begin{array}{l} \text{الموجودات (الأصول)} = \text{حق الملكية} \\ \text{= Assets} \\ \text{Owners Equity} \end{array}$$

وعندما تقترض الشركة أموال من غير الملاك فإنها تصبح مدينة لهم أي يكون عليها التزام تجاه الدائنين وهذا الالتزام يسمى مطلوبات (خصوم) فتكون المعادلة المحاسبية كالآتي:

$$\begin{array}{l} \text{الموجودات} = \text{المطلوبات} + \text{حق الملكية} \\ \text{= Assets} \\ \text{+ Liabilities} \\ \text{Owners Equity} \end{array}$$

ويمكن تشبيهها بكفتي ميزان ونعني بذلك أن مجموع قيم الموجودات يساوي مجموع قيم المطلوبات زائداً حق الملكية وهذه المعادلة تبقى متساوية على الدوام وتطبق في كل أنواع الشركات الفردية والأشخاص والأموال وتسمى المعادلة المحاسبية بمعادلة الميزانية، والميزانية أو قائمة المركز المالي هي أحد القوائم المالية التي يعدها المحاسب في نهاية الفترة المالية على شكل جدول من جانبيين ويعرض فيها قيم الموجودات وتفصيلها من جهة وقيم المطلوبات وحق الملكية وتفصيلها من جهة أخرى.



العمليات المحاسبية ومعادلة الميزانية

Accounting Transactions & Balance Sheet Equation

العمليات المحاسبية (المالية) هي الأحداث أو الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها الشركة والتي يتطلب من المحاسبة الاعتراف بها وتسجيلها، وأي حدث اقتصادي يؤثر في عناصر المعادلة المحاسبية (معادلة الميزانية) مثل الموجودات، المطلوبات وحق الملكية والمفردات التي تتكون منها هذه العناصر يجب تسجيل هذا الحدث، والمحاسبة لا تسجل كل الأحداث الاقتصادية بل تسجل الأحداث الاقتصادية التي تتم وتؤثر بالزيادة أو النقص على أحد مكونات المعادلة المحاسبية الثلاثة، لذا تقسم الأحداث الاقتصادية إلى نوعين:

الأول: الأحداث أو العمليات التي لا تؤثر في المعادلة المحاسبية وهذه العمليات لا تسجلها المحاسبة مثل طلب مواد أو بضاعة، عرض عطاءات أو تعاقدات أو تفاوض لشراء معدات، تعيين موظفين أو نقلهم من وظيفة إلى أخرى... الخ.

الثاني: الأحداث أو العمليات التي تؤثر في المعادلة المحاسبية وهذه العمليات تسجلها المحاسبة لأنها تؤدي إلى زيادة أو تخفيض في عناصر المعادلة المحاسبية.

ومن جهة أخرى فإن طرفي المعادلة المحاسبية قد يتغير بالزيادة أو النقص وهذا التغير قد يحصل في طرف واحد من المعادلة أي التغير يحصل بالموجودات فقط ولا يحصل تغيير في الطرف الثاني المطلوبات وحق الملكية ومع ذلك تبقى المعادلة المحاسبية متساوية وبنفس القيمة مثل شراء سيارة نقداً من أموال الشركة الموجودة بالبنك، فالسيارة ضمن الموجودات والنقد ضمن الموجودات أيضاً ففي هذه الحالة زادت قيمة السيارات ونقصت قيمة النقد ويمكن أن يحصل نفس الشيء في جانب المطلوبات وحقوق الملكية.

أو يحصل التغيير في طرفي المعادلة المحاسبية بالزيادة أو النقص وبهذا تبقى المعادلة المحاسبية متساوية ولكن بقيمة أعلى أو أقل مثل شراء سيارة على الحساب (بالأجل) ففي هذه الحالة زادت الموجودات بقيمة السيارة وزادت المطلوبات بقيمة السيارة التي لم تدفع لمعرض السيارات ويأخذ التغيير أربعة احتمالات هي:

الأول: زيادة أصول = زيادة خصوم أي: + أصول = + خصوم

الثاني: نقص أصول = نقص خصوم أي: - أصول = - خصوم

الثالث: زيادة أصول ونقص أصول = لا تغيير في الخصوم أي: + أصول -

أصول = لا تغيير

الرابع: لا تغيير في الأصول = زيادة خصوم ونقص خصوم أي: لا تغيير = +

خصوم - خصوم

مثال شامل حول العمليات المحاسبية والمعادلة المحاسبية:

1- يملك أحمد 30000 دينار استثمرها في شركة وقام بإيداعها في بنك باسم شركة المستقبل فتكون المعادلة المحاسبية للشركة كالآتي:

الموجودات	=	المطلوبات	+	حق الملكية
الصندوق	=			رأس المال
30000 ⁽¹⁾ +				30000 ⁽¹⁾ +

وفي هذه المعادلة زادت الموجودات (نقد) في الطرف الأيمن وزاد حق الملكية في الطرف الأيسر.

2- شراء مبنى للشركة ودفع مبلغ 20000 دينار نقداً فيكون الأثر في المعادلة المحاسبية الآتية:

الموجودات	=	المطلوبات	+	حق الملكية
نقد	+	المبنى	=	رأس المال
30000 ⁽¹⁾	+	-		30000
		20000	-	
		20000	+	
		رصيد		
		20000		
		10000		
		30000		
				30000

الفصل الثاني

فالنقد الذي اشترى به المبنى أدى إلى زيادة الموجودات (مبنى) وإلى خفض موجود آخر هو النقد الموجود بالبنك بنفس القيمة والآن النقد الباقي بالبنك 10000 دينار والمبنى 20000 في الطرف الأيمن وحق الملكية 30000 دينار في الطرف الأيسر.

3- شراء أجهزة للشركة بمبلغ 500 دينار على الحساب (أي لم تدفع قيمتها فوراً) فتكون المعادلة المحاسبية كالتالي:

الموجودات	=	المطلوبات	+	حق الملكية
الصندوق + المبنى	=	الأجهزة	=	الدائنون + رأس المال
10000 + 20000	=	500 ³	=	500 + 30000
30500		30500		

ونلاحظ أن الأجهزة المشتراة هي موجودات زادت بمبلغ 500 دينار ونشأ دين على الشركة تجاه الشركة التي باعت الأجهزة قدره 500 دينار والدين هو التزام أو طلب على الشركة إذن مطلوبات.

الموجودات		=	المطلوبات		+	حق الملكية
الصندوق	+ المبنى	+	الأجهزة	+	المدينون	= دائنون
15500	20000	500	3000	500	35500	رأس المال
-	-	-	-	-	5500	إيراد
15500	20000	500	3000	500	38500	
39000			39000			

نلاحظ مما سبق أن الشركة قدمت خدمات ومقابل ذلك أصبح إيراد، وهذا الإيراد سيتم استلامه بالمستقبل إلا أنه أدى حالياً إلى زيادة قيمة الشركة فنلاحظ أن الموجودات زادت (مدينون) في الطرف الأيمن وزاد حق الملكية في الطرف الأيسر بنفس المقدار.

6- دفعت الشركة 3100 مصاريف مختلفة من رواتب عاملين وماء وكهرباء وهاتف وقرطاسية... الخ. فيكون الأثر في المعادلة المحاسبية كالآتي:

الموجودات		=	المطلوبات		+	حق الملكية
الصندوق	+ المبنى	+	الأجهزة	+	المدينون	= الدائنون
15500	20000	500	3000	500	38500	رأس المال
-	-	-	-	-	5500	إيراد
12400	20000	500	3000	500	35400	
35900			35900			

الجانب العملي للمحاسبة

نلاحظ أن المصاريف لها أثر عكس الإيرادات وتسبب نقصاً في قيمة حقوق ملكية الشركة إذ أدى إلى نقص مجموع الموجودات ونقص مجموع حق الملكية والمطلوبات.

7- دفعت الشركة 300 دينار نقداً إلى الدائنين (الشركة التي اشترت منها الأجهزة) من أصل الدين الذي عليها (500 دينار) وبهذا تظل مدينة بمبلغ 200 دينار.

المطلوبات		الموجودات		=		حق الملكية	
الدائنون	3000	المدينون	500	+	رأس المال	38500	12400
3100 إيراد	-	-	-	+	3100	-	300
35400	500	3000	500		20000	12100	
35600		35600					

نلاحظ أن دفع المبلغ النقدي 300 دينار لا يؤثر على الأجهزة لأن الدفع لا يؤدي إلى زيادتها أو نقصانها بل إن النقد انتقل من الشركة إلى الدائنين أي إلى خارج الشركة وبهذا أدى إلى نقص مجموع الموجودات بالطرف الأيمن ونقص مجموع المطلوبات وحق الملكية بالطرف الأيسر.

الفصل الثاني

8- قام أحمد بتجديد أثاث منزله وكلفة ذلك 15000 دينار ودفع المبلغ من أمواله الخاصة.

نلاحظ أن هذا الحدث لا يعتبر عملية محاسبية تخص الشركة وليس له أثر فيها لذا لا يسجل بسجلات الشركة لكونه عملية خاصة بصاحب الشركة بشكل شخصي وهذا يوضح فرضية الوحدة المحاسبية المستقلة.

9- رجوعا للعملية رقم 5 استلمت الشركة منها 1000 دينار من أصل المبلغ 3000 دينار وتبقى الشركة تطلب للشركة الأخرى بمبلغ 2000 دينار وتكون المعادلة المحاسبية كالآتي:

الموجودات	=	المطلوبات	+	حق الملكية
الصندوق + المبنى + الأجهزة + المدينون	=	الدائنون	+	رأس المال
12100 20000 500 3000	=	200	+	35400
+ 1000	=	- 1000	+	-
13100	=	2000	+	200
35600	=	35600	+	35400

نلاحظ أنه لم يحصل تغيير في مجموع كل طرف من المعادلة المحاسبية لأن التغيير حصل بزيادة أحد مفردات الموجودات ونقص في أحد مفردات نفس الموجودات.

نلاحظ أن المسحوبات التي قام بها أحمد أدت إلى نقص في النقد بمقدار 2100، أي جانب الموجودات ونقص في حق الملكية بنفس المقدار والمسحوبات لا تمثل مصروفات للشركة لأنهما لم تستخدم بالشركة بل تستخدم في أغراض شخصية للمالك.

ملخص العمليات السابقة

بعد إجراء العمليات السابقة فإن ملخصها يظهر كالآتي:

رقم العملية	ملخصها
1	استثمار 30000 نقداً في الشركة.
2	دفع مبلغ 20000 نقداً لشراء مبنى.
3	شراء أجهزة بمبلغ 500 دينار على الحساب.
4	استلمت إيراد خدمات بمبلغ 5500 دينار نقداً.
5	إنجاز خدمات بمبلغ 3000 دينار على الحساب.
6	دفع مصاريف ----- مجموعها 3100 دينار نقداً.
7	دفع 300 دينار نقداً إلى الدائنين عن شراء الأجهزة في العملية رقم 3.
8	شراء سيارة خاصة لمالك الشركة (لا تعتبر عملية للشركة).
9	تحصيل مبلغ 1000 دينار نقداً من المدينون في العملية رقم 5.
10	بيع جزء من المبنى بمبلغ 9000 دينار نقداً.
11	سحب مالك الشركة 2100 دينار لمصاريفه الخاصة.

أسئلة الفصل الثاني

- س1: بين الفترات التي مرّت على التطور التاريخي للمحاسبة.
- س2: وضح أهداف المحاسبة.
- س3: عدد و اشرح المفاهيم المحاسبية.
- س4: ارسم مخطط مبيناً فيه الزيادة والنقص في حقوق الملكية.
- س5: تكلم عن المبادئ المحاسبية.
- س6: اشرح الفروض المحاسبية
- س7: ناقش المحددات المحاسبية.
- س8: ما هي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، اشرحها؟
- س9: عدد فروع المحاسبة.
- س10: ما هي المعادلة المحاسبية، ومما تتكون؟
- س11: ميّز بين الأحداث أو العمليات التي تؤثر في المعادلة المحاسبية والتي لا تؤثر فيها.
- س12: اختر الإجابة المناسبة لما يأتي:
- أ- أي من الآتي تساوي صافي الأصول:
- 1- الأصول ناقصاً المطلوبات.
 - 2- الأصول زائداً المطلوبات.
 - 3- الأصول ناقصاً حق الملكية.
 - 4- الأصول زائداً حق الملكية.

ب- أي من الآتي تعني الزيادة في حقوق الملكية والتي تحصل عليها الشركة عندما تبيع سلع أو تقدم خدمات إلى الغير:

1- أصول

2- خصوم

3- إيرادات

4- مصروفات

ج- أي من العمليات الآتية لا تؤثر في المجموع الكلي لمعادلة الميزانية:

1- شراء بضاعة على الحساب

2- دفع مبلغ إلى احد الدائنين

3- تحصيل مبلغ من احد المدينين

4- سحب مبلغ من قبل المالك

س13: شركة س اشترت شاحنة 12000 ودفعت 5000 نقداً والباقي على

الحساب، أثر ذلك على المعادلة المحاسبية سيكون:

أ- + 12000 أصول

ب- + 7000 التزامات

ج- + 12000 أصول و + 7000 التزامات

د- + 12000 أصول - 5000 أصول + 7000 التزامات

الفصل الثاني

س14: عملية أدت إلى نقص 15000 في كلا من مجموع الأصول ومجموع الالتزامات هي:

س15: بين أثر العمليات الآتية على معادلة الميزانية بإشارة + أو - ولا تغيير لكل مما يأتي:

العملية	أصول	التزامات + حق الملكية
أ	+	- لا تغيير (مثلاً)

أ- إقراض نقد من البنك.

ب- بيع أرض نقداً.

ج- دفع ديون.

د- شراء كمبيوتر بالأصل.

هـ- إيداع نقد كرأس مال.

و- شراء آلات نقداً.

ز- استلم نقداً الدين.

س16: بين لكل من الآتي أية عملية لها الأثر المناسب في عناصر المعادلة المحاسبية:

أ- زيادة أصول وزيادة التزامات.

ب- نقص أصول ونقص التزامات.

ج- زيادة أصول وزيادة حق ملكية.

د- زيادة أصل ونقص أصل آخر وزيادة التزام.

س17: اعمل ميزانية لكل من الآتي:

أ- استلام نقد 10000 كقرض.

ب- استلام إيراد 9000 نقداً.

ج- دفع دين 3000 نقداً.

د- دفع مصاريف 2000 نقداً.

س18: أكمل المعادلة المحاسبية الآتية للفقرات اللاحقة:

التزامات + حق الملكية	أصول =
108000 دائنون + 200000 رأس المال	37000 صندوق + 95000 أرض + 125000 مبنى + 51000 آلة =

أ- زيادة رأس المال 35000 نقداً.

ب- شراء أرض 35000 ومبنى 55000 ودفع 22000 نقداً والباقي على الحساب.

ج- شراء كمبيوتر 9000 بالأجل.

د- الحصول على قرض 20000.

هـ- دفع التزامات 28000.

س19: بين أثر كل من العمليات الآتية على معادلة الميزانية على شكل جدول:

الالتزامات + حق الملكية	أصول	العملية	
		إيداع 5000 نقد كإسما	1
		تحصيل مبلغ 500 من المدينين	2
		سداد 300 نقد التزام	3
		شراء سيارة 7000 بالأجل	4
		إقراض 10000 نقداً	5
		بيع أرض 20000 بالأجل	6
		بيع أرض 6000 نقداً	7
		شراء جهاز 3000 نقداً	8
		سداد إيجار 2000 نقداً	9
		استلام إيراد 5000 نقداً	10
		مصاريف إعلان 400 لم تدفع	11
		إيراد خدمات 600 لم يستلم	12

س20: ضع دائرة على الإجابة الصحيحة.

أ- تعد القوائم المالية تطبيقاً لأحد الآتي:

1- الاستمرارية.

2- الحيطة والحذر.

3- الدورية.

4- الإفصاح.

ب- الموثوقية كخاصية للمعلومات المحاسبية تعني:

- 1- للمعلومات المحاسبية قيمة ارتدادية.
- 2- للمعلومات المحاسبية قيمة تنبؤية.
- 3- للمعلومات المحاسبية اثر في ثبات متخذ القرار.
- 4- للمعلومات المحاسبية ثبات.

ج- الملاءمة كخاصية للمعلومات المحاسبية تعني:

- 1- ثقة مستخدم المعلومات بها.
- 2- إحداث تغيير في قرارات مستخدم المعلومات.
- 3- عدم إحداث تغيير في قرارات مستخدم المعلومات.
- 4- قابلية التحقق من المعلومات المحاسبية.

د- الاستقلالية (الشخصية المعنوية) كافتراض محاسبي تعني:

- 1- تفسير لحقوق الملكية.
- 2- علاقة الوحدة المحاسبية بالمالك.
- 3- علاقة الوحدة المحاسبية بالوحدات الأخرى.
- 4- علاقة الوحدة المحاسبية بالمالك والوحدات الأخرى.

هـ- حقوق الملكية كأحد عناصر القوائم المالية تعني:

1- طرح أصول الوحدة من خصومها.

2- طرح حقوق الملكية من أصولها.

3- ما يتبقى من حقوق الملكية.

4- طرح خصوم الوحدة من أصولها.

و- تعتبر الكلفة التاريخية كأحد المبادئ المحاسبية الأكثر انتقاداً:

1- أساس لتقييم المعاملات المالية.

2- موضوعية.

3- جارية.

4- سوقية.

س21: الآتي مجموعة من المبادئ والفروض والمحددات المحاسبية:

أ- الكلفة التاريخية ب- الكلفة / المنفعة ج- الاستقلالية

د- المقابلة هـ- الاستمرارية و- الدورية

ز- الإفصاح ر- التطبيقات المماثلة ح- الأهمية النسبية

ط- الحيطة والحذر ع- تحقق الإيراد ن- ثبات وحدة القياس

المطلوب: أمام كل عبارة لما يأتي ضع الحرف الذي يمثل الإجابة الصحيحة:

الجانب العملي للمحاسبة

- 1- يستخدم المحاسب وحدة قياس محددة لقياس الأداء المالي والإفصاح عنه.....
- 2- يمكن للمحاسب في حالات معينة استخدام طريقة القيمة الحالية بالتقييم.....
- 3- يقوم المحاسب بفصل البيانات المالية على أساس الفترة المالية التي تمت فيها.....
- 4- لا يسجل المحاسب أصول الشركة بقيم التصفية إلا عند تصفية الشركة.....
- 5- من الضرورة أن يتم الإبلاغ عن كافة المعلومات الضرورية التي لا تضلل مستخدميها.....
- 6- ينبغي على المحاسب أن يخصص المصروفات إلى إيراداتها في الفترات التي تمت بها.....
- 7- لا يأخذ المحاسب بالاعتبار التغييرات بالقيم السوقية التي تحصل لاحقاً لتاريخ الشراء.....
- 8- يسجل المحاسب الأصول والإيرادات بأدنى القيم والخصوم والمصروفات بأعلى القيم.....
- 9- يقوم المحاسب بالإفصاح عن المعلومات ذات الأثر المهم في قرارات مستخدميها.....
- 10- يحتفظ المحاسب بسجلات الشركة بمعزل عن السجلات الشخصية للمالك أو الملاك.....

س22: حدد المبلغ المجهول لكل من الآتي:

الأصول	الالتزامات	حق الملكية
أ- 200000	85000	؟
ب- ؟	32000	28000
ج- 93000	؟	52000

س23: حدد أثر كل من العمليات الآتية بالزيادة أو النقص على الأصول أو الخصوم أو حق الملكية:

1- شراء حاسوب نقداً (نموذج للحل).

-زيادة أصول (حاسوب) - نقص أصول (نقد)

2- تقديم خدمات إلى شركة أخرى على الحساب:

3- دفع إيجار المبنى.

4- دفع ضريبة نقداً.

5- شراء أثاث مكتبي على الحساب.

6- دفع رواتب الموظفين نقداً.

7- دفع مبلغ الأثاث المكتبي المشتري في الفقرة 5.

8- سحب المالك مبلغ نقدي لاستخدامه الخاص.

س24: لكل من الآتي أعطي مثال عن العملية المحاسبية التي تؤثر على مجموع المعادلة المحاسبية حسب الوصف أدناه:

1- زيادة أصول ونقص خصوم

2- زيادة احد الأصول ونقص أصل آخر

3- نقص أحد الأصول ونقص حق الملكية

4- نقص أحد الأصول ونقص الخصوم

5- زيادة أصول وزيادة حق الملكية

س25: حدد أثر كل من العمليات الآتية على المركز المالي في صورة زيادة أو نقص أو لا تؤثر عليه:

1- استلمت الشركة مبلغ نقدي من المالك كاستثمار ولي فيها.

2- شراء قطعة ارض لمبنى الشركة.

3- شراء الآلات للشركة على الحساب من شركة أخرى.

4- تقديم خدمات إلى شركة أخرى على الحساب.

5- سحب المالك مبلغا نقديا لاستخدامه الخاص.

6- استلام مبلغ نقدا عن دين على الغير.

7- اشترى المالك سيارة خاصة له من أمواله الشخصية.

8- بيع جزء من الأرض نقداً.

- 9- اقتراض مبلغ من البنك.
- 10- شراء بضاعة على الحساب.
- 11- بيع بضاعة على الحساب.
- 12 إيداع مبلغ نقدي في البنك.

الأهداف التعليمية

بعد دراسة هذا الفصل ينبغي أن تكون قادراً على:

- 1- التعرف على من يقوم بالعمل المحاسبي وأين يتم العمل المحاسبي.
- 2- تحديد عمل المحاسبين.
- 3- معرفة أين تسجل العمليات المحاسبية ومصادر تسجيلها.
- 4- تحديد مفهوم الحساب والحسابات وأنواعها.
- 5- معرفة مكونات الدورة المحاسبية وخطواتها.
- 6- معنى وطريقة تسجيل العمليات المحاسبية والقيود المزدوج.
- 7- كيفية تحليل العمليات المالية وقواعد المدين والدائن.
- 8- التعرف على كيفية التسجيل بالسجلات المحاسبية والترحيل.
- 9- كيفية إعداد ميزان المراجعة.
- 10- طريقة إعداد القوائم المالية والتعديلات في نهاية السنة المالية.

الفصل الثالث

العمليات المحاسبية وتسجيلها

Accounting Transactions and Recording

المحاسبة في العمل Accounting in Action

الشركة ونشاطاتها الاقتصادية Company and its Activities

تقوم الشركات المختلفة يومياً بكم هائل من النشاطات الاقتصادية المختلفة وهذه النشاطات يعبر عنها في المحاسبة إيرادات، مصروفات، موجودات، مطلوبات، حق ملكية وتفصيلها، إن هذا الكم الهائل من النشاطات بحاجة إلى تسجيل وإحصاء وقياس ومعالجة بطريقة معينة لتتمكن إدارة الشركة من معرفة حجم إيراداتها ومصروفاتها وبالتالي صافي ربحها / خسارتها الذي يمثل نتيجة نشاط الشركة خلال فترة معينة، وكذلك معرفة حجم موجوداتها ومطلوباتها وحقوق الملكية لتتعرف على مالها وما عليها، إذن أين يتم العمل المحاسبي.

أين يتم العمل المحاسبي؟ Where Accounting Job Done?

تنجز العمليات المحاسبية وبكل ما يتعلق بها في قسم الحسابات أو قسم المالية وهو مكان مخصص بالشركة وفي هذا المكان تعمل المحاسبة.

من يقوم بالعمل المحاسبي؟ Who doing Accounting Job ?

المحاسبة موجودة في قسم الحسابات وفي هذا القسم يعمل مجموعة من الأفراد يطلق عليهم المحاسبين أو مساعديهم أو كتابي الحسابات أو تسميات

العمليات المحاسبية وتسجيلها

أخرى. فهؤلاء الأفراد يقومون بإنجاز العمليات المحاسبية وتقديم المعلومات المحاسبية المختلفة إلى إدارة الشركة و الأقسام الأخرى التي تحتاج إلى هذه المعلومات وكذلك إلى الأطراف الخارجية التي تستخدم هذه المعلومات.

ماذا يعمل المحاسبون / المحاسبة؟

تقوم المحاسبة / المحاسبون في كل الشركات بتحديد العمليات الاقتصادية ذات الطبيعة المالية أي التي يمكن قياسها بشكل نقدي (وحدة النقد - الدينار) ومن ثم تسجيلها ومعالجتها وإعداد الفوائد المالية.

Where Accounting Transactions Record ؟ أين تسجل العمليات المحاسبية؟

يتم تسجيل العمليات المحاسبية في سجلات محاسبية مصممة بشكل معين تلبية احتياجات كل شركة وهذه السجلات ملزمة الشركات باستخدامها بموجب قانون الشركات وعموماً لا بد لكل شركة من استخدام السجلات الآتية:

1- سجل / سجلات اليومية Journal Record/s

2- سجل / سجلات الأستاذ Ledger Record/s

مصدر العمليات المحاسبية (المستندات)

Resource of Accounting Transactions

تتمثل النشاطات الاقتصادية للشركة بعمليات الشراء أو البيع أو استلام إيراد أو دفع مصروف أو شراء / بيع موجودات أو اقتراض أموال، وتتم هذه العمليات بموجب مستندات / وثائق مثل: (الفواتير، الشيكات، العقود، وصولات استلام نقدي أو دفع نقدي... الخ).

لذا فإن مصدر العمليات المحاسبية التي تسجل بياناتها في السجلات المحاسبية هو هذه المستندات ولا يمكن التسجيل بدونها وذلك لأنها تعتبر وثائق يعتمد عليها أساساً في الرجوع إليها عند الحاجة ويتم الاحتفاظ بها في ملفات خاصة وبطريقة تصنيف يسهل الرجوع إليها بسرعة.

إذن العملية المحاسبية هي نشاط أو حادثة يمكن قياسها بشكل نقدي وتحديث تغيير في المركز المالي للشركة أو هي عملية تبادل بين عنصرين أو طرفين.

الحساب / الحسابات: ماذا تعني؟

The Account

الحساب هو المكون أو العنصر الأساسي في المحاسبة (النظام المحاسبي) وهو عبارة عن سجل أو جدول أو نموذج معين يظهر فيه الزيادة والنقص في عناصر القوائم المالية (الموجودات، المطلوبات، حقوق الملكية، الإيرادات، المصروفات... الخ) ويتم إنشاء حساب لكل مفردة من مفردات الموجودات والمطلوبات... الخ) مثل حساب الصندوق، حساب المباني، حساب السيارات، حساب المبيعات، حساب المشتريات... الخ والآتي مخطط لشكل الحساب.

اسم الحساب (الصندوق مثلاً) رقم الحساب

دائن				مدين			
رقم صفحة الأستاذ	ر.ح.	التفاصيل	ر.ح.	رقم صفحة الأستاذ	ر.ح.	التفاصيل	ر.ح.

Accounts Types

أنواع الحسابات

أولاً: حسابات قائمة الميزانية (وتسمى حسابات دائمة).

سميت حسابات لوجود أكثر من حساب ضمن المجموعة الواحدة

{	حسابات الموجودات
	حسابات المطلوبات
	حسابات حقوق الملكية

ثانياً: حسابات قائمة الدخل (وتسمى حسابات مؤقتة)

سميت حسابات لوجود أكثر من حساب ضمن المجموعة الواحدة

{	حسابات الإيرادات
	حسابات المصروفات
	حسابات الدخل

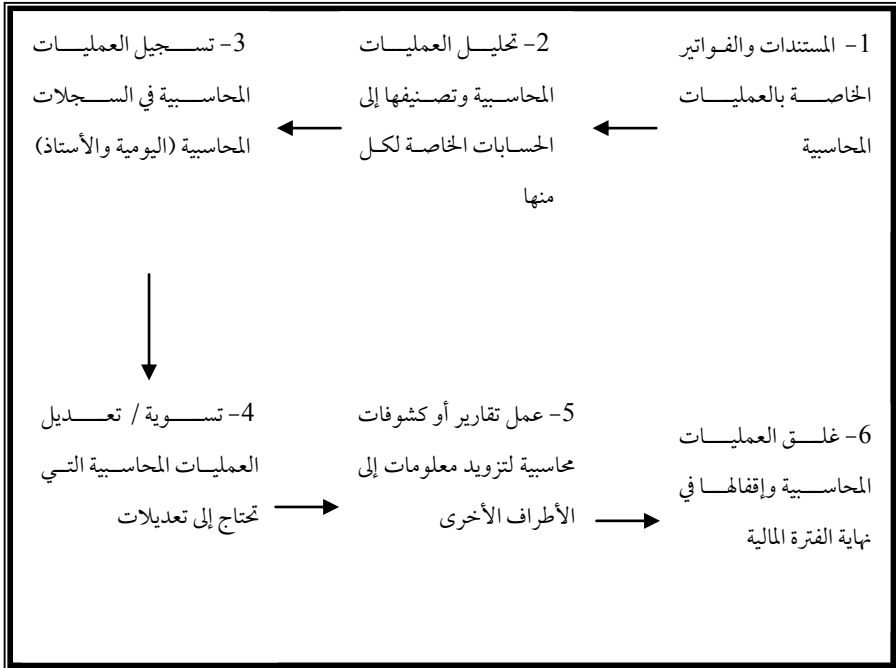
وأطلق عليها حسابات الميزانية لأنها تظهر في قائمة الميزانية وأطلق على الثانية حسابات الدخل لأنها تظهر في قائمة الدخل أما مسمى الدائمة فلأنها تبقى موجودة بالشركة خلال عمر الشركة الكلي أما المؤقتة فإنها تفتح أول السنة وتغلق نهاية السنة لكل سنة من سنوات عمر الشركة الكلي.

Accounting Cycle

الدورة المحاسبية

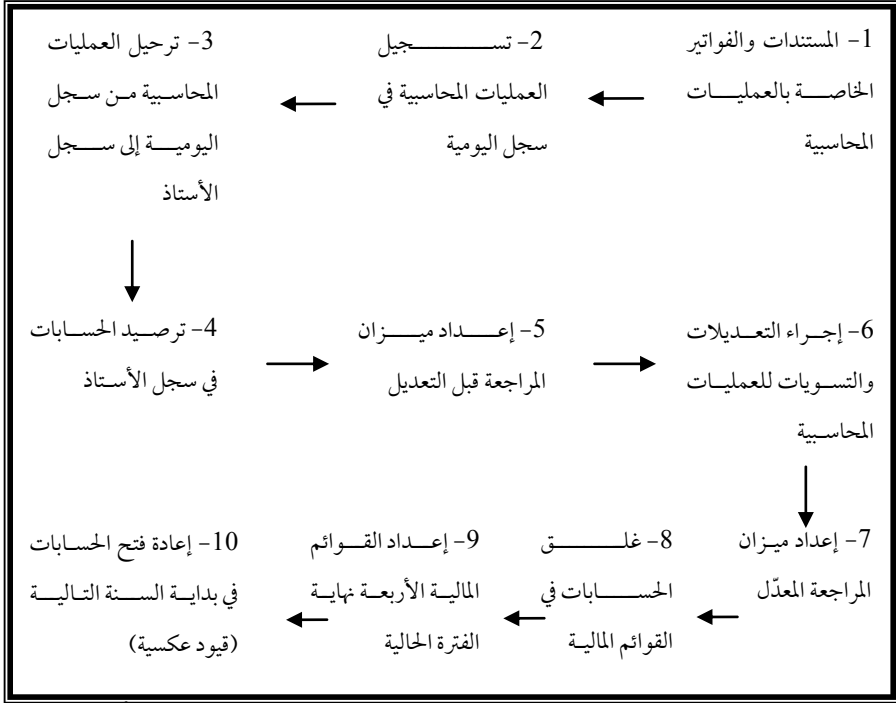
تتضمن الدورة المحاسبية جانبين:

الجانب الأول: وهو ما يقوم به المحاسب بدءاً من استلامه المستندات والفواتير ثم تسجيلها ومعالجتها وانتهاءً بحفظها في الملفات الخاصة بكل منها وكالاتي:



الجانب الثاني: وهو ما يقوم به المحاسب في السجلات المحاسبية وهي عمل المحاسبة الأساسي بدءاً من التسجيل في سجل اليومية ثم الترحيل إلى سجل الأستاذ ثم التلخيص عن طريق ترصيد الحسابات وإعداد ميزان المراجعة ثم إعداد القوائم المالية وانتهاءً بإغلاق السجلات وإعادة فتحها في بدء الفترة التالية وتأخذ الترتيب الآتي:

العمليات المحاسبية وتسجيلها



ملاحظة: يتم إعداد العمليات 5 + 6 + 7 + 8 + 9 بطريقتين الأولى بشكل

منفصل لكل منها كما هو موضح في الدورة المحاسبية أعلاه أو الثانية بواسطة ورقة العمل التي سيتم شرحها لاحقاً.

نظام تسجيل العمليات المحاسبية

Accounting Transactions Recording System

Double Entry

القييد المزدوج:

Entry

القييد:

يعني تسجيل أو إثبات أو إدراج معلومات معينة في جدول أو سجل أو

كشف مثل قيد / تسجيل أسماء الطلبة للمواد الدراسية المطروحة في سجلات

التسجيل بالجامعة أو تسجيل السيارات في سجلات تسجيل إدارة السير أي تثبيت بيانات / معلومات عن كل طالب والمواد التي يسجل عليها أو بيانات / معلومات عن كل سيارة وتفصيلها، هذا النوع يسمى قيد مفرد أي ذا طرف واحد هو الطالب أو السيارة.

Double Entry

القيد المزدوج:

يعني تسجيل أو إثبات أو إدراج معلومات مالية عن عمليات محاسبية في سجلات محاسبية مثل عمليات الشراء والبيع وغيرها وبما أن لكل عملية مالية طرفين فإن القيد لها يكون بشكل ثنائي (مزدوج) فالطرف الأول من العملية المحاسبية هو الطرف المدين والطرف الثاني هو الطرف الدائن وهو مشابه لما تم استعراضه في معادلة الميزانية أو المعادلة المحاسبية إذ لاحظنا أن الجانب الأول من المعادلة (جانب الأصول) يزيد يقابله زيادة في جانب الخصوم أو نقص في نفس جانب الأصول وينطبق ذلك على جانب الخصوم أيضا ضمن الاحتمالات الأربعة التي تم التعرض إليها سابقا. إن العمليات المحاسبية التي تقوم بها الشركة بحاجة إلى تسجيل وإثبات في السجلات المحاسبية وهذا التسجيل يتم بنظام تسجيل خاص يسمى -القيد المزدوج- ولشرح فكرة القيد المزدوج نوضح الآتي:

أولاً: مضمون (فكرة القيد المزدوج)

إن جوهر القيد المزدوج يقوم على إثبات المديونية والدائنية لطرفين هما طرفي القيد، ويكفي تحديد الطرف الأول أولاً ليكون المدين ثم يأتي الطرف الثاني بعده ليكون الدائن .

إن الفكرة الأساسية للقيود المزدوج هي أن انتقال المديونية يتم بشكل نقد أو غيره من طرف (حساب أو مجموعة حسابات) إلى طرف آخر (حساب آخر أو مجموعة حسابات أخرى) وفي ضوء الانتقال واتجاه الانتقال (إشارة الانتقال موجبة أم سالبة) يتحدد المدين والدائن.

أي عند شراء سيارة مثلاً بمبلغ 9000 دينار فإن الدنانير الـ 9000 قد تحولت (انتقلت) إلى شكل آخر هو سيارة بدل النقد ولا يهم من استلم النقود أو من دفعها.

إن تحديد الطرف الأول (المدين) فضلاً عن كونه عرف أو تقليد محاسبي إلا أنه بنفس الوقت هو لتحديد الطرف المتجهة إليه الإشارة كما في إشارات أو علامات الدلالة وتوجيه السير أي عندما يتحدد رأس السهم وما يكتب أمام رأس السهم يكون من السهولة تحديد الطرف أو الجهة التي وجهت هذه الإشارة أو انطلقت منها، ومثل ذلك ينطبق الكلام عندما نقول أنه بمجرد تحديد الإيرادات فمن السهولة تحديد الطرف الآخر الذي سبب الإيرادات وهو المصروفات فيمكن تحديدها باعتبارها (المصروفات) هي التي خلقت هذه الإيرادات (علاقة السبب - النتيجة).

إذن تحديد المديونية والدائنية يتم لحاله ولا يحتاج إلى إشارات أو رموز إضافية لا معنى لها مثل إضافة كلمة (من) أو (إلى) أو (حـ/....) الخ فكلها زائدة وغير صحيحة.

وبمجرد معرفة أنواع الحسابات وطبيعتها العامة (مدينة أم دائرة) أي نشوء الحسابات بالسجلات لأول مرة هل ينشأ الحساب مديناً أم ينشأ دائناً فالحاجة إلى إشارات إضافية تكون قد انتفت.

ومن ناحية أخرى فإن كلمة (من) و (إلى) لها مضمون واستخدام في اللغة العربية معاكس تماماً لما يتم استخدامه بصورة خاطئة في المحاسبة وهذا الاستخدام المعاكس في المحاسبة لكلمة من و إلى يؤدي بالفعل إلى إرباك أو تناقض خصوصاً في السنة الأولى لتعلم المحاسبة فكلمة (من) و (إلى) حروف جر مثل: أخذ أحمد الكتاب من محمد فالذي أعطى الكتاب (المعطي) وهو بالمحاسبة الدائن (محمد)، والذي أخذ الكتاب (الآخذ) بالمحاسبة المدين (أحمد) بينما يستخدم الحرفان / الكلمتان (من / إلى) في المحاسبة بشكل مخالف تماماً على شاكلة:

من حـ / السيارة
إلى حـ / الصندوق

ثانياً: شكل ومكونات القيد المزدوج:

كما تقدم فإن استخدام كلمة من وإلى غير صحيح كما لم نجد ذلك في أي من الكتب غير العربية كما لم نجد أيضاً رمز (حـ) أو (حـ /) بل يتم الاكتفاء بذكر اسم الحساب فقط.

أما ترتيب الطرفين المدين والدائن يكون بأن الطرف المدين من القيد يتقدم قليلاً إلى اليمين (إذا اللغة المستخدمة بالتدريس العربية) وإلى اليسار (إذا إنكليزية) ثم يأتي تحته الطرف المدين مسحوب قليلاً إلى اليسار (بالعربية) وإلى اليمين (بالإنكليزية) وبدون ذكر لكلمة مذكورين في حالة تعدد حسابات الطرف المعني.

العمليات المحاسبية وتسجيلها

أما من ناحية الأرقام المستخدمة فإن الأرقام (١، ٢، ٣، ٩...) هي أرقام ليست عربية بل هندية (أو كما تسمى غبارية) في حين أن أرقامنا العربية هي (0، 1، 2، 3...9) فالجدير بنا أن نستخدمها نحن بدلاً من أن يستخدمها العالم كله نيابة عنا.

وأخيراً فإنه من الصحيح ومن الناحية السيكلوجية وتتابع اتجاه النظر ومتابعة الذهن والإدراك لما تراه العين هو أن يكتب اسم الحساب أولاً بالقيود ثم يوضع المبلغ كرقم أمامه وليس كما يحصل حالياً إذ يكتب الرقم ثم يبقى الذهن ينتظر لمن (لأي) حساب هذا الرقم كي يتم ربط الرقم بالحساب وفي ضوء ما تقدم فإن شكل وترتيب القيد الصحيح يكون الآتي:

السيارة 9000
الصندوق 9000

ولكن بما أنه في الواقع العملي قد صممت السجلات وحقوق المبالغ أولاً فلا ضير أن يكون المبلغ قبل اسم الحساب مثل:

9000 السيارة
9000 الصندوق

تحليل العمليات المحاسبية

Accounting Transaction Analysis

كما سبق أن ذكرنا تتكون العملية المالية من طرفين (جانبيين) وكل طرف (جانب) يتكون من حساب واحد أو أكثر فلو كانت عملية مالية مثل شراء سيارة بمبلغ 5000 نقداً فطرفي العملية المالية هي السيارة أولاً والصندوق ثانياً والسيارة يكون لها حساب يسمى حساب السيارة وكذلك حساب الصندوق وكما مر بنا في شكل الحساب الموضح سابقاً فإن حساب السيارة يتكون من جانبيين جانب أيمن وجانب أيسر.

المدين والدائن:

في القيد المحاسبي يكون الطرف المدين هو الطرف الأول وهو الطرف الذي ينتقل إليه المبالغ (النقد) أو المديونية (أي يكون مدين أو دائن حسب نوع العملية إن تمت بالأجل بدل الصندوق) ففي المثال السابق فإن السيارة هي التي أخذت النقد من حساب النقد وبالتالي تكون السيارة هي الطرف الأول (المدين) بينما الطرف الثاني هو الطرف الذي قدم المبالغ وهو حساب الصندوق ويكون الطرف الدائن أما إذا تم شراء السيارة بالأجل فإن السيارة تكون مدينة بالقيمة في الطرف المدين من القيد وفي الطرف الدائن سيظهر حساب البائع دائناً للمشتري بقيمة السيارة كالاتي:

5000 السيارة
5000 الدائنون (اسم البائع)

جانبي الحساب:

وعندما نأخذ حساب السيارة فله جانبين الأيمن والأيسر- ويسمى الجانب الأيمن (الجانب المدين) وهو الجانب الذي يزيد والجانب الأيسر- (الجانب الدائن) وهو الجانب الذي ينقص كما في الشكل:

اسم الحساب (السيارة)	
الجانب الأيسر (الجانب الدائن)	الجانب الأيمن (الجانب المدين) 5000 الصندوق
اسم الحساب (الصندوق)	
الجانب الأيسر (الجانب الدائن) 5000 السيارة	الجانب الأيمن (الجانب المدين)

وفي حالة الشراء بالأجل سيظهر حساب الدائنون (البائع) كآتي:

اسم الحساب (الدائنون)	
الجانب الأيسر (الجانب الدائن) 500 السيارة	الجانب الأيمن (الجانب المدين)

ويظهر في كل حساب من الحسابين اسم الحساب المقابل للدلالة على الحساب المسبب له.

ملاحظة: إن فكرة أو نظام المدين والدائن كمثال فكرة قيادة السيارات في الجهة اليمنى من الطريق للذهاب والجهة اليسرى للإياب.

قواعد أخرى للمدين والدائن:

- 1- ينشأ الحساب مديناً أول مرة عندما يزيد جنبه المدين أولاً.
- 2- ينشأ الحساب دائئاً أول مرة عندما يزيد جانبه الدائن أولاً.
- 3- أي حساب عندما ينشأ مدين لأول مرة تكون طبيعته مدينة.
- 4- أي حساب عندما ينشأ دائئ لأول مرة تكون طبيعته دائئة.
- 5- الحساب المدين عندما يزيد يكون بالطرف المدين من القيد وعندما ينقص يكون في الطرف الدائن من القيد (دائن).
- 6- الحساب الدائن عندما يزيد يكون بالطرف الدائن في القيد وعندما يأخذ (ينقص) يكون بالطرف المدين من القيد.

توسيع المعادلة المحاسبية Expanding Accounting Equation

سبق أن تعرفنا على المعادلة المحاسبية التي تتكون من الآتي:

$$\text{الموجودات} = \text{المطلوبات} + \text{حق الملكية}$$

لذا فالجانب الأيمن من المعادلة هو الموجودات وهي تكون ذات طبيعة مدينة أما المطلوبات وحق الملكية في الجانب الأيسر من المعادلة فتكون ذات طبيعة دائئة.

العمليات المحاسبية وتسجيلها

ولتوسيع المعادلة المحاسبية لدينا المصروفات والإيرادات وبما أن الإيرادات تزيد حقوق الملكية وحقوق الملكية حساب ذات طبيعة دائنة فإن الإيرادات ذات طبيعة دائنة أيضاً، وبما أن المصروفات تؤدي إلى نقص حقوق الملكية، لذا فإن المصروفات ذات طبيعة مدينة كما نلاحظ في الشكل الآتي:

المعادلة المحاسبية الأساسية:

$$\text{الموجودات} = \text{المطلوبات} + \text{حق الملكية}$$

$$\text{المدين} = \text{الدائن}$$

توسيع المعادلة المحاسبية:

$$\text{الموجودات} = \text{المطلوبات} + [\text{حق الملكية} + \text{الإيرادات} - \text{المصروفات}]$$



$$\text{مدين} = \text{دائن} + \text{دائن} - \text{مدين}$$

تصنيف الحسابات:

المصروفات		الإيرادات		حق الملكية		المطلوبات		الموجودات		التفاصيل
دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	1- دائماً ثابتة
	+	+		+	-	+			+	2- عندما تزيد
-			-		-		-	-		3- عندما تنقص
*			*		*		*		*	4. الرصيد المعتاد

$$\text{أصول} + \text{مصروفات} = \text{حق الملكية} + \text{الالتزامات} + \text{الإيرادات}$$

دائنة

مدينة

مصروفات		أصول	
دائنة بالنقص	مدينة بالزيادة	دائنة بالنقص	مدينة بالزيادة
** رصيد مدين		** رصيد مدين	
_____	_____	_____	_____
***	***	***	***
الإيرادات		حق ملكية	
دائنة بالزيادة	مدينة بالنقص	دائنة بالزيادة	مدينة بالنقص
	** رصيد دائن		** رصيد دائن
_____	_____	_____	_____
***	***	***	***
الالتزامات			
دائنة بالزيادة		مدينة بالنقص	
		** رصيد دائن	
_____		_____	
***		***	

مثال تطبيقي لتحليل المدين والدائن

1- بدأ سعد نشاطه بفتح شركة سياحية في 1/1 أودع 40000 دينار في البنك من أمواله الخاصة واسم الشركة: شركة سعد للسياحة.

تحليل العملية: العملية الأولى بالنسبة للشركة هو أن سعد وضع مساهمة فيها كرأس مال لها بمبلغ 40000 دينار، إذن موجود نقد الآن للشركة في البنك وأصبح رأس مالها 40000 دينار. نلاحظ أن الشركة لم يكن لديها نقد قبل 1/1 والآن أصبح لديها 40000 أي زاد النقد وبنفس الوقت رأس المال زاد بمبلغ 40000.

4- في 1/3 دفعت الشركة 3500 دينار لتأجير فندق.

تحليل العملية: الطرف الذي أخذ هو مصاريف تأجير الفندق والطرف الذي أعطى حساب النقد ويظهر الحسابين كالاتي:

البنك		تأجير فندق	
26000 ⁽²⁾	40000 ⁽¹⁾		3500 ⁽⁴⁾
800 ⁽³⁾			
3500 ⁽⁴⁾			

5- في 1/5 استلمت الشركة فاتورة مبلغها 300 دينار عن إعلانات قامت بها شركة الإعلان على أن يتم دفع المبلغ في 1/30.

تحليل العملية: نلاحظ أن الفاتورة تخص إعلانات لشهر 1 ولكن لم تدفع في 1/5 بل ستدفع لاحقاً أي أن شركة الإعلان دائنة للشركة بمبلغ الفاتورة وأن الطرف الذي أخذ المبلغ هو مصاريف الإعلان.

المدين: 300 مصاريف الإعلان الدائن: 300 دائنون (شركات الإعلان)

ويظهر الحسابين كالاتي:

دائنون (شركة الإعلان)		مصاريف إعلان	
			300 ⁽⁵⁾
300 ⁽⁵⁾			

6- في 1/20 قدمت الشركة خدمات سياحية إلى شركة السلام قيمتها 16000 دينار إلا أن شركة السلام لم تدفع المبلغ.

العمليات المحاسبية وتسجيلها

تحليل العملية: إن الخدمات السياحية التي قدمتها الشركة تعتبر إيراد لها إلا

أن شركة السلام لم تسدد المبلغ لذا تكون مدينة للشركة.

المدين: 16000 مدينون (شركة السلام) الدائن: 16000 إيراد خدمات سياحية

ويظهر الحسابين كالاتي:

إيراد خدمات سياحية	مدينون (شركة السلام)
16000 (6)	16000 (6)

7- في 1/25 دفعت الشركة رواتب للعاملين لديها 9000 دينار نقداً.

تحليل العملية: إن الحساب الذي أخذ المبلغ هو رواتب العاملين والحساب

الذي أعطاها هو حساب النقد.

الدائن: 9000 البنك

المدين: 9000 رواتب العاملين

ويظهر الحسابين كالاتي:

البنك	رواتب العاملين
26000 (2)	9000 (7)
800 (3)	
3500 (4)	
9000 (7)	
	40000 (1)

8- في 1/28 استلمت الشركة 10000 نقداً من المدينون (شركة السلام).

الفصل الثالث

تحليل العملية: المبلغ المستلم 10000 سيوضع بالنقد إذن سيزيد النقد وعندما يزيد يكون مدين والطرف الذي أعطى هو شركة السلام وبالأصل كانت هذه الشركة مدينة بمبلغ 16000 سددت 10000 وبقيت مدينة بمبلغ 6000.

المدين: 10000 البنك
الدائن: 10000 مدينون (شركة السلام)
ويظهر الحسابين كالاتي:

مدينون (شركة السلام)		البنك	
10000 ⁽⁸⁾	16000 ⁽⁶⁾	26000 ⁽²⁾	40000 ⁽¹⁾
		800 ⁽³⁾	10000 ⁽⁸⁾
		3500 ⁽⁴⁾	
		9000 ⁽⁷⁾	

9- في 1/29 استلمت الشركة فاتورة بمبلغ 400 دينار في شركة الصيانة عن صيانة المبنى وستدفع في شهر آب لاحقاً.

تحليل العملية: نلاحظ أن مبلغ الفاتورة 400 دينار يخص مصاريف الصيانة إذن الحساب الذي أخذ هو مصاريف الصيانة ولأن المبلغ لم يدفع الآن فإن شركة الصيانة هي الدائن بالمبلغ لأنها هي التي قدمت خدمات الصيانة.

المدين: 400 مصاريف الصيانة
الدائن: 400 دائنون (شركة الصيانة)
ويظهر الحسابين كالاتي:

دائنون (شركة الصيانة)		مصاريف الصيانة	
400 ⁽⁹⁾			400 ⁽⁹⁾

العمليات المحاسبية وتسجيلها

10- في 1/30 دفعت الشركة فاتورة الإعلان المستلمة سابقاً ومبلغها 300 دينار.

تحليل العملية: الطرف الذي أخذ المبلغ هو الدائنون (شركة الإعلان) والطرف الذي أعطى هو حساب النقد.

المدين: 300 دائنون (شركة الإعلان) الدائن: 300 البنك

ويظهر الحسابين كآتي:

البنك		دائنون (شركة الإعلان)	
26000 (2)	40000 (1)	300 (5)	300 (10)
800 (3)	10000 (8)		
3500 (4)			
9000 (7)			
300 (10)			

11- في 1/30 اقترضت الشركة 3000 دينار نقداً من شركة الإقراض السياحي.

تحليل العملية: إن المبلغ 3000 دينار قد أخذته الشركة ووضعت مع النقد فيكون حساب النقد مدين وإن الجهة (شركة الإقراض) قدمت المبلغ تكون دائنة.

المدين: 3000 البنك الدائن: 3000 دائنون (شركة الإقراض)

ويظهر الحسابين كآتي:

دائنون (شركة الإقراض)		البنك	
3000 (11)		26000 (2)	40000 (1)
		800 (3)	10000 (8)

الفصل الثالث

		3500 (4)	3000 (11)
		9000 (7)	
		300 (10)	

12- في 1/30 سحب مالك الشركة 1400 دينار من النقد الخاص بالشركة وذلك لمصاريفه الشخصية.

تحليل العملية: نلاحظ أن المبلغ قد أخذه مالك الشركة فهو مسحوبات شخصية والذي أعطى المبلغ هو حساب النقدية.

المدين: 1400 مسحوبات شخصية
الدائن: 1400 البنك
ويظهر الحسابين كالآتي:

البنك		مسحوبات شخصية	
26000 (2)	40000 (1)		1400 (12)
800 (3)	10000 (8)		
3500 (4)	3000 (11)		
9000 (7)			
300 (10)			
1400 (12)			

خطوات التسجيل بالدفاتر المحاسبية

بعد العرض السابق لتحليل العمليات المالية وتحديد أطرافها المدين والدائن يأتي العمل المهم في المحاسبية وأول خطوة فيها وهو التسجيل في دفتر اليومية.

The Journal

أولاً: سجل اليومية

وهو السجل الأول والأساسي من السجلات المحاسبية وكل الشركات-كات يوجد فيها سجل اليومية العامة General Journal وبهذا السجل يتم إثبات قيود اليومية لكافة العمليات المحاسبية و في أدناه صفحة من سجل اليومية.

قواعد التسجيل باليومية:

- 1- تحديد العملية المحاسبية وبياناتها.
- 2- تخصيص (تحديد) الحسابات التي تتأثر بهذه العملية وتصنيف كل حساب حسب نوعه (موجودات، مطلوبات،...الخ).
- 3- تحديد أي حساب زاد وأي حساب نقص بالعملية باستخدام قواعد المدين والدائن.
- 4- تثبيت (قيد) العملية في دفتر اليومية على شكل قيد مزدوج مع شرح مختصر للعملية بعد القيد.
- 5- يتم ترك مسافة بين كل قيد وآخر.

سجل اليومية العامة

رقم صفحة الأستاذ	رقم القيد	التاريخ	البيان	دائن (المبلغ)	مدين (المبلغ)
1	1	200×/1/1	البنك		40000
2			رأس المال إيداع 40000 نقداً كرأس مال للشركة	40000	

6- يتم التسجيل باليومية كافة العمليات المحاسبية يومياً.

- 7- حقل التاريخ يشير إلى تاريخ تسجيل العملية بالدفتر.
- 8- رقم القيد: يعطي رقم لكل قيد حتى يتم تمييز القيود عن بعضها.
- 9- رقم صفحة الأستاذ تعني أن الحساب المعني المسجل في اليومية في أي صفحة موجود بدفتر الأستاذ.
- 10- يظهر القيد باليومية في مكان واحد كامل الأثر للعملية الواحدة.
- 11- يعطى دفتر اليومية سجل نظامي متسلسل للعمليات المحاسبية.
- 12- يساعد على منع الأخطاء وتحديد فوراً بسبب المقارنة المباشرة للمبالغ المدينة والدائنة.
- 13- من المهم استخدام أسماء محددة وصحيحة كعنوان لكل حساب في اليومية.

ثانياً: سجل الأستاذ The Ledger

الخطوة الثانية في العمل المحاسبي هو نقل (ترحيل) العمليات المحاسبية التي تم تسجيلها في اليومية إلى سجل آخر هو دفتر الأستاذ. وفي هذا السجل المتكون من عدة صفحات تخصص صفحة أو أكثر لحساب واحد من الحسابات التي تسجل في اليومية وفي هذه الصفحة يظهر اسم الحساب وكل المعلومات والتغييرات الخاصة به خلال الفترة المالية والآتي مخطط لصفحة من دفتر الأستاذ.

اسم الحساب

الجانب الدائن				الجانب المدين			
رقم صفحة اليومية	التاريخ	التفاصيل	المبلغ	رقم صفحة اليومية	التاريخ	التفاصيل	المبلغ

قواعد الترحيل (التسجيل) إلى سجل الأستاذ:

الترحيل: عملية نقل أو تحويل قيود اليومية من دفتر اليومية إلى الحسابات الخاصة بها في دفتر الأستاذ، وهي عملية تجميع لكل العمليات الخاصة بالحساب الواحد في مكان واحد (صفحة واحدة).

1- يتم إدخال في الجانب المناسب (المدين / الدائن) حسب تأثير الحساب في العمود الأول المبلغ.

2- في عمود البيان يتم إدخال اسم الحساب المقابل لهذا الحساب أي الحساب المسبب لتأثير هذا الحساب.

3- في عمود التاريخ يتم إدخال تاريخ الترحيل.

4- في عمود رقم صفحة اليومية يتم إدخال رقم صفحة سجل اليومية الموجود فيها هذا القيد والتي نقلت منها هذه المعلومات إلى دفتر الأستاذ.

مثال حول التسجيل باليومية والترحيل إلى دفتر الأستاذ:

في 1/1 قَدِّمَ أحمد 50000 دينار نقداً كرأس مال لإنشاء شركة العز.

أولاً: التسجيل في دفتر اليومية الخاص بالشركة.

سجل اليومية رقم الصفحة 15

رقم صفحة الأستاذ	رقم القيد	التاريخ	البيان	دائن	مدين
1	1	200× /1 /1	الصندوق		50000
2			رأس المال إيداع 50000 نقداً كرأسمال للشركة	50000	

سجل الأستاذ

حساب الصندوق رقم الصفحة 1

الجانب الدائن				الجانب المدين			
رقم صفحة اليومية	التاريخ	البيان	المبلغ	رقم صفحة اليومية	التاريخ	البيان	المبلغ
				15	200× /1 /1	رأس المال	50000

سجل الأستاذ

حساب رأس المال رقم الصفحة 2

الجانب الدائن				الجانب المدين			
رقم صفحة اليومية	التاريخ	البيان	المبلغ	رقم صفحة اليومية	التاريخ	البيان	المبلغ

15	200×/1/1	الصندوق	50000				
----	----------	---------	-------	--	--	--	--

مثال شامل على اليومية والأستاذ.

في 10/1 أسس أحد الأشخاص شركة إعلانات اليوم وقدم من أمواله الخاصة إلى الشركة 10000 دينار وضعت في صندوق الشركة.

10/1 اشترت الشركة تجهيزات المكتب بمبلغ 5000 دينار على الحساب (لم تدفع قيمتها الآن وسيتم دفعها بالمستقبل).

10/2 استلمت الشركة 1200 نقداً مقابل قيامها بخدمات إعلانية تنتهي في 12./31

10/3 دفعت الشركة إيجار المحل لشهر 10 مبلغ 900 دينار نقداً.

10/4 دفعت الشركة 600 دينار نقداً إلى شركة التأمين عن تأمين لمدة سنة ينتهي في 9/30 من السنة التالية.

10/5 اشترت الشركة تجهيزات إعلان قيمتها 2500 دينار سيتم سدادها لاحقاً.

10/9 تم تعيين 9 موظفين بالشركة يبدأون العمل في 10/15 كل موظف براتب شهري 200 دينار.

10/20 سحب مالك الشركة 500 دينار نقداً من صندوق الشركة لاستخدامه الشخصي.

10/26 تم دفع رواتب الموظفين 1800 دينار نقداً.

10/31 استلمت الشركة 10000 نقداً عن خدمات إعلانية قدمت خلال الشهر.

المطلوب: 1. تسجيل العمليات في اليومية.

2. ترحيلها إلى الأستاذ.

أولاً: التسجيل باليومية

رقم صفحة الأستاذ	رقم القيد	التاريخ	البيان	دائن	مدين
1 40	1	10/1	الصندوق رأس المال الشركة استثمار 10000 نقداً أودع الصندوق	10000	10000
15 25	2	10/1	تجهيزات المكتب دائنون (1) شراء تجهيزات مكتب بالأجل الصندوق	5000	5000
1 28	3	10/2	إيراد خدمات إعلانية استلام إيراد خدمات إعلانية نقداً الصندوق	1200	1200
62 1	4	10/3	إيجار مبنى الصندوق دفع إيجار مبنى لشهر 10	900	900
10 1	5	10/4	تأمين الصندوق دفع تأمين لمدة سنة	600	600
8 26	6	10/5	مواد إعلانية دائنون (2) شراء مواد إعلان على الحساب الصندوق	2500	2500
41 1	7	10/20	مسحوبات شخصية الصندوق سحب المالك 500 دينار نقداً	500	500
60 1	8	10/26	رواتب الموظفين الصندوق دفع رواتب الموظفين لشهر 10	1800	1800
1 50	9	10/31	الصندوق إيراد خدمات إعلانية استلام إيراد خدمات إعلانية نقداً	10000	10000

ملاحظة: لم تسجل العملية في 10/9 لأنها ليست عملية محاسبية بل عملية إدارية بتعيين موظفين.

ثانياً: الترحيل إلى الأستاذ:

ص1 الصندوق

رقم صفحة اليومية	التاريخ	البيان	المبلغ	رقم صفحة اليومية	التاريخ	البيان	المبلغ
	10/3	إيجار مبنى	900		10/1	رأس المال	10000
	10/4	تأمين مدفوع مقدم	600		10/2	إيراد خدمات إعلانية	1200
	10/20	مسحوبات شخصية	500		10/31	إيراد خدمات إعلانية	10000
	10/26	رواتب موظفين	1800				
		رصيد	17400				
			21200				21200

ص40 رأس المال

رقم صفحة اليومية	التاريخ	البيان	المبلغ	رقم صفحة اليومية	التاريخ	البيان	المبلغ
	10/1	نقد	10000			رصيد	10000
			10000				10000

ص15 تجهيزات المكتب

رقم صفحة اليومية	التاريخ	البيان	المبلغ	رقم صفحة اليومية	التاريخ	البيان	المبلغ
		رصيد	5000		10/1	دائون	5000
			5000				5000

العمليات المحاسبية وتسجيلها

ص 25		دائون (1)					
رقم صفحة اليومية	التاريخ	البيان	المبلغ	رقم صفحة اليومية	التاريخ	البيان	المبلغ
	10/1	تجهيزات المكتب	5000				
						رصيد	5000
			5000				5000

ص 28 إيراد خدمات إعلانية

رقم صفحة اليومية	التاريخ	البيان	المبلغ	رقم صفحة اليومية	التاريخ	البيان	المبلغ
	10/2	نقد	1200				
	10/31	نقد	10000			رصيد	11200
			10000				11200

ص 28 إيجار مبنى

رقم صفحة اليومية	التاريخ	البيان	المبلغ	رقم صفحة اليومية	التاريخ	البيان	المبلغ
					10/3	الصندوق	900
		رصيد	900				
			900				900

ص 15 تأمين

رقم صفحة اليومية	التاريخ	البيان	المبلغ	رقم صفحة اليومية	التاريخ	البيان	المبلغ
					10/4	الصندوق	600
		رصيد	600				
			600				600

الفصل الثالث

ص 8

مواد إعلانية

رقم صفحة اليومية	التاريخ	البيان	المبلغ	رقم صفحة اليومية	التاريخ	البيان	المبلغ
		رصيد	2500		10 / 5	دائنون (2)	2500
			2500				2500

ص 41

مسحوبات شخصية

رقم صفحة اليومية	التاريخ	البيان	المبلغ	رقم صفحة اليومية	التاريخ	البيان	المبلغ
		رصيد	500		10 / 20	الصندوق	500
			500				500

ص	دائنون (2)						
رقم صفحة اليومية	التاريخ	البيان	المبلغ	رقم صفحة اليومية	التاريخ	البيان	المبلغ
	10 / 5	مواد إعلانية	2500			رصيد	2500
			2500				2500

ص 60	رواتب الموظفين						
رقم صفحة اليومية	التاريخ	البيان	المبلغ	رقم صفحة اليومية	التاريخ	البيان	المبلغ
		رصيد	1800			الصندوق	1800
			1800				1800

Balancing

الترصيد

بانتهاؤ الفترة المالية يتم ترصيد الحسابات المفتوحة بالأستاذ والترصيد هو عملية إيجاد رصيد كل حساب وتتم بالشكل الآتي:

أولاً: الحسابات ذات الطبيعة المدينة (أصول + مصروفات)

- 1- يتم جمع الجانب المدين الذي هو عادة أكبر من الدائن ويوضع المجموع بالجانب المدين والدائن متقابلين وفوقهما خط وتحتها خطين.
- 2- يتم جمع الجانب الدائن وي طرح من مجموع الجانب المدين والفرق هو الرصيد يثبت في الجانب الدائن بعد المبالغ الظاهرة بالحساب.
- 3- يكون رصيد الحساب المدين مدينا ولكن يظهر بالجانب الدائن من الحساب.

ثانياً: الحسابات ذات الطبيعة الدائنة (خصوم + إيرادات + حق الملكية)

- 1- يتم جمع الجانب الدائن الذي هو عادة أكبر من المدين ويوضع المجموع بالجانب المدين والدائن متقابلين وفوقهما خط وتحتها خطين.
- 2- يتم جمع الجانب المدين وي طرح من مجموع الجانب الدائن والفرق هو الرصيد يثبت في الجانب المدين بعد المبالغ الظاهرة.

3- يكون رصيد الحساب الدائن دائن ولكن يظهر بالجانب المدين من الحساب.

ثالثاً: إعداد ميزان المراجعة Trial Balance

بعد ترصيد الحسابات في الأستاذ يتم نقل الأرصدة إلى ميزان المراجعة وميزان المراجعة هو قائمة يتم إعدادها على ورقة خارجية (خارج السجلات المحاسبية) تتكون من حقل مدين وحقل دائن ثم البيان (أسماء الحسابات)، وميزان المراجعة هو مجمع لكل الحسابات الظاهرة في الأستاذ يعد في نهاية الفترة المالية.

وفي الحقل المدين تظهر أرصدة الحسابات ذات الطبيعة المدينة وفي الحقل الدائن تظهر أرصدة الحسابات ذات الطبيعة الدائنة وبعد إدراج الأرصدة يتم جمع الحقل المدين وتثبيت المجموع في نهاية القائمة وجمع الحقل الدائن وتثبيته في نهاية القائمة ويجب أن يتساوى المجموعين كما يأتي:

ميزان المراجعة

البيان	الأرصدة الدائنة	الأرصدة المدينة
الصندوق		17400
رأس المال	10000	
تجهيزات المكتب		5000
دائنون (1)	5000	
دائنون (2)	2500	
إيراد خدمات إعلانية	11200	
إيجار مبنى		900
تأمين		600
مواد إعلانية		2500

العمليات المحاسبية وتسجيلها

مسحوبات شخصية		500
رواتب موظفين		1800
المجموع	28700	28700

Income Statement

رابعاً: إعداد قائمة الدخل

كشف الدخل عبارة عن قائمة تعد في نهاية الفترة المالية وعلى ورقة خارجية تضم حسابات الإيرادات وحسابات المصروفات التي يتم نقل أرصدها من ميزان المراجعة ويتم وضع الإيرادات أولاً ثم المصروفات بعدها والتي يتم طرحها من الإيرادات والفرق بينهما يمثل صافي الربح أو صافي الخسارة ويكون ربح إذا كانت الإيرادات أكبر من المصروفات وخسارة إذا كانت الإيرادات أقل من المصروفات وكما يأتي:

شركة

قائمة الدخل

للسنة المنتهية في 31 / 12 / 200x

الإيرادات:

11200		إيراد خدمات إعلانية
	900	إيجار مبنى
	600	تأمين
<u>(3300)</u>	<u>1800</u>	رواتب موظفين
<u>7900</u>		صافي الدخل

Owner's Equity

خامساً: إعداد قائمة حقوق الملكية

شركة	
قائمة حقوق الملكية	
للسنة المنتهية في 31 / 12 / 200×	
10000	رأس المال في 1 / 10 / 200×
<u>7900</u>	يضاف: صافي الدخل
17900	
<u>(500)</u>	يطرح: مسحوبات شخصية
<u>17400</u>	رأس المال في 31 / 10 / 200×

Balance Sheet

سادسا: إعداد قائمة الميزانية

وهي قائمة تعد في نهاية الفترة ويظهر فيها كل حسابات الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية التي تظهر أرصدها في ميزان المراجعة وكما يأتي:

شركة	
قائمة المركز المالي	
للسنة المنتهية في 31 /12 /200×	
	الموجودات
17400	الصندوق
5000	تجهيزات المكتب
2500	مواد إعلانية
<u>24900</u>	
<u>24900</u>	
	المطلوبات
5000	دائنون (1)
<u>2500</u>	دائنون (2)
7500	
	حق الملكية
17400	رأس المال
<u>24900</u>	

أسئلة الفصل الثالث

س1:

أ- أين يتم العمل المحاسبي؟

ب- من يقوم بالعمل المحاسبي؟

ج- ماذا يعمل المحاسب؟

د- أين نسجل العمليات المحاسبية؟

هـ- ما مصدر العمليات المحاسبية؟

و- ماذا يعني الحساب / الحسابات؟

س2: بين أنواع الحسابات؟

س3: ما الدورة المحاسبية وما خطواتها، ارسمها؟

س4: عرّف القيد المزدوج وما هو مضمونه وشكله ومكوناته؟

س5: طبقاً لقواعد المدين والدائن لحسابات الميزانية فإن:

1- الزيادة في حسابات الأصول، الالتزامات، حقوق الملكية تسجل مدينة.

2- النقص في حسابات الأصول والالتزامات تسجل دائنة.

3- الزيادة في حسابات الأصول وحقوق الملكية تسجل مدينة.

4- النقص في حسابات الالتزامات وحقوق الملكية تسجل مدينة.

س6: يتم تنظيم القيود الآتية بالتواريخ المؤشرة إزاءها (ضع علامة x تحت التاريخ المناسب)

ت	القيود	بداية السنة 2009	خلال السنة 2009	نهاية السنة 2009	بداية سنة 2010
1	القيود العكسية				
2	قيود اليومية				
3	قيود الأفعال				
4	القيود الافتتاحية				
5	قيود التسوية				

س7: شركة (أ) لها دين على شركة (ب) قدره 5000 سدد منه 3500 لذا قيد اليومية في دفاتر شركة (أ) هو:

1- مدين حساب الصندوق بـ 3500.

2- دائن حساب المدين 3500.

3- مدين حساب الصندوق 1500.

4- مدين حساب المدينين 1500.

س8: حدد أي الإجابات صحيحة في الدورة المحاسبية لما يأتي:

1- عمليات ترحل للأستاذ قبل تسجيلها باليومية.

2- ميزان المراجعة بعد ترحيل قيود اليومية.

3- قيود اليومية ترحل إلى حساباتها المناسبة بالأستاذ.

4- إعداد كشف الدخل قبل ميزان المراجعة.

س9: سجل قيود اليومية لما يأتي:

10 / 1: بدأ المشروع أعماله بإيداع 40000 نصفها بالصندوق والأخرى بالبنك.

10 / 4: شراء معدات بكلفة 2000 سدد نصفها نقداً والأخرى بأجل.

10 / 12: سداد المتبقي من قيمة المعدات بشيك.

10 / 15: شراء تجهيزات 2600 على الحساب.

10 / 25: تحصيل إيرادات من المدينين 4000 نقداً.

10 / 30: سددت مصاريف 3000 بشيك.

س10: الآتي العمليات التي تمت في شركة الهلال للخدمات العامة:

1 / 1: أودع 500000 كرأسمال نصفه نقداً والآخر في البنك.

1 / 3: اشترت محل بمبلغ 100000 رבעه نقداً والآخر قرض.

1 / 6: شراء معدات مكتبية على الحساب من شركة السليم 4400.

1 / 9: بيع ثلث الأرض بمبلغ 40000 استلم نصف المبلغ بشيك والباقي

بالأجل لشركة العلاء.

1 / 15: سداد نصف المستحق من القرض ونصف المستحق لشركة السليم.

1 / 20: استلام نصف المستحق على شركة العلاء.

المطلوب:

1- تسجيل قيود اليومية.

2- ترحيله إلى حسابات الأستاذ.

3- إعداد ميزان المراجعة.

س11: 3/4: تم تأسيس شركة الديار لصيانة السيارات برأسمال 140000 نقداً.
3/5: تم شراء ورشة بمبلغ 50000 وسدد منها النصف نقداً والباقي دين
يسدد بعد شهرين.

3/7: شراء سيارة بمبلغ 6000 دينار على الحساب من شركة العامر.
3/10: شراء أجهزة بمبلغ 3000 سدد نصفها نقداً والباقي على الحساب في
شركة المعدات.

3/20: سددت الشركة نصف الدين لشركة العامر نقداً.
3/22: استلمت الشركة إيراد خدمات للغير 10000 نقداً.
3/25: قدمت الشركة خدمات إلى شركة الكمال بقيمة 2000 دينار ولم تستلم
بعد.

3/27: تم سداد الدين لشركة المعدات.

المطلوب:

1. إجراء قيود اليومية وترحيلها إلى الأستاذ.
 2. إعداد ميزان المراجعة.
 3. إعداد كشف الدخل والميزانية.
- س12: الآتي مجموعة من العمليات المحاسبية بين أثرها في معادلة الميزانية كما في
النموذج رقم (1)

1- تقديم خدمات إلى شركة أخرى نقداً.

الجواب: زيادة أصول (نقد) نقص حق ملكية (رأس المال)

2- شراء آلات على الحساب.

3- استثمار مبلغ جديد من قبل المالك.

4- دفع مبلغ مستحق عن شراء آلات في 2.

5- اقتراض مبلغ من البنك.

6- دفع فوائد إلى البنك.

7- استلام فاتورة كهرباء.

س13: أي من الحسابات الآتية مؤقتة (غير دائمة)

1- المدينون

2- أوراق القبض

3- رأس المال

4- مصاريف الإعلان

س14: شراء أثاث بكميالة بقيمة يؤدي إلى:

أ- زيادة البضاعة ونقص النقدية.

ب- ظهور الأثاث في الأصول وظهور أوراق الدفع في الخصوم.

ج- زيادة البضاعة وزيادة الدائون.

د- لا شيء مما سبق.

الفصل الثالث

س15: تمثل معادلة الميزانية العلاقة بين:

أ- المصروفات والإيرادات

ب- الأصول والخصوم

ج- الخصوم ورأس المال.

د- الأصول والخصوم (المطلوبات) ورأس المال

س16: يطلق على القيد المحاسبي الذي يشتمل جانبه الدائن أكثر من حساب

وجانبه المدين حساباً واحداً تسمية:

أ- البسيط.

ب- المركب من الجانب المدين.

ج- المركب من الجانب الدائن

د- المركب من الجانبين.

س17: أي المبادئ التالية تعترف بالإيرادات والمكاسب والمصروفات والخسائر

بغض النظر عن القبض والدفع الفعلي؟

أ- مبدأ الكلفة التاريخية

ب- مبدأ تحقق الإيراد

ج- مبدأ الإفصاح الكامل

د- مبدأ المقابلة.

س18: أي المبادئ التالية يعني الأخذ بعين الاعتبار جميع الحقائق وفحصها

وتقديم الإثباتات والمستندات المؤيدة لصحة العمليات المالية ؟

أ- مبدأ المقابلة

ب- مبدأ الإفصاح الكامل

ج- مبدأ الموضوعية

د- مبدأ الثبات.

س19: اربط بين كل مصطلح محاسبي مع الوصف المناسب لما يأتي:

- | | |
|--|-----------------|
| أ- تسجيل العمليات | 1- الأستاذ |
| ب- دائها أصول | 2- الترحيل |
| ج- الجانب الأيسر من الحساب | 3- رصيد اعتيادي |
| د- الجانب من الحساب الذي تسجل به الزيادة | 4- أوراق دفع |
| هـ- نقل المعلومات من اليومية إلى الأستاذ | 5- اليومية |
| و- استخدام الأصول في بدء العمل | 6- المدينون |
| ز- دائها التزام | 7- رأس المال |
| ح- إيراد - مصروف | 8- مدين |
| ط- مجموعة حسابات | 9- مصروف |
| ي- حقوق الملكية | 10- صافي الدخل |

س20: الآتي العمليات التي تمت في احد الشركات.

- 1- أودع المالك 50000 نقدا في حساب باسم الشركة بالبنك في 12/2.
- 2- شراء معدات 500 وأثاث 2600 على الحساب في 12/3.
- 3- تقديم خدمات لأحد الشركات واستلام 1500 نقدا في 12/4.
- 4- دفع 22000 نقدا لشراء ارض كموقع جديد للشركة في 12/7.
- 5- تقديم خدمات استشارية على الحساب بمبلغ 900 في 12/11.
- 6- دفع رواتب الموظفين 570 في 12/15.
- 7- دفع المستحق على الشركة من قيمة المعدات والأثاث في 12/16.
- 8- استلام 1800 نقدا عن خدمات مقدمة إلى الغير في 12/18.
- 9- استلام مبلغ 400 من المدينين في 12/19.
- 10- دفع إيجار المكتب 700 في 12/29.
- 11- سحب المالك 2200 لاستخدامه الخاص في 12/31.
- 12- دفع مصاريف متنوعة 800 في 12/31.
- 13- سدد مصاريف ماء وكهرباء وهاتف 570 في 12/31.

المطلوب:

- 1- تسجيل العمليات السابقة باليومية
- 2- ترحيلها إلى الأستاذ
- 3- إعداد ميزان المراجعة
- 4- إعداد قائمة الدخل
- 5- إعداد الميزانية العمومية

العمليات المحاسبية وتسجيلها

س21- من ميزان المراجعة الآتي المطلوب إعداد قائمة الدخل وقائمة المركز

المالي:

<u>دائن</u>	<u>مدين</u>	<u>الحساب</u>
	3400	صندوق
	8600	مدينون
	930	مصاريف تأمين مقدماً
	4200	تجهيزات
	66000	معدات مكتبية
11000		اهتلاك متراكم
2100		دائنون
10000		إيراد مستحق
3500		رواتب مستحق
25000		رأس المال
23220		أرباح محتجزة
168300		إيرادات
49700		إيراد إعلانات
	85600	رواتب
	100230	مصاريف طباعة
	8800	إيجارات
	6100	مصاريف أخرى
	1860	تأمين
	5500	اهتلاك
	<u>1600</u>	ضريبة دخل
<u>292820</u>	<u>292820</u>	

س 22 : الأرصدة الآتية مستخرجة من سجلات شركة الشرق في

2008 /12 /31

2000 صندوق - 3000 بنك - 1500 مدينون - 800 أوراق قبض - 2400
أثاث - 15000 سيارات - 4000 أجهزة - 5000 بضاعة أول مدة - 4000
دائنون - 2000 أوراق دفع - 10000 قرض - ؟ رأس المال - 8000 مشتريات -
16000 مبيعات - 300 مردودات مشتريات - 400 مردودات مبيعات - 400
خصم مشتريات - 100 خصم مبيعات - 300 مصاريف شراء - 400
مسحوبات شخصية - 3000 رواتب - 300 مصاريف نقل مبيعات - 600
إعلان - 700 صيانة - 800 إيجار - 100 ماء وكهرباء - 200 هاتف -

المطلوب :

1- إعداد ميزان المراجعة

2- إعداد قائمة الدخل

3- إعداد قائمة المركز المالي

س 23 : الآتي الأرصدة المستخرجة من سجلات شركة السلام في

2007 /12 /31

2000 صندوق - 1000 مدينون - 30000 بضاعة - 500 أوراق قبض -
3000 دائنون - 2000 أوراق دفع - 15000 مشتريات - 30000 مبيعات - 1000
مردودات مشتريات - 2000 مردودات مبيعات - ؟ رأس المال - 4000 إيجار
محل - 1500 ماء وكهرباء - 18000 سيارات - 2000 أثاث - 1000 أجهزة -
وقد كانت قيمة بضاعة آخر المدة في نهاية السنة 4000

المطلوب : إعداد ميزان المراجعة وقائمة الدخل وقائمة المركز المالي.

الفصل الرابع

الحاسبة عن تكوين الشركات والمشاريع الفردية

4

الأهداف التعليمية

بعد قراءة هذا الفصل ينبغي أن تكون قادراً على:

- 1- معرفة كيفية تقديم رأس المال لتأسيس شركة أو مشروع فردي
- 2- معرفة طرق زيادة رأس المال في الشركات الفردية
- 3- التعرف على طرق تخفيض رأس المال
- 4- معالجة المسحوبات الشخصية
- 5- معرفة كيفية تسجيل القرض وفائدة القرض
- 6- التمييز بين المصروفات الإيرادية والرأسمالية

الفصل الرابع

المحاسبة عن تكوين الشركات والمشاريع الفردية

الشركة/ المشروع الفردي

الشركة عبارة عن تشارك مجموعة من عوامل (عناصر) الإنتاج وهي (رأس المال - المنظم - العمل - الطبيعة) لتحقيق هدف معين، وفي الفصل الأول من هذا الكتاب استعرضنا أنواع الشركات حسب نوع الملكية وطبيعة النشاط وفي هذا الفصل سيتم التعرض إلى الجانب المحاسبي من عملية تكوين وتأسيس الشركات والمشاريع الفردية التي تهتم بها كتب المحاسبة المالية في جزئها الأول، أما الشركات غير الفردية (شركات الأشخاص وشركات الأموال) فتستعرضها كتب المحاسبة الأخرى منها كتب محاسبة شركات الأشخاص ومحاسبة شركات الأموال والمحاسبة المتوسطة.

تأسيس الشركة الفردية

تعني الشركة الفردية أن المالك وهو شخص طبيعي واحد لا أكثر وهو الذي يقدم الأموال (رأس المال) إلى الشركة عند بداية تأسيسها ويكون حق الملكية بالشركة له وحده وإيرادات الشركة ومصرفاتها تنشأ بسبب تصرفات المالك أو من يمثله وبالنتيجة الربح يعود إليه والخسارة يتحملها هو، والشركة كوحدة مستقلة أو شخصية معنوية منفصلة عن المالك تكون ملتزمة تجاهه فقط.

ويقدم المالك رأس المال إلى الشركة بالطرق الآتية:

أولاً: تقديم رأس المال على شكل نقدي

وبموجب هذا يقدم المالك رأس المال إلى الشركة كنفود يتم إيداعها في صندوق الشركة (الخزنة، القاصة) أو تودع النقود في البنك كحساب جاري باسم الشركة وليس باسم المالك وذلك بالقييد الآتي في سجل اليومية:

الصندوق رأس المال

البنك رأس المال

ثانياً: تقديم رأس المال على شكل أصول متداولة وغير متداولة

بجانب النقد الذي يقدمه المالك كرأس مال يمكن تقديم مجموعة أصول متداولة وغير متداولة مثل مبنى، سيارة، أثاث، بضاعة،... الخ والتي يملكها هو بشكل شخصي وتسجل بالقييد الآتي:

البنك رأس المال أثاث بضاعة الصندوق رأس المال

ثالثاً: تقديم رأس المال عن طريق تحويل أسهم شركة قديمة إلى شركة أخرى جديدة.

في حالات معينة يمكن أن يقدم المالك إلى الشركة الجديدة التي يؤسسها موجودات ومطلوبات شركة أخرى يملكها هو ويريد إنهاء أعمالها ولا يرغب استمرار نشاطها فتنقل موجودات ومطلوبات الشركة القديمة إلى الشركة الجديدة ولتفرق بين الموجودات والمطلوبات يمثل رأس مال الشركة الجديدة. فعلى سبيل المثال لأحد الأشخاص شركة تجارية للملابس الرجالية ويمثل رأسمالها (1000000) الفرق بين موجوداتها ومطلوباتها وتتكون الموجودات من (400000 مبني، 300000 سيارات، 200000 أثاث، 200000 بضاعة، 20000 مدينون، 30000 صندوق) ومطلوباتها تتكون من (100000 قرض، 50000 دائنون) وقرر المالك عدم الاستمرار بنشاط الشركة وتحويل هذه الموجودات والمطلوبات إلى شركة تجارية للملابس النسائية وبهذا سيتم إقفال السجلات في الشركة القديمة (الملابس الرجالية) والتي لا تهتمنا في هذا الشرح ويسجل القيد الآتي في الشركة الجديدة (الملابس النسائية)

400000	مباني
300000	سيارات
200000	أثاث
200000	بضاعة
20000	مدينون
30000	الصندوق
100000	قرض
50000	دائنون
1000000	رأس المال

رابعاً: زيادة رأس المال

بعد بدء الشركة أعمالها وتوسع أنشطتها قد تحتاج إلى رأس مال أكبر إذ إن الأموال الموجودة تحت تصرفها لا تلبى كافة احتياجاتها فيتطلب الأمر زيادة رأس المال خلال حياة الشركة، وتوجد طريقتين لزيادة رأس المال من قبل المالك.

الأولى: زيادة رأس المال نقداً.

إذ يقدم المالك أموال إضافية بشكل نقدي أو عن طريق إيداع هذه الأموال بالحساب الجاري للشركة في البنك فيكون القيد الآتي:

اليومية:

الصندوق
رأس المال

البنك
رأس المال

الثانية: زيادة رأس المال على شكل أصول.

وفي هذه الحالة يقدم المالك أصول متداولة أو غير متداولة كأن يقدر سيارة أو أثاث أو بضاعة... الخ وتسجل بالقيود الآتي:

سيارة
أثاث
بضاعة
الصندوق
رأس المال

خامساً: تخفيض رأس المال.

بعكس الحالة السابقة (زيادة رأس المال) فقد تكون الأموال الموجودة تحت تصرف الشركة أكبر من الحاجة الفعلية لها أي تكون هذه الأموال معطلة وغير مستثمرة وعندئذ يقوم المالك بتخفيض رأس المال بالقدر الذي يفي بمتطلبات الشركة واحتياجاتها ويتم تخفيض رأس المال إما بشكل نقدي أي يسحب المالك نقد من الشركة أو على شكل أصول متداولة أو غير متداولة كما في القيد الآتي:

رأس المال
سيارة
أثاث
بضاعة
الصندوق

المسحوبات الشخصية

يحتاج مالك الشركة الفردية إلى نقود أو بضاعة مما تتاجر به شركته لاستخداماته الشخصية ولعائلته ويأخذ هذه النقود أو البضاعة من شركته وتكون المسحوبات على الوجه الآتي:

أولاً: المسحوبات الشخصية النقدية

إذ يقوم المالك بسحب نقد من الشركة أو شيك من الحساب الجاري للشركة بالبنك فيسجل القيد الآتي:

مسحوبات شخصية الصندوق البنك

ثانياً: المسحوبات الشخصية غير النقدية

1- المسحوبات الشخصية على شكل بضاعة.

قد يسحب المالك بضاعة من الشركة من الأصناف التي تتاجر بها ويتم التحاسب على ذلك بالحالتين الآتيتين:

أ- تسعير البضاعة المسحوبة بسعر الشراء (الكلفة)

وتعتبر كتخفيض من قيمة مشتريات البضاعة التي اشترتها الشركة لها لبيعها ويكون التخفيض بمقدار الجزء المسحوب منها من قبل المالك ويسجل القيد الآتي:

مسحوبات شخصية المشتريات

ب - تسعير البضاعة المسحوبة بسعر البيع.

وتعتبر المسحوبات الشخصية في هذه الحالة كأنها مبيعات تم بيعها إلى المالك إذ يعتبر المالك هنا كشخص خارجي وتسجل بالقييد الآتي:

مسحوبات شخصية المبيعات

2- المسحوبات الشخصية على شكل أصول غير متداولة (ثابت)

عندما يسحب المالك أحد الأصول غير المتداولة كأثاث أو سيارة أو جهاز من الشركة فتعتبر المسحوبات في هذه الحالة كتخفيض لرأس المال وليست مسحوبات شخصية وتسجل بالقييد الآتي:

رأس المال سيارة أثاث

القرض وفائدة القرض

عندما لا يكفي رأس المال لتسيير أعمال الشركة ولا تتوافر أموال لدى المالك لزيادة رأس المال ولحاجة الشركة إلى أموال تقوم الشركة باقتراض هذه الأموال من جهات أخرى في مقدمتها البنوك مقابل أن تدفع الشركة فوائد عن الأموال المقرضة وتمثل هذه الفوائد خدمة الدين أو ما يقابل إيجار هذه الأموال كمثل الإيجار الذي يدفع لبناية، والآتي العمليات الخاصة باستلام القرض وسداده.

أولاً: استلام القرض

في هذه الحالة تستلم الشركة مبلغ القرض نقداً من البنك أو من أية جهة أخرى مقرضة ويودع المبلغ في صندوق الشركة بالقيد الآتي:

الصندوق
القرض

أما إذا أودع مبلغ القرض في الحساب الجاري للشركة في البنك الذي تتعامل معه أو من نفس البن الذي اقترضها فالقرض يعتبر دين على الشركة ويودع المبلغ في حسابها الجاري بالقيد الآتي:

الصندوق
القرض

ثانياً: سداد القرض

يتم سداد القرض من قبل الشركة إلى الجهة المقرضة بطريقتين:

الأولى: يسدد القرض على أقساط في نهاية كل فترة معينة كأن تكون شهر أو ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو سنة حسب الاتفاق على طريقة السداد بين الجانبين ويسجل قيد سداد القسط كالاتي:

القرض (قيمة القسط)
البنك

الثانية: يسدد مبلغ القرض كاملا في نهاية مدة القرض أي بتاريخ الاستحقاق تقوم الشركة بدفع مبلغ القرض إلى الجهة المقرضة نقدا أو بواسطة شيك بالقييد الآتي:

القرض (كامل مبلغ القرض)
البنك

فائدة القرض:

تمثل فائدة القرض المقابل الذي يدفعه المقترض إلى المقرض عن مبلغ القرض الذي يقترضه ويستخدمه وتحدد نسبة الفائدة أما من قبل الدولة (البنك المركزي) أو باتفاق الطرفين (المقرض والمقترض)

احتساب فائدة القرض:

يتم احتساب فائدة القرض بالمعادلة الآتية:

$$\text{فائدة القرض} = \text{مبلغ القرض} \times \text{معدل الفائدة} \times \text{مدة القرض}$$

طرق سداد فائدة القرض:

يتم سداد فائدة القرض إما مرة واحدة عند الاقتراض أو في نهاية مدة القرض أو قد تسدد على دفعات (أقساط) ويكون السداد إما مع أقساط القرض أو بمواعيد مختلفة عن مواعيد سداد أقساط القرض وكالآتي:

أولاً: سداد الفائدة مقدماً عند استلام القرض.

وهذه الطريقة الأكثر استخداماً من قبل البنوك إذ يتم تنزيل مبلغ الفائدة من مبلغ القرض الكلي ويستلم المقرض (الشركة) صافي مبلغ القرض بعد طرح مبلغ الفائدة منه بالقيء الآتي:

الصندوق
فائدة القرض
القرض

ثانياً: سداد الفائدة على أقساط.

وبموجب ذلك يتم تقسيم مبلغ الفائدة الكلي على مدة القرض الكلية وينتج قسط الفائدة المطلوب سداؤه كالأتي:

000 فائدة القرض
000 الصندوق

ثالثاً: سداد الفائدة كاملة في تاريخ استحقاق القرض

إذ يتم سداد كامل مبلغ الفائدة في نهاية مدة القرض بالقيء الآتي:

000 فائدة القرض
000 الصندوق

الفصل الرابع

مثال: اقترضت الشركة مبلغ 100000 دينار من احد البنوك لمدة 4 سنوات

بفائدة 5٪ تدفع مقدما عند استلام القرض

فيتم احتساب الفائدة كالاتي:

$$20000 = 4 \times 5\% \times 100000$$

$$80000 = 100000 - 20000$$

ويسجل بالقيد الآتي:

80000 الصندوق
20000 فائدة القرض
100000 القرض

المصارف الإيرادية والمصاريف الرأسمالية

من الضروري التمييز بين نوعين من المصاريف وهي:

المصاريف الإيرادية:

وهي المصاريف التي تتحملها الشركة من اجل المحافظة على رأس المال (طاقتها الإنتاجية المتمثلة بالأصول الثابتة) بحالة جيدة، فكل مصروف يرتبط بالسنة الحالية ولا يتعدى أثره إلى السنة أو السنوات اللاحقة يطلق عليه مصروف إيرادي أي الذي يساهم في تحقيق الإيرادات للسنة الحالية فقط مثل مصاريف صيانة السيارات أو صيانة المباني وما شابهها وهذه المصاريف تقفل في نهاية السنة الحالية بقائمة الدخل .

المصاريف الرأسمالية

وهي المصاريف التي تتحملها الشركة من اجل زيادة طاقتها الإنتاجية وليس المحافظة عليها، وترتبط هذه المصاريف بالسنة الحالية والسنوات اللاحقة فأثرها يتعدى هذه السنة إلى سنوات أو فترات مالية أخرى وتساهم في تحقيق الإيرادات للسنة الحالية والسنوات التالية مثل مصاريف إجراء عمرة للسيارات أو مصاريف إضافة طابق جديد للمباني أو تركيب أجزاء إضافية للآلات، فهذه المصاريف تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للأصول وبالتالي زيادة مساهمتها في تحقيق الإيرادات أو إطالة عمر هذه الأصول وبما أن الأصول الثابتة تمثل رأسمال الشركة لذا يطلق عليها المصاريف الرأسمالية.

معايير التمييز بين النوعين:

للتمييز بين المصاريف الإيرادية والمصاريف الرأسمالية توجد ثلاثة معايير وهي:

- 1- حجم المصروف قياساً إلى قيمة الأصل الثابت.
 - 2- زيادة الطاقة أو الكفاءة الإنتاجية للأصل الثابت من عدمها.
 - 3- زيادة العمر الاقتصادي للأصل الثابت من عدمه.
- فإذا كان حجم المصروف كبيراً نسبة إلى قيمة الأصل الثابت فيعتبر مصروف رأسمالي أما إذا كانت النسبة منخفضة فيعد مصروف إيرادي.
- وإذا ساهم المصروف في زيادة طاقة الأصل الثابت الإنتاجية و كفاءته فيعتبر مصروف رأسمالي أما إذا ساهم المصروف في المحافظة على الأصل الثابت كما هو عليه فيعد مصروف إيرادي.

الفصل الرابع

كما انه إذا أدى المصروف إلى زيادة العمر الاقتصادي للأصل الثابت فترة أو فترات مالية أخرى فيعتبر مصروف رأسمالي أما إذا لم يؤدي إلى زيادة العمر الاقتصادي فيعد مصروف إيرادي.

مثال: قامت الشركة بصرف المبالغ الآتية على المباني العائدة لها:

1- 10000 دينار لإجراء صيانة دورية اعتيادية.

2- 50000 دينار لإضافة طابق آخر.

المطلوب: تسجيل القيود اللازمة.

1- القيد الخاص بمصاريف الصيانة التي تعتبر مصاريف إيرادية:

10000 مصاريف صيانة المباني
10000 الصندوق

2- القيد الخاص بمصاريف إضافة طابق جديد والتي تعتبر مصاريف

رأسمالية:

50000 مباني
50000 الصندوق

أسئلة الفصل الرابع

- س1: عرف الشركة وما هو معناها؟
- س2: بين طرق تقديم رأس المال من المالك لتأسيس شركة فردية.
- س3: كيف يمكن للمالك من زيادة رأس مال الشركة وتخفيضه.
- س4: ما هي المسحوبات الشخصية وما هي أنواعها وكيف تتم معالجتها محاسبيا في السجلات.
- س5: ما هو القرض ولماذا تقوم الشركة بالاقتراض وما هي طرق استلام القرض وطرق سداده؟
- س6: ماذا تمثل فائدة القرض؟ وكيف يتم سدادها؟
- س7: ماذا يقصد بكل من المصاريف الإيرادية والمصاريف الرأسمالية؟
- س8: كيف يمكن التمييز بين المصاريف الإيرادية والمصاريف الرأسمالية؟

الفصل الخامس

المحاسبة عن البضاعة (المخزون)

5

الأهداف التعليمية

بعد دراسة هذا الفصل ينبغي أن تكون قادرا على:

- 1- تحديد مفهوم البضاعة والاختلاف بين الشركات التجارية والخدمية.
- 2- وصف الدورة التشغيلية للبضاعة وأنواع البضاعة ومسمياتها.
- 3- معرفة أنواع نظم المخزون التي تطبقها الشركات.
- 4- التعرف على كيفية تسجيل عمليات البضاعة حسب نظام المخزون المستخدم.
- 5- كيفية احتساب الخصم وأنواع الخصم والمردودات.
- 6- معرفة كيفية معالجة مصاريف نقل البضاعة المشتراة والمباعة.
- 7- احتساب كلفة بضاعة آخر مدة.

الفصل الخامس

المحاسبة عن البضاعة (المخزون)

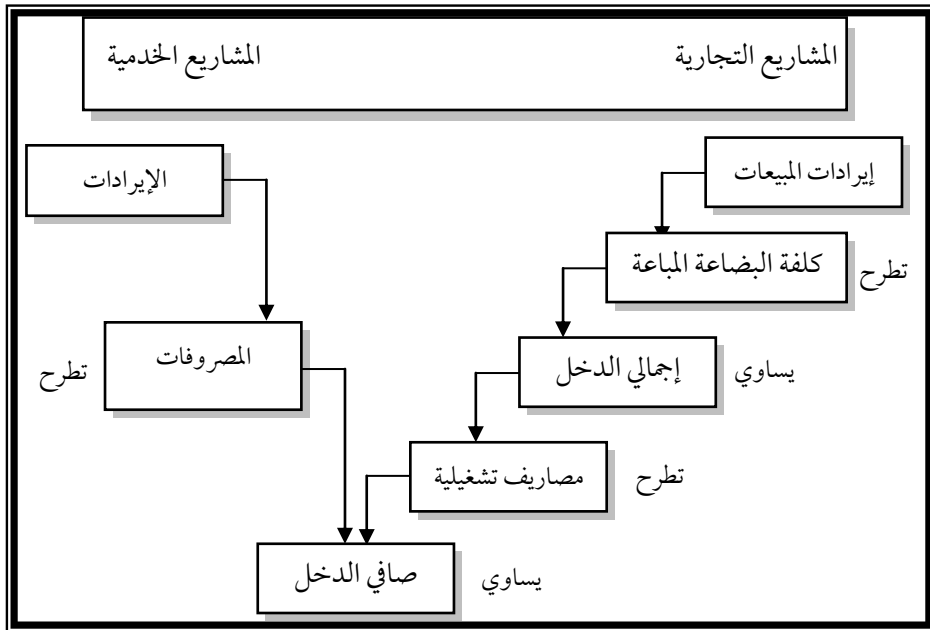
Accounting for Goods (Inventory)

تتحقق الأرباح في الشركات التجارية عن طريق المتاجرة بالبضائع أي بشرائها ثم إعادة بيعها والبضائع كل تلك الوحدات التي تشتريها الشركة بقصد إعادة بيعها ويتحقق الدخل (الربح) بالفرق الناتج بين سعر الشراء وسعر البيع وهذا البيع هو مصدر الإيراد الرئيسي- في المشاريع التجارية ويسمى إيراد المبيعات ومن الضروري التمييز بين ما يطلق عليه بضاعة / بضائع وهو كل ما يشتريه المشروع بقصد إعادة البيع أي أن الهدف من الشراء هو نقطة التمييز بين البضاعة وغير البضاعة مثل شراء جهاز كمبيوتر لاستخدامه بالمشروع فهذا الجهاز لا يعتبر بضاعة بل من أصول (ممتلكات) الشركة لأن الهدف من الشراء هو للاستخدام بالمشروع والاستفادة من خدماته وليس البيع، أما إذا اشترت أجهزة كمبيوتر من قبل المشروع بهدف إعادة بيعها لاحقاً فهذه الأجهزة تعتبر لهذه الشركة بضاعة.

وفقاً لما تقدم فإن إجمالي الدخل في المشروع التجاري يساوي الإيراد المتحقق من بيع البضائع مطروحاً منه كلفة هذه البضائع المباعة خلال الفترة أما في المشاريع الخدمية فالدخل يساوي الإيرادات مطروحاً منها المصروفات كما في الشكل الآتي:

شكل رقم (5-1)

مقارنة بين المشاريع التجارية والخدمية



إن مصدر الإيراد الرئيسي المتحقق بالمشاريع التجارية هو من عمليات بيع البضائع، أما المصاريف فيها تكون على نوعين الأول كلفة البضاعة المباعة والثاني المصاريف التشغيلية، والنوع الأول يشمل المصاريف التي أنفقت لشراء وإعداد البضاعة كي تكون جاهزة للبيع أما النوع الثاني فتشمل المصاريف التسويقية والإدارية والعمومية، لذلك عندما يتم طرح كلفة البضاعة المباعة من إيرادات المبيعات نحصل على مجمل الربح أي الربح الناتج عن عمليات المتاجرة بالبضاعة فقط (بيع - شراء) وعند طرح باقي المصروفات نحصل على صافي الدخل كما يوضحه الشكل الآتي:

شكل رقم (5-2)

محلات.....التجارية	
كشف الدخل	
للسنة المنتهية في 31/12/200×	
45000	إيراد المبيعات
(30000)	يطرح كلفة البضاعة المباعة
15000	مجمّل الربح
(5000)	تطرح المصروفات التشغيلية
10000	صافي الدخل

فإيراد المبيعات هنا هو مبلغ المبيعات الذي حصلت عليه المحلات خلال العام من عملية بيع البضاعة (45000) وكذلك المصاريف المنفقة على شراء البضائع ونقلها وتخزينها.. الخ وحيث أن البضائع المباعة هي (30000) فقط فيكون إجمالي الربح نتيجة عملية المتاجرة هو (15000) والمصروفات التشغيلية الأخرى التي تخص الفترة (5000) وهذه المصاريف هي ليست تلك المنفقة على شراء ونقل وتخزين البضائع وعند طرحها من مجمل الربح يكون صافي الربح وهو (10000).

الدورة التشغيلية للبضاعة

تبدأ الدورة التشغيلية للبضاعة في الشركات التجارية من شراء البضائع ثم تخزينها وإعدادها وبيعها إما نقداً أو بالأجل ثم تحصيل مبالغ البيع.

Inventory

المخزون

إن المخزون في أول السنة المالية الجديدة يمثل البضاعة التي لم يتم بيعها لغاية نهاية السنة السابقة والمشتريات خلال السنة هي البضاعة المضافة والمخزون في آخر السنة المالية هو بضاعة لم تباع لغاية نهاية السنة المالية ولا بد من التمييز بين هذه المسميات لغرض المحاسبة عليها.

فالمخزون عموماً هو كل ما تمتلكه الشركة بشكل قانوني من بضائع سواء كانت هذه البضائع موجودة في مخازن الشركة أو موجودة لدى تجار آخرين على سبيل التصريف (بضاعة أمانة أو برسم البيع) أو بضائع مشتراه وهي في الطريق إلى الشركة (بضاعة بالطريق) لم تصل بعد وتصدر الإشارة إلى أنه لا يدخل ضمن المخزون البضائع التي لم تعد مملوكة قانوناً للشركة كالبضاعة المباعة والتي لم ترسل للمشتري بعد ولا زالت بمخازن الشركة.

مخزون (بضاعة) أول المدة:

وهي البضائع التي يمتلكها المشروع في أول يوم من السنة المالية والتي من المؤمل بيعها خلال السنة والتي لم تباع لغاية نهاية السنة السابقة.

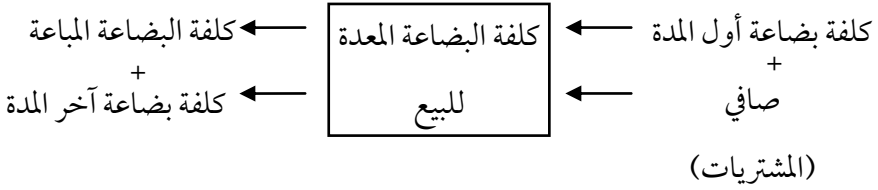
البضاعة المباعة:

وهي البضائع التي تم بيعها فعلاً خلال السنة من البضائع المتاحة للبيع.

مخزون (بضاعة) آخر المدة:

وهي البضائع التي لم تباع خلال السنة ولغاية نهايتها وبقيت بالمخازن في آخر أيام السنة ويتم عدّها وجردّها في آخر السنة وتدويرها للسنة التالية لتصبح مخزون أول المدة في أول أيام السنة التالية.

الفصل الخامس



ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلات التالية:

$$(1) \text{ كلفة بضاعة أول المدة} + \text{ كلفة البضاعة المشتراه} = \text{ كلفة البضاعة المعدة للبيع} \dots$$

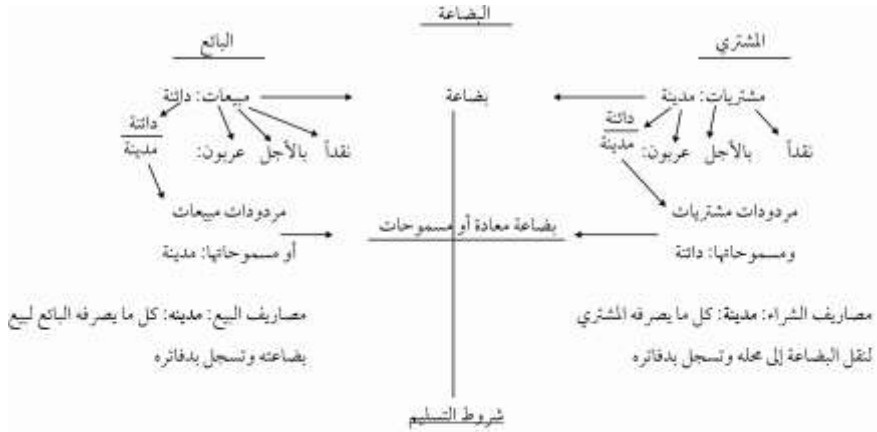
$$(2) \text{ كلفة البضاعة المعدة للبيع} = \text{ كلفة البضاعة المباعة} + \text{ كلفة بضاعة آخر المدة} \dots$$

أو بالشكل الآتي:

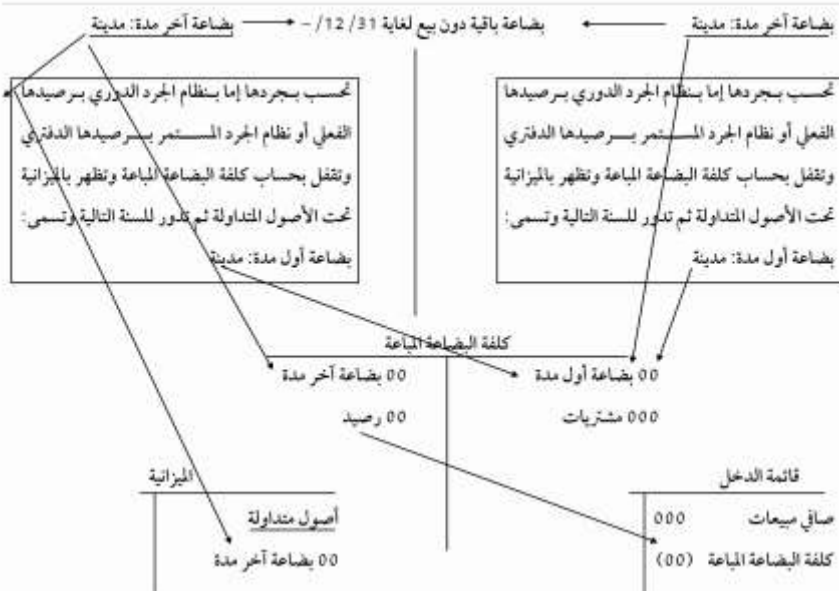
××	بضاعة أول المدة
××	+
<u>××</u>	صافي المشتريات خلال السنة
××	البضاعة المتاحة للبيع
(××)	تطرح: بضاعة آخر المدة
××	كلفة البضاعة المباعة

شكل (5-3)

البضاعة وعلاقتها بين البائع والمشتري



- 1- تسليم محل البائع: يتحمل المشتري كافة المصاريف لإيصال البضاعة إلى محله وتسجيل بدفاتره.
- 2- تسليم محل المشتري: يتحمل البائع كافة المصاريف لإيصال البضاعة إلى محل المشتري وتسجيل بدفاتره فقط.
- 3- تسليم محل محدد بين البائع والمشتري: يتحمل البائع المصاريف من محله إلى المكان المحدد ويتحمل المشتري المصاريف من المكان المحدد إلى محله.



ملاحظة: يظهر حساب كلفة البضاعة المباعة وقائمة الدخل والميزانية عند

المشتري والبائع

Inventory Systems

أنظمة المخزون

ويقصد بأنظمة المخزون النظام أو الآلية التي تستخدمها الشركة للمحاسبة على المخزون والرقابة عليه ويوجد نوعين من النظم:

Periodic System

أولاً: نظام الجرد الدوري

ويقوم هذا النظام على إجراء جرد (عدّ وحصر) للمخزون من البضائع الموجودة لدى الشركة عن طريق العد والوزن والقياس الفعلي في نهاية الفترة المالية للوصول إلى قيمة هذا المخزون الحقيقية.

وتستخدم الشركات التي تتعامل بعدد كبير من البضائع ذات القيمة المنخفضة هذا النظام كونه لا يحتاج إلى كلفة عالية أو وقت للوصول إلى الرقم الفعلي لقيمة مخزون آخر المدة. وعلى وفق هذا النظام فإنه يمكن الوصول إلى كلفة البضاعة المباعة وكلفة مخزون آخر المدة مرة واحدة في نهاية الفترة المالية، إذ يتم تسعير المخزون بأحد طرق التسعير المعروفة، ولا يمكن معرفة قيمة المخزون في أي يوم من أيام السنة من خلال الدفاتر لأنه لا يمكن حصر قيمة المخزون إلا عن طريق الجرد الفعلي الذي يتطلب أن تتوقف الشركة عن نشاطها لحين انتهاء الجرد.

إن المحاسبة على البضاعة على وفق نظام الجرد الدوري يتطلب استخدام مجموعة من الحسابات في كل مرة يتم فيها شراء أو بيع أو إرجاع البضاعة وهذه الحسابات هي:

بضاعة أول المدة.

المشتريات، مردودات المشتريات ومسموحاتها.

المبيعات، مردودات المبيعات ومسموحاتها.

مصاريف الشراء على البضاعة.

بضاعة آخر المدة.

والمثال الآتي يوضح ذلك:

- في 3/6 اشترت محلات الإسراء التجارية بضاعة بمبلغ 1500 دينار نقداً من

محلات السماح.

1500 مشتريات
1500 الصندوق
<u>شراء بضاعة نقداً</u>

وعندما ترد محلات الإسراء جزء من البضاعة إلى محلات السماح لأي سبب

يكون حساب مردودات المشتريات دائماً وهو عكس حساب المشتريات الذي

هو مدين.

- في 3/8 ردت محلات الإسراء بضاعة قيمتها 120 دينار من مشتريات يوم 3/6

وسجلت على الحساب.

120 مدينون (محلات السماح)
120 مردودات المشتريات ومسموحاتها
<u>رد بضاعة وسجلت على الحساب</u>

أما عند بيع البضاعة يكون حساب المبيعات هو الحساب الدائن بالقيود والجانب المدين يكون إما حساب الصندوق / البنك إذا البيع نقداً أو بشيك أو حساب المدينون أو أوراق القبض إذا البيع على الحساب.

- في 3/19 باعت محلات الإسرائ بضاعة بمبلغ 500 دينار إلى محلات النور واستلمت نصف الثمن نقداً والباقي على الحساب.

250 صندوق
250 مدينون (محلات النور)
500 مبيعات
<u>بيع بضاعة إلى محلات النور واستلام نصف</u>
<u>الثمن نقداً والباقي على الحساب</u>

وعند حصول رد للبضاعة من محلات النور إلى محلات الإسرائ فيكون حساب مردودات المبيعات ومسموحاتها مدينا وحساب المدينون أو الصندوق أو البنك دائنا حسب طبيعة العملية.

- في 3/21 ردت بضاعة إلى محلات الإسرائ من محلات النور مخالفة للمواصفات قيمتها 150 دينار سجلت على الحساب.

150 مردودات المبيعات ومسموحاتها
150 مدينون (محلات النور)
<u>رد بضاعة وسجلت على الحساب</u>

ثانياً: نظام الجرد المستمر Perpetual Inventory System

كان هذا النظام مقتصراً استخدامه في الشركات التي تتعامل مع بضائع غالية وقليلة العدد والنوع لأن استخدام النظام يحتاج إلى موظفين ووقت مما يؤدي إلى ارتفاع الكلفة وعدم مراعاة موضوع الكلفة / المنفعة ولكن بعد استخدام الكمبيوتر بالمحاسبة فإن أغلب الشركات استخدمت هذا النظام لأنه يبين الربح المتحقق بعد كل عملية بيع مباشرة بعد إتمامها.

وبموجب هذا النظام يتم استخدام حساب واحد فقط هو حساب البضاعة إذ يكون لدينا عند شراء البضاعة ودائناً عند ردها. أما عند البيع فيتطلب إثبات قيدتين الأول لإثبات المبيعات بسعر البيع الفعلي والثاني لإثبات كلفة البضاعة المباعة بسعر شراءها (كلفتها). وستكون المحاسبة على وفق هذا النظام.

مثال:

- 3/6 اشترت محلات الإسراء بضاعة من محلات السماح بمبلغ 1500 دينار نقداً.

1500 بضاعة (أو مراقبة المخزون)
1500 صندوق
<u>شراء بضاعة نقداً</u>

- 3/10 باعت محلات الإسراء البضاعة المشتراه يوم 3/6 بمبلغ 1650 دينار نقداً.

1650 صندوق
1650 مبيعات
<u>بيع بضاعة نقداً</u>
1500 كلفة البضاعة المباعة
1500 البضاعة (أو مراقبة المخزون)
<u>إثبات تكلفة البضاعة المباعة</u>

الشراء بعربون (دفعة مقدماً)

في بعض الأحيان يدفع المشتري جزء من قيمة البضاعة إلى البائع كدفعة مقدمة على الحساب قبل استلام البضاعة لكي يحجز البضاعة أو لأي سبب يعتبر هذا المبلغ المدفوع مقدماً كأي مبلغ قد أعطي إلى شخص ما لأن عملية الشراء لم تتم بعد إلا بتوريد البضاعة.

مثال:

- اتفقت محلات القدس مع شركة السلام على شراء بضاعة بمبلغ 6000 دينار ودفعت المحلات عربون إلى الشركة قدره 1000 دينار مقدماً يكون التسجيل في محلات القدس الآتي:

1000 شركة السلام
1000 صندوق
<u>دفع مبلغ مقدماً على حساب شراء بضاعة</u>

- وعند استلام البضاعة سيتم تسديد المبلغ المتبقي نقداً فتسجل القيود الآتية:

6000 بضاعة
6000 دائنون (شركة السلام)
<u>شراء بضاعة واستلامها</u>
5000 دائنون (شركة السلام)
5000 صندوق
<u>سداد المتبقي لشركة السلام</u>

مردودات المشتريات ومسموحاتها

Purchases Returns & allowances

وهي البضائع التي يردها المشتري إلى البائع لعدة أسباب وبهذه الحالة يكون حساب الدائنون (البائع) لدينا (إذا كانت مشتراه على الحساب) وحساب البضاعة دائنا (في سجلات المشتري) ويقوم المشتري بإصدار إشعار مدين يرسله للبائع لإبلاغه بذلك ليقوم البائع بتخفيض رصيد البضاعة المباعة إلى المشتري.

مثال:

- ردت محلات الإسراء بضاعة قيمتها 200 دينار غير مطابقة سجلت على الحساب.

200 دائنون (محلات السماح)
200 بضاعة
مردودات مشتريات على الحساب

وإذا كانت البضاعة المخالفة للمواصفات قليلة أو الاختلاف بسيط لا ترد البضاعة بل يسمح للمشتري بجزء من قيمتها.

- 6/8 وجدت محلات الإسراء أن قسما من البضاعة مخالف للمواصفات فأشعر البائع بذلك وسمح لها بمبلغ 30 دينار سجلت على الحساب.

30 دائنون (محلات السماح)
30 البضاعة
مسموحات مشتريات على الحساب

Discount

الخصم

وهو المبلغ الذي يحسم (ينزل أو يقتطع) من قيمة البضاعة المشتراه ويقسم من وجهة نظر المشتري إلى:

Trade Discount

1- الخصم التجاري

وهو التخفيض الذي يقوم بإعلانه البائع على سعر البضاعة المحدد عليها أو في قوائم البيع (الكتالوك) كي لا يتم تغيير الأسعار المثبتة على البضائع أو في قوائم البيع، ويمنح هذا الخصم لجميع المشتريين ولا توجد شروط محددة له، لذلك فهو لا يعتبر ربحاً للمشتري أو خسارة للبائع إلا إذا كان السعر الجديد للبضاعة أقل من الكلفة عليه ويمثل وسيلة لترويج المبيعات أو زيادتها أو التخلص من البضاعة في نهاية المواسم لذلك لا يظهر في حسابات أو سجلات الطرفين (البائع والمشتري) ويتم إثبات قيمة المشتريات (أو المبيعات) بالصافي بعد طرح الخصم من القيمة.

مثال:

- 4/10 اشترى سامي بضاعة من أحمد بمبلغ 2000 دينار بخصم تجاري 10% / و سدد نصف الثمن نقداً والباقي بعد شهر.

$$2000 \times 10\% = 200 ، 2000 - 200 = 1800 \text{ الصافي}$$

سجلات سامي

1800 بضاعة
900 صندوق
900 دائنون (أحمد)
<u>شراء بضاعة بخصم تجارية 10٪ وسداد نصف الثمن نقداً</u>

الخصم النقدي: (خصم المشتريات أو الخصم المكتسب)

Purchases Discount

إن عمليات الشراء المؤجلة قد تتطلب شروط لسداد المبالغ المترتبة بذمة المشتري إلى البائع، وهذه الشروط يحددها البائع لتكون بمثابة تحفيز للمشتري على السداد بسرعة لمبلغ الدين والاستفادة من الخصم وشروط سداد الدين Credit terms هذه على الأغلب بشكل نسبة مئوية. فإذا كان الشرط ن/30 فمعناها أن آخر موعد لسداد المشتري لدينه للبائع هو 30 يوم من تاريخ فاتورة الشراء وبدون خصم، أما إذا كان الشرط 2/10، ن/30 فمعناها أن المشتري سيأخذ خصم نقدي قدره 2٪ على المبلغ المسدد إذا تم السداد خلال 10 أيام من تاريخ الفاتورة، وفي كل الأحوال فإن أقصى وقت لسداد مبلغ المشتريات هو 30 يوم من تاريخ الفاتورة.

ومن الجدير بالذكر أن الخصم النقدي يمنح على المبالغ المسددة فقط وليس على كامل مبلغ الفاتورة.

مثال:

- 3 /1 - اشترى سامر بضاعة من مؤسسة خالد بمبلغ 2000 دينار بخصم تجاري 10٪ على الحساب، وشروط دفع 3 /10، ن /30.
- 3 /7 - سدد سامر مبلغ 1200 دينار إلى مؤسسة خالد نقداً.
- 3 /30 - سدد سامر المتبقي عليه إلى مؤسسة خالد نقداً.

يومية سامر

$$3 /1 \quad 200 = 2000 \times 10\% \text{ خصم تجاري}$$

$$1800 = 2000 - 200 \text{ دينار الصافي}$$

1800 بضاعة
1800 دائنون (مؤسسة خالد)
<u>شراء بضاعة بالأجل بخصم تجارية 10٪ وبالشروط 3 /10،</u>

1200 دائنون (مؤسسة خالد)	3 /7
36 خصم مشتريات	
1164 صندوق	
<u>سداد مبلغ 1200 من قيمة المشتريات</u>	
600 دائنون (مؤسسة خالد)	3 /30
600 صندوق	
<u>سداد المتبقي من قيمة المشتريات</u>	

مصارييف النقل وتسليم البضاعة Terms of Delivery

يتم الاتفاق بين البائع والمشتري على الطرف الذي ينبغي عليه دفع مصارييف نقل البضاعة، وكذلك الطرف المسؤول عن تحمل مخاطر نقل البضاعة وذلك كالآتي:

1- تسليم محل البائع

إن هذا الشرط يعني أن مسؤولية البائع تنتهي عندما يضع البضاعة على ظهر وسيلة النقل، أي تكون مسؤولية المشتري بتحمل كلفة نقل البضاعة المشتراه، وكذلك تحمل كافة مخاطر النقل قانوناً إلى محلاته.

2. تسليم محل المشتري

يعني هذا الشرط أن البائع يتحمل كافة المصارييف والمخاطر إلى أن تصل البضاعة إلى محلات المشتري، أي أنه لا يترتب على المشتري دفع أية مصروفات تتعلق بنقل وتأمين البضاعة المشتراه حين وصولها إلى محلاته. فمثلاً:

- اشترى سليم بضاعة من طاهر بمبلغ 750 دينار بالأجل وبلغت مصارييف نقل البضاعة 60 دينار دفعت نقداً وكان الشرط تسليم محلات البائع.

سجلات سليم

750 بضاعة
750 دائنون (طاهر)
<u>شراء بضاعة بالأجل</u>
60 بضاعة
60 صندوق
<u>دفع مصارييف نقل البضاعة المشتراه نقداً</u>

أما إذا كان الشرط تسليم محلات المشتري:

750 بضاعة
750 دائنون (طاهر)
شراء بضاعة بالأجل

ولا يوجد أي قيد بحق مصاريف النقل لأن البائع يتحملها.

ولو أردنا بيان كيفية إثباتها بسجلات البائع (طاهر) ستظهر كمصاريف

تشغيلية بالقيد التالي:

يومية طاهر

60 مبيعات (نقل للخارج)
60 صندوق
<u>دفع مصاريف نقل مبيعات بشرط</u>
<u>تسليم محلات المشتري</u>

وستظهر البضاعة المشتراه تفصيلاً بقائمة الدخل كآتي:

xxx	بضاعة
xx	يطرح: مردودات المشتريات ومسموحاتها
xx xx	خصم المشتريات
xxx	صافي البضاعة المشتراة
xx	يضاف: مصروفات نقل المشتريات
xxx	صافي كلفة البضاعة المشتراة

Sales of merchandise

مبيعات البضاعة

كما ذكرنا سابقاً فإن عملية بيع البضاعة بنظام الجرد المستمر تتطلب أن تثبت بسجلات البائع بقيدتين، الأولى لإثبات المبيعات بسعر البيع، والثاني لإثبات كلفة البضاعة المباعة بالطرف المدين من القيد وتخفيض البضاعة بالطرف الدائن وبسعر الكلفة.

- 2/4 باع سيف بضاعة إلى رامز بمبلغ 3000 دينار نقداً، علماً أن كلفة هذه البضاعة بحسابات سيف تبلغ 2600 دينار.

يومية سيف

3000 صندوق
3000 مبيعات
<u>بيع بضاعة إلى رامز نقداً</u>
2600 كلفة البضاعة المباعة
2600 البضاعة
<u>إثبات كلفة البضاعة المباعة إلى رامز</u>

Sales Returns & Allowances مردودات المبيعات ومسموحاتها

عندما ترد بضاعة إلى البائع من قبل العملاء لأي سبب فإن البائع يصدر إشعار دائن لعملاءه يعلمهم بقبول رد البضاعة أو السماح بجزء من قيمتها لهم. ومحاسبياً يقوم البائع بإثبات قيد رد البضاعة بسعر البيع أولاً، ثم إضافة كلفة هذه البضاعة المردودة التي سبق أن خفضت كلفتها عند البيع، أي عكس قيد إظهار كلفة البضاعة المباعة.

مثال:

- 2/6 رد رامز إلى سيف بضاعة بقيمة 250 دينار بسبب وجود عيب فيها سجلت على الحساب، علماً أن كلفتها كانت 210 دينار.

يومية سيف

250 مردودات المبيعات
250 رامز
<u>رد لنا رامز بضاعة بيعت له يوم 6/4</u>
210 بضاعة
210 كلفة البضاعة المباعة
<u>إثبات كلفة البضاعة المردودة من رامز</u>

خصم المبيعات (او الخصم المسموح به): Sales Discount

وهو خصم نقدي يقدمه البائع للمشتري للسداد المبكر لمبلغ الدين، لذلك فهو يمثل مصروف للبائع (معاكس للخصم النقدي في سجلات المشتري).

مثال:

- 6/3 باع محمود بضاعة إلى فخري بمبلغ 1000 دينار بخصم تجاري 10% وبالشروط 10/2، ن/30، علماً أن كلفتها 780 دينار.

- 6/10 سدد فخري إلى سالم كامل المبلغ المترتب بذمته نقداً.

يومية محمود

$$6/3 \quad 1000 \times 10\% = 100 \text{ الخصم التجاري}$$

$$1000 - 100 = 900 \text{ الصافي}$$

900 مدينون (فخري)
900 المبيعات
<u>بيع بضاعة إلى فخري بالأجل بالشروط 10/2، 30/2</u>
780 كلفة البضاعة المباعة
780 البضاعة
<u>إثبات كلفة البضاعة المباعة</u>

$$6/10 \quad 900 \times 2\% = 18$$

882 صندوق
18 خصم المبيعات
900 مدينون (فخري)
<u>سداد فخري المبلغ المترتب عليه نقداً</u>

وستظهر المبيعات في قائمة دخل محمود كآآآي:

محلات محمود	
قائمة الدخل	
<u>إيراد المبيعات:</u>	
900	المبيعات
×× ⁽¹⁾	يطرح: مردودات المبيعات ومسموحاتها
<u>(18)</u>	خصم المبيعات
882	صافي المبيعات:
<u>(780)</u>	يطرح: كلفة البضاعة المباعة
<u>102</u>	مجمل الربح

المصاريف التشغيلية:

هي تلك المصاريف الناتجة عن النشاط الأساسي للمشروع وهي:

المصاريف التسويقية Selling Expenses: هي تلك المصاريف التي تنفق بهدف ترويج وبيع بضائع المشروع مثل مصاريف الدعاية والإعلان، عمولة وكلاء البيع، مصاريف نقل المبيعات،... إلخ.

(1) لو وجد بالسؤال مردودات المبيعات ومسموحاتها فستدخل بقائمة الدخل.

المحاسبة عن البضاعة

المصاريف الإدارية والتمويلية Administrative Expenses : هي تلك المصاريف التي تنفق على إدارة المشروع وتمويله مثل مصاريف الرواتب والأجور، مصاريف الإيجار، مصاريف المياه والكهرباء والهاتف والفاكس، الاهلاكات.... إلخ.

وعند طرح المصاريف التشغيلية التي تخص الفترة المالية من مجمل الربح نحصل على صافي الربح.

محلات محمود	
قائمة الدخل	
102	مجمل الربح
	<u>يطرح: المصاريف التشغيلية</u>
(17)	المصاريف التسويقية
<u>(21)</u>	المصاريف الإدارية والتمويلية
<u>38</u>	
<u>64</u>	صافي الربح

مثال: الآتي العمليات التي تمت لدى محلات التاجر معن خلال شهر تموز:

7/4 باع معن بضاعة بمبلغ 3000 دينار إلى جميل على الحساب بالشروط ن/45، تسليم محلات البائع، علماً أن كلفة هذه البضاعة المباعة بلغت 1800 دينار.

7/6 دفع التاجر جميل مصاريف نقل قدرها 60 دينار على البضاعة المشتراه يوم 7/4.

7/8 باع معن بضاعة بمبلغ 2000 دينار على الحساب إلى التاجر جميل بخصم تجاري 10٪، تسليم محلات المشتري وبالشروط ن/30 وبلغت كلفة البضاعة المباعة 1400

7/10 دفع معن مصاريف نقل 100 دينار لتسليم البضاعة المباعة إلى جميل يوم 7/8.

7/16 رد جميل بضاعة إلى معن من مشتريات يوم 7/8. فأصدر معن لجميع إشعار دائن بمبلغ 400 دينار سجلت على الحساب، علماً أن كلفة هذه البضاعة المردودة 280 دينار

7/18 استلم معن المتبقي من قيمة مبيعاته لجميع ليوم 7/8 نقداً.

7/21 باع معن بضاعة إلى جميل بمبلغ 4800 دينار على الحساب، تسليم محلات البائع، وبالشروط 10/2، ن/30. وقد دفع معن كلفة نقل هذه البضاعة مبلغ 200 دينار وقد أضيف هذا المبلغ إلى الفاتورة، علماً أن كلفة هذه البضاعة المباعة يبلغ 2880 دينار.

7/31 سدد جميل المترتب عليه من مشترياته يوم 7/21 لمعن نقداً.

المحاسبة عن البضاعة

سجلات معن	سجلات جميل	التاريخ
3000 مدينون (جميل)	3000 بضاعة	7/4
3000 مبيعات	3000 دائنون (معن)	
1800 كلفة البضاعة المباعة		
1800 بضاعة		
لا يوجد قيد	60 بضاعة	7/6
	60 صندوق	
1800 مدينون (جميل)	1800 بضاعة	7/8
1800 مبيعات	1800 دائنون (معن)	
1400 كلفة البضاعة المباعة		
1400 بضاعة		
100 مصاريف نقل مبيعات	لا يوجد قيد.	7/10
100 صندوق		
400 مردودات المبيعات	400 دائنون (معن)	
400 مدينون (جميل)	400 بضاعة	
280 بضاعة		
280 كلفة البضاعة المباعة		
1400 صندوق	1400 دائنون (معن)	7/18
1400 مدينون (جميل)	1400 صندوق	
4800 مدينون (جميل)	5000 بضاعة	7/21
4800 مبيعات	5000 دائنون (معن)	
2880 كلفة البضاعة المباعة	(4800 + 200 م. نقل) أو بقليدين	
2880 بضاعة		
200 مدينون (جميل)		
200 صندوق		

سجلات معن	سجلات جميل	التاريخ
4904 صندوق	5000 دائنون (معن)	7/31
96 خصم مبيعات	96 خصم	
*5000 مدينون (جميل)	4904 صندوق	
(96 = 1/2 × 4800)		
* (4800 + 200 م. نقل = 5000)		

إقفال حسابات البضاعة:

تقفل الحسابات الخاصة بالبضاعة في نهاية السنة المالية مع بقية حسابات المشروع التي تظهر بقائمة الدخل وبالميزانية العمومية. وفيما يخص إقفال حسابات البضاعة بمثال معن وجميل تكون قيود الإقفال كالآتي:

كفلة البضاعة المباعة

7/16 280	7/14 1800
خلاصة 5800	7/18 1400
<u>الدخل (رصيد)</u>	7/21 <u>2880</u>
<u>6080</u>	<u>6080</u>

1- إقفال المبيعات

9600 المبيعات
9600 خلاصة الدخل

2- إقفال مردودات المبيعات وخصم المبيعات

496 خلاصة الدخل
400 مردودات المبيعات
96 خصم المبيعات

5800 خلاصة الدخل
5800 كلفة البضاعة المباعة

-3

أسئلة الفصل الخامس

س1: وضح دورة البضاعة منذ شراءها على الحساب إلى أن تباع إلى الزبائن ويسدد ثمنها.

س2: بين ما هي الحسابات المدينة والحسابات الدائنة لكل مما يأتي:

أ- شراء بضاعة على الحساب ثم سداد قيمتها نقداً.

ب- بيع بضاعة على الحساب ثم تحصيل قيمتها نقداً.

س3: كيف يمكنك وصف حساب كلفة البضاعة المباعة وفقاً لتقسيم الحسابات؟

س4: أين يظهر حساب خصم المبيعات ومردودات المبيعات ومسموحاتها في نهاية السنة المالية؟ وكيف يتم إدراجهم بالقوائم المالية؟

س5: ماذا يعني تخفيض مجمل الربح بالمصاريف التشغيلية؟

س6: ما المعادلة الأساسية للبضاعة في المشاريع التجارية؟ وكيف تقسم فيه البضاعة الموجودة بالمشروع إلى قسم يخص السنة الحالية وقسم يخص السنة القادمة؟ وضح ذلك من خلال معادلات البضاعة بالمشروع.

س7: وضح أهم مزايا نظام الجرد المستمر في المشاريع، ولماذا تم الانتقال لاستخدامه؟

المحاسبة عن البضاعة

س8: لماذا تسمى البضاعة عند الشراء وفق نظام الجرد المستمر بالبضاعة، وعند البيع بالمبيعات وليس بضاعة؟

س9: سجل العمليات التالية بسجلات اليومية:

4/2: اشترت بضاعة على الحساب من أحمد وكان تاريخ الفاتورة 4/1، وبالشرط ن/10 تسليم محلات البائع، وبمبلغ 2300.

4/3: استلمت فاتورة من شركة النجمة للشحن عن نقل بضاعتك المشتراه يوم 4/2 وبالفاتورة المؤرخة يوم 4/1، وبمبلغ 210 دينار.

4/7: أرجعت بضاعة معيبة كنت قد استلمتها من أحمد يوم 4/2 بمبلغ 360 دينار سجلت على الحساب.

4/10: دفعت كامل المبلغ المستحق عليك لأحمد بشيك.

س10: سجل العمليات التالية بسجلات شركة الأسود التجارية التي تستخدم نظام الجرد المستمر

7/2 اشترت بضاعة من محلات سمير بمبلغ 9000 دينار وبالشروط 10/1، ن/60، تسليم محلات البائع.

7/4 باعت بضاعة إلى سليم بمبلغ 1200 دينار وبالشروط، 10/2، ن/60، تسليم محلات البائع، وكانت كلفة البضاعة المبيعة 750 دينار.

7/5 دفعت مبلغ 150 دينار أجور شحن البضاعة المشتراه يوم 7/2 نقداً.

7/9 باعت بضاعة كلفتها 1800 دينار بمبلغ 2400 دينار نقداً.

7/10 اشترت بضاعة من صباح بمبلغ 3450 دينار وبالشروط 15/2، ن/60، تسليم محلات المشتري.

الفصل الخامس

- 7/12 استلمت إشعار دائن بمبلغ 300 دينار من صباح عن بضاعة أرجعتها إليه شركة الأسود غير مطابقة للمواصفات من مشتريات يوم 7/10.
- 7/14 استلمت من سليم رصيدها المستحق عليه من مبيعات يوم 7/4 نقداً.
- 7/17 سددت المستحق عليها لمحلات سمير بشيك.
- 7/20 باعت بضاعة كلفتها 1450 دينار لمصطفى بمبلغ 2800 دينار وبالشروط 15/2، ن/60 تسليم محلات البائع.
- 7/22 أصدرت إشعار دائن لمصطفى عن مسموحات بضاعة بيعت له يوم 7/20 بمبلغ 40 دينار.
- 7/25 دفعت لصباح المبلغ المستحق له نقداً.
- 7/30 استلمت من مصطفى كامل المبلغ المستحق عليه بشيك.
- 7/31 باعت بضاعة كلفتها 4800 دينار لرامي بمبلغ 7500 دينار وبالشروط 10/2، ن/60 تسليم محلات البائع بالفاتورة رقم 1007.
- س11: الآتي بعض العمليات التي تمت خلال شهر أيلول في شركة النسيم:**
- 9/1 باعت بضاعة إلى جابر على الحساب بمبلغ 2100 دينار وبالشروط ن/30، تسليم محلات البائع، (كلفتها 1260 دينار).
- 9/2 اشترت بضاعة من شركة سمر بمبلغ 3800 دينار على الحساب، تسليم محلات البائع وبالشروط ن/30.
- 9/3 دفعت مبلغ 290 دينار نقداً مصاريف نقل للبضاعة المشتراه.
- 9/6 اشترت تجهيزات مكتبية من مؤسسة السلام بمبلغ 636 دينار على الحساب
- 9/9 اشترت بضاعة من محلات أيمن بمبلغ 3600 دينار على الحساب، تسليم محلات المشتري، بخخص تجاري 10٪ وبالشروط 10/2، 15/1، ن/45.
- 9/11 قبلت إرجاع جابر لبضاعة مخالفة للمواصفات بمبلغ 300 دينار، كانت قد تأخرت بالنقل علماً أن كلفتها تبلغ 180 دينار.
- 9/14 ردت بضاعة بمبلغ 600 دينار إلى شركة سمر من مشتريات يوم 9/2.

المحاسبة عن البضاعة

- 9/15 ردت تجهيزات مكتبية بمبلغ 200 دينار كانت قد اشترت يوم 9/4.
- 9/16 باعت بضاعة إلى سالم بمبلغ 1000 دينار نقداً (كلفتها 600 دينار).
- 9/18 استلمت بضاعة ردت لها من مبيعات يوم 9/16 بمبلغ 80 دينار (كلفتها 48 دينار).
- 9/23 سدد حساب شركة سمر بالكامل نقداً.
- 9/23 استلمت حساب جابر بالكامل نقداً.
- المطلوب:** إثبات العمليات السابقة باليومية العامة وفق نظام الجرد المستمر والجرد الدوري لشركة النسيم

س12: الآتي معلومات عن عمليات البضاعة لدى شركة الحجار خلال شهر كما يلي:

- 5/1 اشترت بضاعة من شركة الزوراء بمبلغ 12000 دينار على الحساب، تسليم محلات المشتري وبالشروط 10/1، ن/30.
- 5/4 دفعت شركة الحجار مبلغ 200 دينار نقداً مصاريف نقل البضاعة المشتراة يوم 5/1 من شركة الزوراء نيابة عنها على أن تخصم من حساب البضاعة المشتراة.
- 5/5 باعت بضاعة إلى محلات الجمال بمبلغ 8400 دينار، تسليم محلات المشتري، وبالشروط 2%، ن/60 علماً أن كلفة هذه البضاعة المباعه كان 6000 دينار.
- 5/8 اشترت بضاعة من شركة رم بمبلغ 10600 دينار بشروط المديونية 10/1، ن/45، تسليم محلات البائع، وأظهرت الفاتورة أن شركة رم قد دفعت مبلغ 480 دينار مصاريف نقل البضاعة نيابة عن شركة الحجار وأضيفت إلى مبلغ الفاتورة.
- 5/9 دفعت مبلغ 240 دينار مصاريف نقل عن البضاعة المباعه يوم 5/5.
- 5/10 ردت محلات الجمال بضاعة كانت قد اشترتها يوم 5/5 كلفتها 1000 دينار وكان ثمن بيعها 1400 دينار.
- 5/12 وبعد مفاوضات مع شركة رم حول البضاعة المشتراة منها يوم 5/8 والتي ظهر فيها بعض الفقرات الغير مطابقة للمواصفات، استلمت شركة الحجار إشعار دائن من شركة رم يمنحها السماح بسعر البضاعة يبلغ 1600 دينار.

الفصل الخامس

5/15 استلمت من محلات الجمال رصيد حسابها بالكامل نقداً.

5/18 سددت إلى شركة رم صيد حسابها بشيك.

المطلوب: إثبات العمليات السابقة بيومية شركة الحجار وفق نظام الجرد المستمر.

س13: في 8/1 كانت محلات (س) تمتلك 60 آلة تصوير (كاميرا) بكلفة قدرها 40 دينار للآلة الواحدة.

8/6 اشترت 160 آلة بسعر 38 للآلة الواحدة من مؤسسة هيثم نقداً.

8/9 دفعت أجور نقلهم بلغ 160 دينار.

8/10 ردت (2) آلة إلى مؤسسة هيثم لمخالفتهم المواصفات.

8/12 باعت (52) آلة (كلفة الواحدة 40 دينار) بسعر 60 دينار للواحدة

بخصم تجاري 5٪ وبالشروط ن/30 للتاجر نجيب.

8/14 رد التاجر نجيب آلة واحدة.

8/20 استلمت من التاجر نجيب حسابه نقداً.

المطلوب: إثبات العمليات السابقة بيومية محلات (س) وفق نظام الجرد المستمر.

س14: قامت محلات الشرق بالعمليات التالية خلال شهر تشرين أول:

10/1 كان رصيد المادة (س) في مخازنها 7656 دينار وهي عبارة عن 638 وحدة من المادة (س).

10/2 باعت بضاعة إلى ياسين على الحساب بمبلغ 4200 دينار وهي عبارة عن 310 وحدات من نفس المادة، تسليم محلات البائع وبشرط ن/30.

10/3 اشترت بضاعة من النوع (ع) بمبلغ 7900 دينار على الحساب من سمير، تسليم محلات البائع وبالشروط ن/40.

10/4 رد إليها ياسين 50 وحدة من البضاعة المشتراه يوم 10/2.

المحاسبة عن البضاعة

- 10 /5 دفعت مبلغ 300 دينار مصاريف نقل عن البضاعة المشتراه يوم 10/3.
- 10 /6 اشترت أثاث مكتبي من محلات رائد على الحساب بمبلغ 780 دينار بخصم تجاري 10٪ وبالشروط ن/ 20.
- 10 /8 اشترت بضاعة من النوع (س) من شركة العامر على الحساب بمبلغ 5400 دينار، تسليم البائع ويتضمن هذا المبلغ 150 دينار مصاريف نقل البضاعة دفعها البائع نيابة عن محلات الشرق.
- /12 ردت بضاعة إلى سمير من مشتريات يوم 10/3 بمبلغ 500 دينار سجلت على الحساب. 10
- /15 باعت بضاعة إلى سليمان على الحساب بمبلغ 1200 ومن النوع (ع) وكانت تكلفة هذه البضاعة 950 دينار (تسليم محلات البائع وبالشروط 10/2، ن/ 30.
- /16 ردت بعض الأثاث المكتبي إلى محلات رائد لاختلافها عن المتفق عليه بلغت قيمتها 60 دينار. 10
- /17 باعت 100 وحدة من بضاعة (س) بمبلغ 1600 دينار نقداً. 10
- /20 سدد سليمان كامل حسابه نقداً. 10
- /23 سددت حساب سمير بالكامل بشيك. 10
- /25 استلمت من ياسين المستحق عليه كاملاً. 10
- المطلوب: إثبات ما سبق بيومية محلات الشرق وفق نظام الجرد المستمر.
- س15: شركة المروى التجارية بدأت أعمالها في 1/ 8/ 2006 وتبيع بشروط دفع 10/2، ن/ 30 والآتى العمليات الآتية تمت على الحساب باستخدام نظام الجرد الدوري:
- 8 /1 شراء بضاعة من نوري 1700 بشروط دفع 10/2، ن/ 30.

8/5 دفع مصاريف نقل للبضاعة المشتراة من نوري 80.

8/7 بيع بضاعة إلى داود 2400.

8/7 دفع مصاريف نقل للبضاعة المباعة لداود 120 وأرسلت فاتورة إلى داود بالمبلغ.

8/9 ردت إلى نوري بضاعة 300 بسبب تلفها.

8/9 أعاد إليها داود بضاعة 400.

8/10 سددت إلى نوري حسابه

8/14 شراء بضاعة من شكري بسعر فاتورة 4000 وبخصم تجاري 25% وشروط دفع 1/10، ن/30

8/15 دفع مصاريف نقل البضاعة 140

8/17 استلمت المستحق على داود

8/18 بيع بضاعة إلى توفيق 4800

8/20 دفعت مصاريف نقل البضاعة إلى توفيق 160.

8/24 دفع شكري المستحق عليه.

8/28 استلمت المستحق على توفيق.

المطلوب: تسجيل العمليات أعلاه في يومية الشركة. ذ123344

المحاسبة عن البضاعة

س17: اشترت شركة النور بضاعة بمبلغ 20000 في 6/1 ولكل شرط من

الشروط أدناه حدد قيمة البضاعة بعد الخصم التجاري والنقدي

المبلغ المدفوع	قيمة البضاعة	تاريخ الدفع	الخصم النقدي	الخصم التجاري	الشروط
؟	؟	6/8	30/ن، 10/2	30%	1
؟	؟	6/15	30/ن، 10/1	40%	2
؟	؟	6/11	30/ن، 10/2	---	3
؟	؟	6/14	30/ن، 15/1	20%	4
؟	؟	6/28	30/ن	40%	5
؟	؟	6/13	20/ن، 14/2	10%	6
؟	؟	6/20	40/ن، 20/5	15%	7

س18: الآتي مجموعة من العمليات خلال شهر آذار 2007 بين شركة القمر

وشركة النجوم.

3/8 اشترت الثانية من الأولى بضاعة بمبلغ 6000 بشروط دفع 10/2، ن/30

3/10 دفعت الأولى مصاريف نقل البضاعة نيابة عن الثانية 100 وحملت

الثانية بها

3/12 أعيدت بضاعة إلى الأولى قيمتها 600

3/17 استلمت الأولى كامل المبلغ من الثانية

20/3 أرجعت الثانية بضاعة إلى الأولى قيمتها الأصلية 200

المطلوب: تسجيل وترحيل العمليات أعلاه بدفاتر الشركتين.

الفصل السادس

المحاسبة عن النقدية

6

الأهداف التعليمية

بعد دراسة هذا الفصل ينبغي أن تكون قادرا على:

- 1- التعرف على أهمية النقد للمشروع وفيه
- 2- كيفية تسجيل العمليات النقدية الرقابة على النقدية
- 3- التمييز بين المقبوضات النقدية والإيداعات النقدية
- 4- معرفة طريقة التعامل مع البنك
- 5- دور صندوق المصاريف الشرية
- 6- كيفية مطابقة كشف البنك

الفصل السادس

المحاسبة عن النقدية

Accounting for Cash

يعتبر النقد نقطة البداية لدورة عمليات المشروع، وهو أحد الأصول المتداولة وأسرعها للتحويل إلى أي أصل آخر، ويشمل على العملة المعدنية والورقية والشيكات وأوامر الدفع والنقود المودعة بالبنوك، والنقد إما أن يقبض من قبل المشروع Cash receipt نتيجة لنشاط المشروع في عمليات بيع السلع أو تقديم الخدمات للزبائن أو بيع الأصول أو القبض من المدينين، أو أن يدفع من قبل المشروع للغير Cash disbursement نتيجة لشراء المشروع سلع أو خدمات من الموردين أو أصول أو الدفع للدائنين.

ولأن النقدية تعتبر من أكثر الأصول التي قد تتعرض إلى النقص أو الاختلاس أو السرقة لذا يجب على المشروع أن يتخذ الإجراءات الرقابية الملائمة للمحافظة على النقدية.

ومن الجدير بالذكر أنه في أغلب دول العالم لم يعد التعامل التجاري بالشكل الذي يتم تداول فيه العملة النقدية قبضاً أو دفعاً، وحتى على مستوى الأفراد في معاملاتهم اليومية إلا في الأمور البسيطة جداً كأجرة النقل أو ثمن مرطبات... إلخ. وبذلك تجري جميع المعاملات بواسطة الشيكات أو بطاقة الائتمان أي أن البنك أصبح وكيلاً عن عميله في جميع معاملاته النقدية وذلك بسبب شعور المشروع أو الفرد بالأمان عند عدم حمل مبالغ كبيرة من النقود ولأن البنك

المحاسبة عن النقدية

أصبح جهة تسجيل عملياته مع الغير وترسل له الكشوفات بشكل دوري مما يجعل من هذه الكشوفات مستندات ثبوتية يمكن الرجوع إليها عند حصول أية أخطاء أو اختلافات.

وكما ذكرنا سابقاً فإن المقبوضات النقدية تنشأ من عمليات المشروع مثل بيع السلع والخدمات، استلام الفوائد الدائنة، استلام القروض من البنوك، بيع الأصول وكذلك استثمارات المالكين. وتهدف الرقابة الداخلية على النقدية الى ضمان أن هذه المقبوضات قد استلمت وسجلت بالسجلات وأودعت بالبنك بشكل مناسب وصحيح.

وفيما يخص المبالغ النقدية المستلمة باليد Over-the-Counter Cash Receipt من الزبائن نتيجة عمليات البيع، ينبغي أن تدخل في جهاز تسجيل النقود عند أمين الصندوق Cashier ويجب أن يظهر على شاشة الجهاز وفي الشريط الورقي للجهاز المبلغ المستلم فعلاً من الزبون لضمان رقابة الزبون على المبلغ كذلك ينبغي على الموظفين بالحسابات تسجيل عملية البيع هذه قبل لف البضاعة وإعطاء نسخة من إيصال البيع للزبون.

إن ما يجب مراعاته في الرقابة على النقدية هو فصل من يتعامل بالنقود عن من يسجل تلك العمليات النقدية محاسبياً. فعند عملية البيع النقدي فإن الموظف المسؤول عن استلام المبالغ النقدية ينبغي أن لا تكون له أية علاقة مع الموظف المتخصص بتسجيل تلك العمليات في يومية النقدية وفي نهاية يوم العمل تجري المطابقة بين النقد المستلم فعلاً من الزبائن وبين ما تم تسجيله في الحسابات لنفس اليوم بواسطة موظف ثالث مستقل عنها لضمان المطابقة.

وقد يحدث عند مطابقة التقديمية الموجودة في صندوق المشروع مع سجلات التقديمية في نهاية يوم العمل أو بعد إجراء عملية بيع معينة أن نجد فروقات بالزيادة أو بالنقصان، كان يدفع أحد الزبائن أكثر أو أقل مما يجب، لذا فإن هذا الفرق سيحمل على حساب عجز وزيادة التقديمية.

فعندما يبيع المشروع بضائع نقداً فإن القيد سيكون:

صندوق أو (بنك)

مبيعات

وعندما يقدم المشروع خدمات للغير نقداً يكون القيد:

صندوق أو (بنك)

إيراد خدمات

وعندما يشتري المشروع بضائع من الغير نقداً يكون القيد:

بضاعة

صندوق أو (بنك)

وعندما يدفع المشروع ثمن الخدمات التي قدمت له من الغير نقداً

(المصاريف) يكون القيد:

مصرف...مصرف

صندوق أو (بنك)

وإن حدث واكتشف عجز أو زيادة بالتقديمية الفعلية، فإن هذا العجز أو

الزيادة يحمل على حساب يسمى حساب العجز والزيادة.

مثال:

إن حساب العجز والزيادة بالنقدية هو أحد حسابات قائمة الدخل:

4 / 7 أظهر جهاز تسجيل النقد أن النقد المستلم عند عملية بيع معينة بلغ 375

دينار، بينما العد الفعلي للنقود بلغ 380 دينار.

380 صندوق
5 الزيادة بالصندوق
375 مبيعات
<u>لتسجيل المبيعات والزيادة في النقدية</u>

بينما لو ظهر العكس، أي أن جهاز تسجيل النقد أظهر أن النقد المستلم هو

266 دينار، وعند العد الفعلي للنقود تبين أنها 262 دينار فيكون قيد إثبات

المبيعات كالآتي:

262 صندوق
4 العجز بالصندوق
266 مبيعات
<u>لتسجيل المبيعات والعجز بالنقدية</u>

ويظهر حساب العجز والزيادة بالصندوق في قائمة الدخل تحت بند

المصروفات الإدارية أو العمومية إذا كان عجزاً وتحت بند الإيرادات إذا كان

زيادة. (وإذا كانت تلك المبالغ صغيرة تقفل عادة في حساب المصاريف المدفوعة

إن كانت عجزاً أو الإيرادات المدفوعة إن كانت زيادة ولا تظهر بقائمة الدخل).

المقبوضات المستلمة بواسطة البريد Mail Receipts

قد يرسل بعض العملاء مبالغ المبيعات لهم أو مديونيتهم بواسطة شيكات أو حوالات بالبريد. لذا فإن من يستلم البريد ينبغي أن يكونا شخصين وهم من يقوم باستلام الشيك وعرضه وينبغي أن يختم الشيك بختم المشروع "للإيداع فقط". ويجب أن يقوم بتسجيل الشيكات الواردة للمشروع في قائمة مكونة من ثلاثة نسخ، تحتوي على معلومات تخص اسم مرسل المبلغ، المبلغ، وتفصيلات حول سبب إرساله للمبلغ وترسل النسخة الأولى مع الشيك إلى أمين الصندوق، والثانية ترسل إلى الموظف المسؤول عن يومية النقدية، ويحتفظ الموظف الذي فتح البريد بالنسخة الثالثة لديه. ويقوم أمين الصندوق بإيداع الشيك بالبنك، ويقوم الموظف المسؤول عن يومية النقدية بإثبات المبلغ المستلم باليومية.

وكما يوجد نظام لمراقبة النقدية المستلمة، فإن هناك نظام لمراقبة النقدية المدفوعة، لأن عمليات الاختلاس والسرقة تحدث أيضاً عند الدفع كضرائب أو مصاريف وهمية أو صورية. ومن الوسائل المهمة للرقابة على المدفوعات النقدية هي أن تكون جميع المدفوعات بواسطة شيكات، إلا في حالات المبالغ البسيطة، فتدفع من صندوق المصروفات النقدية. إضافة لذلك يجب أن يحظر على أي شخص الدخول إلى سجلات النقدية (ومنها المدفوعات النقدية) إلا صاحب المشروع أو من يخوله بذلك.

النظام المستندي للنقدية Voucher System

تحتاج المشروعات باختلاف أنواعها إلى نظام مستندي كجزء من نظام الرقابة الداخلية في المشروع. والنظام المستندي للنقدية هو عبارة عن مجموعة من

المحاسبة عن النقدية

الإجراءات التي توضع لضبط النقدية المقبوضة والنقدية المدفوعة. وهو يعمل على تبرير وتصديق وتسجيل الالتزامات بهدف دفع مبالغها، و ثم إصدار الشيكات أو دفع مبالغها فعلاً.

إن نظام النقدية المستندي يجب أن يتضمن مجموعة من الإجراءات لكل عملية مالية سواء بالقبض أو بالدفع لو تكررت العملية مع نفس الزبون أو العميل لعدة مرات. وتبدأ الرقابة على النظام المستندي عندما تتحمل الشركة التزاماً بالدفع لمبلغ من النقود. ويكون مصادقة القسم والأشخاص المخولين بتحمل هذا الالتزام أساسية لعمل النظام وغالباً ما تحدد نوع هذه الالتزامات التي يتحملها الأقسام أو الأشخاص. والمستند هو عبارة عن استمارة رسمية تعبأ في كل مرة يتم فيها الإنفاق عدا تلك النفقات البسيطة كالشربة. وتملاً هذه الاستمارة بالمعلومات المطلوبة عن الالتزام ومن واقع الفاتورة (عند عملية الشراء)، ثم يسجل هذا المستند ويحفظ طبقاً للتاريخ الذي ينبغي أن تدفع فيه بعد ذلك يجرر الشيك حسب التاريخ المطلوب بالمستند ويرسل للمجهز، وعندئذ يختم هذا المستند بكلمة "مدفوع" ثم يرسل هذا المستند إلى قسم الحسابات لتسجيله باليومية.

صندوق المصاريف النثرية Petty Cash Fund

المصاريف النقدية هي تلك المبالغ البسيطة التي يدفعها المشروع للقيام بأعماله مثل أجور النقل، طوابع البريد، تصليحات ثانوية... إلخ وإذا ما استخدمت نفس الإجراءات السابق ذكرها عند دفع المصاريف النقدية فإن ذلك سيكون

مكلفاً وغير واقعيّاً إضافة إلى أنه لا يعمل قيد بكل مبلغ ينفق في المصاريف الثرية لصغر حجمه. لذلك يتم إنشاء صندوق يسمى صندوق المصاريف الثرية، ويتم الإنفاق من هذا الصندوق على المصاريف الثرية، ثم يعاد ملئ هذا الصندوق عند نفاذ النقد منه.

فعند إنشاء صندوق المصاريف الثرية ينبغي تحديد الشخص المسؤول عن هذا الصندوق والمخول بالإنفاق منه، وكذلك يجب أن يحدد حجم المبلغ لهذا الصندوق والذي عادة ما يكفي لشهر مثلاً. فعند إنشاء هذا الصندوق، يصدر شيك للمسؤول عن صندوق المصاريف الثرية. فمثلاً أنشأ المشروع صندوقاً للمصاريف الثرية بمبلغ 150 دينار لمدة شهر، فسيكون القيد كالاتي:

150 صندوق المصاريف الثرية
150 صندوق
<u>إنشاء صندوق المصاريف</u>

ويبقى هذا المبلغ بذمة المسؤول عن هذا الصندوق ويصرف منه حسب سياسة الشركة التي تحدد مبلغ ونوع المصروف الذي يمكن أن يصرف. وفي كل عملية صرف من هذا الصندوق تكون بموجب إيصال يسمى مستند صندوق المصاريف الثرية ويحمل تواريخ المسؤولين عن الصرف ويعزز بالمستندات الخاصة بذلك المصروف.

ولا تجري أية قيود محاسبية عند الإنفاق من صندوق المصاريف الثرية، وسيظهر المبلغ المصروف عندما يتم إعادة تغطية مبلغه replenished (إعادة ملؤه) مجدداً.

مثال:

بفرض أن مسؤول صندوق المصاريف الثرية طلب تعزيز مبلغ هذا الصندوق بمبلغ 116 دينار بسبب النفقات التالية:

25 تصليح زجاج الشركة، 30 أجور تنظيف، 25 مصاريف نقل مشتريات،
25 مصاريف نقل مشتريات، 8 حبر طباعة، 7 طابع، 4 أجور نقل سيكون
التقيد كالآتي:

25 مصاريف تصليح الزجاج
30 مصاريف تنظيف
25 مصاريف نقل مشتريات
25 مصاريف نقل مشتريات
8 مصاريف حبر طباعة
7 مصاريف طابع
4 مصاريف نقل
124 صندوق
<u>تعزيز صندوق المصاريف النقدية</u>

وقد يحتاج المشروع إلى زيادة المبلغ المخصص للمصروفات الثرية، فيتم زيادة مبلغ الصندوق بالتقيد التالي على فرض أنه تقرر أن يصبح مبلغ 175.

51 صندوق المصاريف الثرية
51 صندوق

التعامل بواسطة البنك:

ذكرنا سابقاً أن أغلب المؤسسات والمشاريع تفضل أن يكون التعامل النقدي بواسطة البنك لأسباب عديدة منها تحقيق الأمان على مبالغها النقدية بأن يكون البنك مستودع لنقودها ولتحقيق الرقابة على عملياتها النقدية. لذلك تقوم المشاريع بفتح حساب جاري لدى البنك إذ يقوم البنك بالاحتفاظ بتواريخ الأشخاص المخولين بالصرف (أي بالتوقيع على الشيكات الصادرة من المشروع)، ويعطي البنك للمشروع دفتر شيكات متسلسل كي يستطيع أن يستخدم هذه الشيكات بعمليات السداد.

وأغلب الشركات تتعامل مع أكثر من بنك واحد، فيكون لها بنك للمقبوضات وبنك للمدفوعات وبنك للرواتب مثلاً. والشيك هو عبارة عن أمر مكتوب صادر من شخص يمتلك النقود في البنك يسمى الساحب يأمر فيه البنك (المسحوب عليه) بدفع مبلغ معين من النقود لمصلحة شخص ثالث هو المستفيد والشيك يمكن أن تحول ملكيته من شخص لآخر عن طريق التظهير endorsement، وكل شيك ينبغي أن يظهر سبب توضيحي لاستخدامه ويكون ذلك بأن يلحق بالشيك ورقة يكتب عليها تفاصيل ذلك الشيك تسمى كعب الشيك Remittance Advice.

وفي نهاية كل شهر يرسل البنك كشف للمودع يظهر فيه حركة الرصيد خلال الشهر ويسمى كشف البنك Bank Statement. وتستخدم البنوك نماذج وأشكال مختلفة لهذا الكشف إلا أنها بالنهاية يجب أن تحتوي على المعلومات التالية:

1- رصيد أول المدة للمودع.

2- الشيكات المصروفة وأية مبالغ مدينة أخرى خفضت الرصيد.

3- الإيداعات وأية مبالغ دائنة زادت الرصيد.

4- الرصيد في آخر المدة.

كشف البنك وتسويته

يرسل البنك كشفاً دورياً إلى عملائه يوضح من خلاله رصيد أول المدة والإيداعات والمدفوعات وأي مصروفات وعمولات أخرى ويظهر في نهاية الكشف الرصيد المتبقي، والغاية من إرسال هذا الكشف من قبل البنك هو:

أ- أن يطابق العميل المبالغ التي قيدها البنك في دفاتره في الجانب الدائن لحساب العميل مع المبالغ التي قيدها العميل في دفاتره في الجانب المدين لحساب البنك.

ب- أن يطابق العميل المبالغ التي سحبها من البنك كما قيدها البنك في دفاتره في الجانب المدين لحساب العميل مع المبالغ التي يقيدها العميل في دفاتره في الجانب الدائن لحساب البنك.

وفي الحياة العملية قد لا يتساوى الرصيدان (رصيد البنك الوارد في كشف البنك ورصيده في السجلات) ويرجع ذلك لوجود العديد من المعاملات المالية التي يمكن تلخيصها كما يلي:

أ- وجود مبالغ مقيدة في كشف حساب البنك الوارد وغير مسجلة في حساب البنك بدفاتر المنشأة؛ حيث يتم تسوية هذه العمليات بتسجيل قيود محاسبية لها.

ومن أمثلة ذلك: قيد فوائد دائنه لصالح العميل أو فوائد مدينة لصالح البنك أو مصروفات بنكية أو كمبيالات مسددة نيابة عن العميل أو كمبيالات محصلة ومضافة إلى حساب العميل أو إيداعات البنك إيداعات نقدية في الطريق ولم تودع في البنك وغيرها أكل ذلك دون استلام العميل إشعارات بها .

ب- شيكات صادرة من العميل (المنشأة) لم تقدم لصرفها من البنك؛ ومن أمثالها شيكات مسحوبة على البنك لأمر دائنين سجلت في دفاتر العميل ولم يتقدم صاحبها لصرفها من البنك لحين إعداد الكشف. أو شيكات مرسلة للبنك ولم تحصل بعد.

ج - أخطاء في قيود المنشأة أو قيود للبنك.

كل ذلك أو أي منه يؤدي بالتأكيد على عدم تساوي الرصيدين مما يتطلب من المحاسب إجراء المطابقة عن طريق إعداد ما يسمى بمذكرة التسوية.

قائمة مطابقة كشف البنك

Bank Reconciliation Statement

من الأسباب السابقة يمكن أن يترتب عليها زيادة أو نقص في رصيد حساب البنك الدفتری (في سجلات الشركة) عن الرصيد الوارد في كشف البنك.

المحاسبة عن النقدية

ويفترض أن يكون كشف البنك صورة عكسية عن حساب البنك في دفاتر الشركة ولتسوية الرصيدين يجب إعداد قائمة التسوية التي يمكن إعدادها بأسلوبين كما يلي:

1- الأسلوب الأول: اعتماد الرصيد الوارد في كشف البنك أساساً للتسوية وبموجه تعد مذكرة التسوية كالتالي:

مذكرة التسوية كما في / /

البيان	المبالغ الجزئية	المبالغ الكلية
رصيد كشف البنك		***
<u>+ يضاف:</u>		
ما أضافته الشركة بدفاتها ولم يضيفه البنك بالكشف	**	
ما طرحه البنك بالكشف ولم تضيفه الشركة بدفاتها	**	

المجموع		***
<u>(-) يطرح:</u>		
ما طرحته الشركة بدفاتها ولم يطرحه البنك بالكشف	(**)	
ما أضافه البنك بالكشف ولم تضيفه الشركة بدفاتها	(**)	
		(***)
رصيد حساب البنك بدفاتر الشركة		***

2- الأسلوب الثاني: ويبدأ برصيد حساب البنك الظاهر في دفاتر الشركة ثم تجري التعديلات كما يلي:

مذكرة تسوية كما في / /

المبالغ الكلية	المبالغ الجزئية	الييان
***		رصيد حساب البنك بدفاتر الشركة
		<u>+ يضاف:</u>
	**	ما طرحته الشركة بدفاترها ولم طرحه البنك بالكشف
***	**	ما أضافه البنك بالكشف ولم تضيفه الشركة بدفاترها
***		المجموع
		<u>(-) يطرح:</u>
	(**)	ما أضافته الشركة بدفاترها ولم يضيفه البنك بالكشف
	(**)	ما طرحه البنك بالكشف ولم تضيفه الشركة بدفاترها
(***)		
***		رصيد كشف البنك

ثم يقوم المحاسب بإجراء قيود التسويات اللازمة.

مثال:

في 31/7/2005 ورد لشركة اللؤلؤة كشف البنك الذي يبين العمليات التي تمت خلال شهر تموز مع البنك الذي تتعامل معه وكان رصيد الكشف دائماً بمبلغ 7500 دينار بينما كان رصيد حساب البنك في دفاتر المنشأة مديناً بمبلغ 6507 دينار. وبالمقارنة بين كشف البنك ورصيد البنك في الدفاتر تبين ما يلي:

المحاسبة عن النقدية

تسلمت المنشأة شيك رقم (168) بمبلغ 280 دينار من سعيد وأرسلته للبنك لإضافته للحساب الجاري وسجله المحاسب في الدفاتر لكنه لم يرد في كشف البنك. حررت المنشأة شيك رقم (421) لأمر إسماعيل بمبلغ 700 دينار ولم يقدمه للبنك بعد وكذلك حررت شيك رقم (422) لأمر خالد بمبلغ 570 دينار لم يقدمه للبنك بعد.

أضاف البنك فائدة قدرها 7 دنانير للمنشأة ولم تسجل في الدفاتر لعدم ورود إشعار بها

بلغت مصاريف الخدمات المصرفية عن شهر تموز 14 دينار 4 دنانير منها لم تثبت بعد لعدم ورود إشعار بها .

المطلوب: إعداد مذكرة التسوية بالأسلوبيين.

الحل: الأسلوب الأول:

مذكرة التسوية لمنشأة اللؤلؤة كما في 2005 / 7 / 31

البيان	المبالغ الجزئية	المبالغ الكلية
الرصيد الوارد في كشف البنك (دائن)		7500
<u>يضاف:</u>		
الشيكات التي أودعت في الحساب ولم تحصل بعد (شيك سعيد)	280	
مصاريف الخدمات المصرفية	4	
المجموع		284
<u>يطرح:</u>		7784
الشيكات التي سحبت على البنك ولم تصرف بعد:		
الشيك رقم (421) لأمر إسماعيل	(700)	
الشيك رقم (422) لأمر خالد	(570)	
فوائد دائنة احتسبها البنك ولم تقيد بعد	(7)	
		(1277)
الصافي (رصيد حساب البنك كما يظهر في دفاتر المنشأة)		6507

الأسلوب الثاني:

مذكرة التسوية لمنشأة اللؤلؤة كما في 2005 / 7 / 31

البيان	المبالغ الجزئية	المبالغ الكلية
الرصيد الدفترى لحساب البنك (مدين)		6507
<u>يضاف:</u>		
الشيكات التي سحبت على البنك ولم تصرف بعد:		
الشيك رقم (421) لأمر إسماعيل	700	
الشيك رقم (422) لأمر خالد	570	
فوائد دائنة احتسبها البنك ولم تسجل بعد	7	
المجموع		1277
<u>يطرح:</u>		7784
الشيكات التي أودعت في الحساب ولم تحصل بعد	(280)	
مصاريف الخدمات المصرفية	(4)	
		(284)
الرصيد حسب كشف البنك		7500

أسئلة الفصل السادس

- س1: بيّن معنى الرقابة على النقدية موضحاً أهدافها وأسسها.
- س2: وضح أي الأصول التالية يعتبر أكثر سيولة، وأيها أقل سيولة: المخزون، المباني، المدينون، النقدية.
- س3: لماذا لا يكون الموظف المسؤول عن عمليات النقدية هو نفسه مسؤول عن تسجيلها بالسجلات المحاسبية؟
- س4: ما هو مستند المصروفات الثرية، وما أهم إجراءاته؟
- س5: يوفر نظام الرقابة على النقدية بالمشروع إجراءات مناسبة لحماية النقدية المستلمة والنقدية المدفوعة.
- ما هي أهم وسائل حماية النقدية؟
- بيّن إجراءات الرقابة على النقدية المدفوعة
- س6: أيهما أفضل برأيك التعامل بالنقد أم التعامل بالشيكات وبطاقات الائتمان، ولماذا؟
- س7: عند وجود نقص بالصندوق نتيجة لعملية بيع بضاعة فإن:
- حساب العجز والزيادة بالصندوق يكون دائماً.
- حساب العجز والزيادة بالصندوق يكون مديناً.

س8: يحدث العجز بالنقدية عندما:

يكون المبلغ المستلم من العميل أكبر من المبلغ المسجل بالعملية.

يكون المبلغ المستلم من العميل أقل من المبلغ المسجل بالعملية.

يكون المبلغ المستلم من العميل مساوياً للمبلغ المسجل بالعملية.

س9: أنشأت شركة سعد صندوق المصاريف الثرية بمبلغ 75 دينار، وفي نهاية

الفترة المالية كان رصيد هذا الصندوق يبلغ 14 دينار، وقد قدمت فواتير

بالمصاريف التالية:

19 دينار نفقات ضيافة، 23 دينار نفقات تنقلات بالتاكسي، 6 دنائير طوابع

بريدية، 13 دينار أجور فاكسميل.

المطلوب: 1- إثبات إنشاء صندوق المصاريف النقدية.

2- تعزيز صندوق المصروفات الثرية ليصبح بنفس الرصيد عند إنشاؤه.

س10: أنشأت شركة الشرق صندوق للمصاريف الثرية بمبلغ 150 دينار وعُهد

للسيد مازن ليكون أميناً عليه، وعندما وصل رصيد هذا الصندوق 15 دينار،

قام السيد مازن بإعداد تقرير صندوق المصاريف الثرية والذي تضمن الآتي:

37 دينار مصروفات تفرغ بضاعة، 25 مصروفات متفرقة، 32 دينار

مصروفات تخزين بضاعة، 45 دينار مصروفات ضيافة.

المطلوب: 1. إثبات إنشاء الصندوق.

2. تعزيز الصندوق.

س11: 15 / 3 / 2005 باعت شركة ياسين بضاعة بمبلغ 3750 دينار إلى فادي واستلمت من ثمنها 2750 دينار نقداً والباقي على الحساب. وقد تبين لأمين الصندوق عند عده للمبلغ المستلم من فادي، بعد تأييد استلامه لكامل المبلغ على الفاتورة، أن المبلغ المستلم فعلاً هو 2725 دينار. وبنفس اليوم باعت الشركة بضاعة إلى حمزة بمبلغ 650 دينار نقداً وتبين أن المبلغ المستلم فعلاً هو 655 دينار.

المطلوب: إثبات ما سبق بسجلات شركة ياسين مع العلم:

أنه بعد يومين لم يجد أمين الصندوق المبلغ الناقص من عملية فادي وقد تم تحميل النقص لأمين الصندوق.

اعتبرت الزيادة إيراد للشركة في عملية التاجر حمزة بعد التحقق منه.

س12: ظهر رصيد السحب على المكشوف في كشق البنك بمبلغ 221900 لشركة الباسم وفي سجلات الشركة ظهر رصيد البنك بالجانب الدائن 205020 وتبين الآتي:

1- شيك بمبلغ 50010 سلم إلى احد الدائنين لم يسحب مبلغه بعد من البنك.
2- شيك بمبلغ 2200 مستلم من احد العملاء أعاده البنك إلى الشركة لعدم وجود رصيد للعميل.

3- شيك بمبلغ 1310 سلم إلى احد الدائنين سجل خطأ 3110.

4- شيك مسحوب على شركة القاسم بمبلغ 1750 ظهر بالكشف خطأ لتشابه اسم الشركة.

- 5- خصم البنك عمولته 180 ولم تسجلها الشركة.
- 6- أودع مبلغ 36800 في 9/29 ولم يظهر بالكشف.
- 7- حصل البنك فائدة للشركة 6000 ولم تسجل بدفاتر الشركة.

المطلوب: إجراء المطابقة بأسلوبيين.

س13: الآتي المعلومات المتعلقة بمطابقة كشف البنك لشهر آذار ونيسان لشركة الفلاح.

رصيد كشف البنك 9780 ورصيد البنك بالسجلات 9665 في 2005/12/31 والآتي المعلومات عنها

- 1- شيك مرتجع 450 لعدم كفاية الرصيد.
- 2- شيك أودع في 12/30 لم يظهر بالكشف مبلغه 247.
- 3- سدد البنك نيابة عن الشركة مصاريف متنوعة 116.
- 4- سجل البنك فائدة دائنة 112 ومصاريف بنكية 34.
- 5- شيك لم يقدم للصرف 350.
- 6- حصل البنك كمبيالة 525 واستقطع عمولته 25.

المطلوب: إعداد كشف المطابقة.

س14: في 2008/12/31 ظهر رصيد جاري البنك بسجل الأستاذ لشركة البدر مدينا بمبلغ 810 بينما ظهر رصيد كشف البنك مدينا بمبلغ 100 وتبين الآتي:

- 1- شيك 360 عن قيمة أثاثا سجل خطأ 630.
 - 2- إيداع شيكات 300 في 12/30 لم تظهر بالكشف.
 - 3- دفع البنك نيابة عن الشركة قيمة كمبيالة 450 وخصم عمولته 20 ولم يرد إشعار للشركة بذلك.
 - 4- رفض احد المدينين تسديد كمبيالة بدمته 3800 والتي طالب بها البنك وكان قد خصمها.
 - 5- حررت الشركة شيك بمبلغ 4500 عن قيمة مشتريات صرف من البنك بشكل صحيح إلا انه سجل بالشركة بمبلغ 5400
 - 6- أضاف البنك قيمة كمبيالة محصلة 200 للشركة من احمد وخصم مصاريف تحصيل 10.
 - 7- شيك لأحد الدائنين 4370 سجل بالسجلات بشكل صحيح إلا أن البنك صرفه خطأ بمبلغ 3470.
 - 8- شيكات مسحوبة لم تقدم للصرف 300 واطهر كشف البنك شيكات موقوفة لشهر تشرين الثاني 1000 لم تصرف بعد.
- المطلوب:** إعداد كشف مطابقة جاري البنك إلى الرصيد الصحيح وتسجيل قيود اليومية اللازمة للتصحيح.

س15 : التي المعلومات التي تخص شركة الراية.

1- الآتي كشف البنك الذي استلمته الشركة في 8/31

الرصيد	المسحوبات	الإيداعات	التفاصيل
9500			رصيد 8/1
41500		32000	إيداعات شهر آب
42500		1000	أ.ق محصلة
42536		36000	فوائد دائنة
8136	34400		شيكات مسحوبة خلال آب
8111	25		عمولة بنك آب

2- كان جاري البنك بسجل الأستاذ الآتي.

البنك / حساب جاري

مسحوبات آب	34043	رصيد 8/1	8727
		إيداعات آب	35000
رصيد 8/31	9684		
	<u>43727</u>		<u>43727</u>

المطلوب : إعداد كشف المطابقة.

الفصل السابع

المحاسبة عن المدينتن

7

الأهداف التعليمية

بعد دراسة هذا الفصل ينبغي أن تكون قادرا على:

- 1- معرفة مفهوم المدينتن وأوراق القبض.
- 2- كيفية تسجيل العمليات المتعلقة بالمدينتن.
- 3- تحديد أنواع المدينتن وكيفية معالجة الديون المدومة وعمل مخصص الديون المشكوك فيها.
- 4- التعرف على بيع الحسابات المدينة.
- 5- كيفية معالجة حالات أوراق القبض.

الفصل السابع

المحاسبة عن المدينين

Accounting for Receivable

المدينون هو حساب يمثل المبالغ المستحقة على الآخرين لصالح الشركة أو مبالغ نطالب الآخرين بدفعها بشكل نقدي، وتكون هذه الحسابات بعدة أشكال، فهي إما حسابات الذمم (المدينون) Accounts Receivable وهي المبالغ المستحقة على الزبائن ونتجها عن مبيعات السلع وتقديم الخدمات بالأجل، ويتوقع تحصيلها خلال فترة قصيرة (شهر أو شهرين). والنوع الثاني Notes Receivable هو أوراق القبض وهي مبالغ مستحقة على الآخرين لأي سبب كان (بيع سلعة أو خدمة للآخرين أو دين آخر) وهذا الدين يكون موثق بمستند رسمي، سيتم بتاريخ الاستحقاق قبض مبلغه من المدين. أما النوع الثالث فهو الحسابات المدينة الأخرى Other Receivable وهي المبالغ التي نطالب بها الآخرين والتي لم تنشأ عن عمليات بيع السلع والخدمات للغير مثل الفوائد ومبالغ الضريبة المترتبة المستحقة.

وقد لاحظنا في فصل سابق (المحاسبة على البضاعة) كيفية نشوء المديونية على الآخرين نتيجة لبيعنا بضائع لهم على الحساب.

مثال:

7/1 باعت شركة عصام بضاعة إلى ليث بمبلغ 850 دينار على الحساب وبشرط ن/30 كلفها 700 دينار.

المحاسبة عن المدينين

بموجب هذه العملية فقد نشأت المديونية في حسابات شركة عصام على ليث بمبلغ البضاعة المباعة له لأنه لم يسدد مبلغها عند البيع، لذلك يكون القيد في يومية شركة عصام.

850 مدينون (ليث)
850 مبيعات
<u>إثبات المبيعات الآجلة</u>
700 كلفة البضاعة المباعة
700 بضاعة
<u>إثبات كلفة البضاعة المباعة لليث</u>

نلاحظ بالقيد الأول تم إثبات المدينون (الاعتراف بهم) Recognizing في حسابات شركة عصام نتيجة لعملية بيع بضاعة لهذا المدين (الزبون) ليث ويمكن القول أنه عندما نطالب شخصا (طبيعيا أو معنويا) بمبلغ معين (مهما كان حجمه) يصبح هذا الشخص مديناً لنا، أي أن المدين هو الشخص الذي تستحق عليه مبالغ لصالح الشركة ولم يسدها بعد.

ولو فرضنا أن ليث أعاد لنا يوم 7/12 بضاعة قيمتها 50 دينار وكلفتها 45 دينار لأي سبب كان، فستقوم بتخفيض مبلغ مديونته من 700 إلى 650 دينار بالقيد التالي:

المدينون (ليث)	
50 مردودات المبيعات 7/12	700 مبيعات 7/10
500 صندوق 7/22	
150 رصيد	
<u>700</u>	<u>700</u>
	50 مردودات مبيعات
	50 مدينون (ليث)
	<u>إثبات المردودات</u>
	45 بضاعة
	45 كلفة البضاعة المباعة
	<u>إثبات كلفة البضاعة المردودة</u>

نلاحظ أن حساب المدينون (ليث) أصبح دائماً بالقييد الأول وذلك كي نخفض مديونيته بمبلغ المردودات بحيث أصبحت مديونية ليث الآن لشركة عصام 650 دينار.

ولو قام ليث في 22/7 بسداد مبلغ 500 دينار إلى شركة عصام نقداً فستخفف مديونيته بالمبلغ المسدد، وكالآتي:

500 صندوق
500 مدينون (ليث)

إن حساب المدينون (ليث) أصبح دائماً مرة أخرى بقيمة المبلغ المسدد، وأصبحت مديونية ليث لشركة عصام هي المبلغ المتبقي بذمة ليث ولم يسدد بعد وهو 150 دينار. إذا فرضنا أنه انتهت فترة 30 يوم المحددة بشرط البيع ولم يستطيع ليث أن يسدد كامل المبلغ فستتحقق عليه فوائد تأخير حسب معدل الفائدة السائد بالسوق حينها (ولو فرضنا أنه 12٪ سنوياً) ولمدة شهر. وسيكون قيد إثبات فائدة التأخير:

1.5 مدينون (ليث)
1.5 إيراد فائدة تأخير
$(12 / 1 \times \% .12 \times 150)$

تقييم الحسابات المدينة:

Evaluation of accounts Receivable

عندما تمنح الشركات الائتمان لزبائنها (تبيع بالأجل)، فهي تتوقع أن بعض الزبائن سوف لن يسددوا كامل المبلغ المستحق عليهم والذي وعدوا بسداده، لذلك تعتبر الشركة أن هذه الحسابات غير القابلة للسداد Uncollectible Accounts ديونا معدومة Bad Debts حيث أن مبلغ المدينين يجب أن يدرج بالميزانية العمومية بالقيمة الصافية Cash Net Realizable Value وهو المبلغ الصافي المتوقع استلامه من المدينين بعد استبعاد الديون التي لا يمكن تحصيلها. ويعتبر مبلغ الديون المعدومة مصروفاً للمبيعات الآجلة يظهر بقائمة الدخل.

وهناك طريقتان لمعالجة الديون المعدومة: الطريقة المباشرة وطريقة المخصص.

1- الطريقة المباشرة: Direct Write – off Method

تقوم هذه الطريقة على تسجيل الخسارة الناجمة عن الديون التي لا يمكن تحصيلها عندما يتقرر عدم إمكانية تحصيل تلك الديون.

مثال:

بفرض أن شركة عصام لها دين على ليث يبلغ 150 دينار (ناتج عن عمليات بيع سابقة) وتبين أن هذا المبلغ لا يمكن تحصيله من ليث بسبب سفره إلى الخارج فسيكون القيد بالطريقة المباشرة كالآتي:

<p>150 ديون مصروفة</p> <p>150 مدينون (ليث)</p> <p><u>شطب دين لا يمكن تحصيله</u></p>

إذا ما تبين بعد فترة أن هذا الدين يمكن تحصيله فنقوم بالإجراءات التالية:

<p>150 مدينون (ليث)</p> <p>150 ديون مصروفة</p> <p><u>لإعادة دين سبق شطبه</u></p> <p>150 صندوق</p> <p>150 مدينون (ليث)</p> <p><u>استلام المبلغ</u></p>

ويعاب على الطريقة المباشرة أن مصروف الديون المدومة غالباً ما يسجل في فترة زمنية لاحقة للفترة التي حدث فيها الإيراد من المبيعات، لذلك فهي لا تفي بمبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات بقائمة الدخل لذا لا تظهر القيمة الصافية للمدينين بالميزانية العمومية. وهكذا فإن لم تكن مبالغ الديون غير القابلة للتحصيل قليلة فإن الطريقة المباشرة لا تعتبر مقبولة لأغراض الإدراج المالي. ومن ناحية أخرى فإن هذه الطريقة لا تتماشى مع مبدأ الأهمية النسبية إذا كانت المبالغ غير القابلة للتحصيل كبيرة بالمقارنة مع المبيعات وصافي الدخل لأن هذا المبدأ سيفقد أهمية المحاسبة وفقاً لهذه الطريقة.

2- طريقة المخصص: Allowance Method

تقوم هذه الطريقة على التقدير للخسائر التي يمكن أن تتحملها الشركة من جراء الديون غير القابلة للتحصيل (المعدومة) في مقابل المبيعات الآجلة (الإيراد) خلال نفس الفترة، وبالتالي فهي تحقق مبدأ المقابلة وهناك أسلوبان لذلك:

الأول: نسبة مئوية من المبيعات الآجلة.

الثاني: نسبة مئوية من رصيد المدينين الأخير.

مثال:

نفرض أن شركة ماجد لديها مبيعات آجلة خلال عام 2004 بمبلغ 60000 دينار. وبحلول نهاية السنة (2004 / 12 / 31) فإن 7000 دينار من هذه الديون لم تحصل بعد، وقد قدر المدير المالي أن 500 دينار من هذه الديون مشكوك في تحصيلها. فيسجل القيد التالي في 2004 / 12 / 31:

مدينون	500 ديون مشكوك في تحصيلها
04 / 12 / 31 7000	500 مخصص ديون مشكوك بتحصيلها
	تكوين مخصص د. م. ت وإثبات الديون المشكوك بتحصيلها
مخصص ديون مشكوك فيها	
04 / 12 / 31 500	

الفصل السابع

إن مصروف ديون مشكوك في تحصيلها سيظهر بقائمة الدخل تحت بند المصروفات التشغيلية وضمن المصاريف التسويقية أو المصاريف الإدارية. بينما يظهر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بالميزانية العمومية للشركة في 2004 /12 /31 مطروحاً من المدينين. كذلك فإن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها لا يقفل في نهاية السنة المالية (2004 /12 /31) بل يرصد فقط.

الميزانية العمومية 2004 /12 /31

مدينون	7000
<u>يطرح: مخصص ديون مشكوك في تحصيلها</u>	<u>500</u>
	<u>6500</u>

وعندما يتحدد فعلاً أن حساب زبون معين لا يمكن تحصيله بشكل قاطع، عندها يتم شطب هذا الدين، وبالعودة إلى المثال السابق:

3 /1 /2005 تبين للشركة أن دين أحد الزبائن (فؤاد) والبالغ 125 دينار لا يمكن تحصيله مطلقاً بسبب إفلاس التاجر المذكور.

المدينون (ليث)	
2005 /1 /3 125	2004 /12 /31 7000
<u>مخصص ديون مشكوك بتحصيلها</u>	
2005 /1 /3 125	2004 /1 /31 500

125 مخصص ديون مشكوك فيها
125 مدينون (فؤاد)
شطب دين لا يمكن تحصيله لفؤاد

وبعد ترحيل هذا القيد إلى الأستاذ:

وفقاً لهذه الطريقة فإن شطب دين محدد لن يؤثر على القيمة الصافية للمدينين ولا على مجموع الأصول ولا على صافي الدخل.

اسم الحساب	قبل الشطب	بعد الشطب
مدينون	7000	6875 ¹
يطرح: مخصص الديون المشكوك فيها	500	375 ²
القيمة التقديرية الصافية للمدينين	6500	6500

تحصيل دين سبق شطبه:

قد يستطيع المشروع أن يحصل كل أو جزء من الديون التي سبق أن شطبها. فمثلاً لو استطاعت الشركة أن تحصل دين فؤاد بالكامل في 15 / 6 / 2005 (الذي سبق شطبه) فإن القيود ستكون كالاتي:

2005 / 6 / 15	125 مدينون (فؤاد)
	125 مخصص ديون مشكوك فيها
	إعادة مبلغ سبق شطبه

وعند استلام المبلغ فعلاً:

125 صندوق
125 مدينون (فؤاد)
<u>استلام مبلغ الدين بالكامل</u>

(1) 7000 - 125.

(2) 500 - 125.

بيع الحسابات المدينة: Selling Receivable

تستطيع الشركة التي تمتلك حسابات مدينة (مدينون) أن تبيع كلاً أو جزءاً من تلك الحسابات للغير (البنوك أو الشركات المالية)، ويسمى المشتري لهذه الحسابات بالوكيل، وتحتسب (مصاريف بيع حسابات مدينة) وهي عبارة عن الفوائد إلى تاريخ استحقاق تلك الديون إضافة إلى المخاطر التي سيتحملها. وفي تاريخ الاستحقاق يقدم الوكيل إلى المدين بصفته مالكاً للمدين ليستلمه.

مثال:

في 8/21 باعت شركة عصام جزء من الحسابات المدينة التي تمتلكها على خالد ومبلغها 4000 دينار إلى أحد البنوك بفائدة 5٪ فيكون القيد لدى شركة عصام:

3800 صندوق
200 مصاريف بيع حسابات مدينة
4000 مدينون (خالد)
<u>بيع حسابات مدينة نقداً بفائدة 5٪</u>

أوراق القبض: Notes Receivable

هي وعد مكتوب بدفع مبلغ معين من النقود، وقد يكون بفائدة، أو عند الطلب أو في تاريخ محدد. وتستخدم أوراق القبض لتثبيت حق المديونية بشكل مكتوب وقانوني خاصة عندما تكون الديون طويلة الأجل أو في حالة القروض. ومن حيث الشكل القانوني لهذه الأوراق فهي: الكمبيالة وسند السحب.

الكمبيالة: هي محرر من شخص (الساحب) يتضمن بتعهد محرره بدفع مبلغ معين عند الاطلاع أو في تاريخ معين لأمر الساحب أو شخص ثالث هو المستفيد.

أما سند السحب: فهو أمر مكتوب صدر من شخص (الساحب) إلى شخص آخر هو المسحوب عليه بأن يدفع لأمر شخص ثالث هو المستفيد أو حامل السند مبلغاً معيناً عند الاطلاع وفي تاريخ معين.

وعندما تستلم الشركة ورقة قبض تسجلها في حساب أوراق القبض وتحفظ هذه الورقة في ملف يحتوي على معلومات عن ساحب الورقة (منشئها) ونسبة الفائدة عليها، وتاريخ استحقاقها.

مثال: استلمت شركة سليم كمبيالة من محلات الشرق بمبلغ 1000 دينار ومدتها 90 يوم ومعدل فائدتها 12٪ وذلك عن بيع بضاعة كلفتها 900 دينار.

1000 أوراق قبض
1000 مبيعات
<u>إثبات بيع البضاعة</u>
900 كلفة البضاعة المباعة
900 بضاعة
<u>إثبات كلفة البضاعة المباعة</u>

في تاريخ استحقاق الورقة (أي بعد 90 يوم) سددت محلات الشرق قيمة الدين إلى شركة سليم واستردت الكمبيالة ويكون القيد:

1000 صندوق
1000 أوراق قبض
<u>استلام مبلغ الكمبيالة</u>

وقد يحدث أنه بتاريخ استحقاق الكمبيالة لا يتمكن المسحوب عليه (المدين) من دفع قيمتها لأي سبب كان، وتسمى هذه الحالة رفض دفع قيمة الورقة Dishonored Note فيقوم المستفيد باتخاذ الإجراءات القانونية بحق محرر الورقة، أو قد تجري مفاوضات بين محرر الورقة والمستفيد على تجديد الورقة أي إعطاء كمبيالة جديدة بتاريخ استحقاق جديد مع إضافة فائدة تأخير يتفق عليها.

وسناقش أولاً حالة الرفض. ففي مثالنا السابق وبعد مرور 90 يوم من تاريخ إنشاء الكمبيالة، لو رفضت محلات الشرق سداد قيمة الكمبيالة إلى شركة سليم، فسيكون الإجراء في حسابات شركة سليم بأن يجعل من أعطى الورقة مديناً وأوراق القبض دائناً.

1000 مدينون (محلات الشرق)
1000 أوراق قبض (قديمة)
لإثبات رفض سداد الكمبيالة

ولو فرضنا أنه بعد الرفض تمت المفاوضات بين شركة سليم ومحلات الشرق على تجديد الكمبيالة (أي تحرير كمبيالة جديدة بتاريخ استحقاق جديد يتفق عليه الطرفين) بكمبيالة جديدة تستحق بعد ثلاثة أشهر بمعدل فائدة تأخير 14٪.

35 مدينون (محلات الشرق)
35 فائدة تأخير
تحميل المدين بالفوائد
1035 أوراق قبض (جديدة)
1035 مدينون (محلات الشرق)
إثبات استلام كمبيالة جديدة بالمبلغ

التصرف بأوراق القبض

ناقشنا سابقاً بعض التصرفات بورقة القبض في تاريخ الاستحقاق وهي:

- استلام مبلغ الكميالة.

- رفض دفع مبلغ الكميالة.

- تجديد الكميالة.

إلا أنه خلال فترة وجود الكميالة لدى المستفيد، يستطيع التصرف بهذه

الورقة كالاتي:

- إرسال الورقة للبنك للتحصيل.

- بيع الورقة (خصم الورقة).

- رهن الورقة.

- تجير (تظهير) الورقة للغير.

إرسال الورقة للبنك للتحصيل:

عندما ترسل الكميالة إلى البنك للتحصيل قيمتها، يفتح حساب مؤقت

يسمى حساب أوراق قبض مرسلة للتحصيل ويجعل مديناً بقيمة الورقة

المرسلة، بينما يكون حساب أوراق القبض دائناً.

وبالعودة إلى مثالنا السابق عن شركة سليم التي استلمت كميالة من محلات

الشرق بمبلغ 1000 دينار ومدتها 90 يوم ومعدل فائدتها 12٪، فقد أثبتنا

القيد التالي بسجلات شركة سليم عند استلامها لكمبيالة يوم بيعها للبضاعة
يوم 3/1:

1000 أوراق قبض 1000 مبيعات

ولو فرضنا أن شركة سليم أرسلت يوم 3/3 هذه الكمبيالة للبنك للتحويل،
فستثبت القيد التالي:

1000 أوراق قبض مرسلة للتحويل 1000 أوراق قبض إرسال كمبيالة محلات الشرق للتحويل	3/3
---	-----

وبفرض أن يوم 3/7 وردها إشعار من البنك يفيد بتحويل مبلغ الكمبيالة
وإضافة لحساب الشركة بالبنك بعد استقطاع مبلغ 25 دينار مصاريف تحويل،
فستثبت الشركة القيد التالي:

975 أوراق قبض مرسلة للتحويل 25 مصاريف تحويل 1000 أوراق قبض مرسلة للتحويل	3/7
--	-----

وعلى العكس إن ورد الإشعار من البنك يوم 3/7 يفيد برفض محلات الشرق
سداد قيمة الكمبيالة، فسيجعل الشخص الذي أعطى الورقة لشركة سليم مديناً
بقيمتها وحساب أوراق قبض مرسلة للتحويل دائماً لإلغاءه، وكالاتي:

3 / 7	1000 مدينون (محلات الشرق)
	1000 أوراق قبض مرسله للتحصيل
	رفضت محلات الشرق سداد قيمة الكمبيالة

وعلى العموم فإنه عند رفض الورقة نجعل الشخص الذي أعطى الورقة مديناً، وبعد ذلك إما أن يقوم الدائن بعمل احتجاج (بروتستو) على المدين أو يصل معن إلى تسوية معينة. فإذا فرضنا أن شركة سليم أقامت احتجاج (بروتستو) كلف 10 دنانير دفعتها نقداً:

10 مصاريف احتجاج
10 صندوق
إثبات مصاريف الاحتجاج

ثم تحمل محلات الشرق بهذه المصاريف:

10 مدينون (محلات الشرق)
10 مصاريف الاحتجاج

وأصبحت الآن محلات الشرق مطالبة بمبلغ الكمبيالة الأصلي إضافة إلى مبلغ الاحتجاج ($1010 = 10 + 1000$ دينار)، فإن سددتها نقداً يكون القيد لشركة سليم كالاتي:

1010 صندوق
1010 مدينون (محلات الشرق)
سددت محلات الشرق المستحق عليها

خصم (بيع) ورقة القبض Selling Note Receivable

قد يبيع المدين ورقة القبض إلى مؤسسة مالية أو بنك أو شخص آخر لحاجته إلى قيمتها الحالية الآني. وتعامل أوراق القبض عند بيعها كما سبق أن شرحنا ذلك في بيع الحسابات المدينة لأنها أحد تلك الحسابات.

مثال: في 3/1 لدى شركة سليم كميالة مسحوبة على محلات الشريك قيمتها 1000 دينار تستحق يوم 5/31.

3/7 خصمت شركة سليم هذه الكميالة لدى البنك بنسبة خصم 12٪، الذي أضاف صافي قيمتها إلى حساب الشركة لديه.

$$28,335 = \frac{85}{360} \times \%12 \times 1000$$

85 يوم هي المدة من تاريخ الخصم في 3/7 إلى تاريخ استحقاق الكميالة في

5/31

بنك 971.650
28.350 مصاريف خصم أوراق قبض
1000 أوراق قبض

ويلاحظ أنه عند بيع الكميالة، لا تسجل شركة سليم أي قيد بتاريخ استحقاق الكميالة إن تم تحصيلها، أما إن لم يتم تحصيلها بسبب رفض المسحوب عليه (محلات الشريك) دفع قيمتها، فسيعود البنك على شركة سليم لاستلام مبلغ الكميالة التي سبق أن بيعت له. وكما ذكرنا سابقاً فإن شركة سليم ستجعل الذي أعطها الكميالة مديناً بسجلاتها والبنك دائناً.

1000 مدينون (محلات الشرق)

1000 بنك

رفضت محلات الشرق دفع قيمة الكمبيالة للبنك

رهن أوراق القبض Pledging Note Receivable

قد يقوم المستفيد من أوراق القبض برهن الكمبيالات التي لديه للحصول على قرض من البنك، إن رهن الكمبيالات لا ينقل مخاطر عدم تحصيلها إلى البنك لأن المستفيد لا زال هو المالك لهذه الأوراق.

مثال: في 1/3 أرسلت شركة سليم الكمبيالة التي بحوزتها والمستحقة من محلات الشرق إلى البنك كضمان للحصول على قرض.

5/31 وصلها إشعار من البنك بتحصيل قيمة الكمبيالة من المسحوب عليه وسداد قيمة القرض.

1000 أوراق قبض برسم الرهن

1000 أوراق قبض

1000 بنك

1000 أوراق قبض برسم الرهن

اقترض المبلغ بضمان كمبيالة محلات الشرق

ولا يوجد قيد بتاريخ استحقاق الكمبيالة إن تم تحصيل قيمتها من قبل البنك، أما إن رفض المسحوب عليه فتتج نفس الإجراءات السابق ذكرها عند رفض كمبيالة سبق بيعها للبنك.

تظهير ورقة القبض Endorsing Note Receivable

قد تستخدم ورقة القبض من قبل المستفيد لتعزيز دين عليه بأن يقوم بتظهير الكميالة التي بحوزته للغير وذلك بأن يوقع على ظهر الكميالة وبذلك تنتقل ملكيتها للمستفيد الجديد.

مثال: كان لدى شركة سليم كميالة مسحوبة على محلات الشرق مبلغها 1000 دينار وتستحق بعد ثلاثة أشهر.

3/5 اشترت شركة سليم بضاعة من أحمد بمبلغ 2500 دينار، وظهّرت له (جبرت له) الكميالة المسحوبة على محلات الشرق ودفعت الباقي نقداً.

2500 بضاعة
1000 أوراق قبض
1500 صندوق
مشترياتنا بالمبلغ ظهرنا كميالة محلات
<u>الشرق ودفعنا الباقي نقداً</u>

أسئلة الفصل السابع

- س1: من هم المدينين؟
- س2: حدد الأنواع الثلاثة لحسابات المدينين.
- س3: وضح كيفية إدراج مبلغ المدينين في الميزانية العمومية؟
- س4: كيف تصنف الديون المدومة بقائمة الدخل؟
- س5: ما الفرق بين الطريق المباشرة وطريقة المخصص في معالجة الديون المدومة؟
- س6: ناقش العبارة التالية: "إن الطريقة المباشرة لمعالجة الديون المدومة لا تعتبر مقبولة لأغراض الإدراج المالي"
- س7: هل يعد استلام ورقة قبض وفاءا لدين بذمة الآخرين؟
- س8: الآتي بعض العمليات لشركة رامي:
- 1/ 6 شطبت شركة رامي من مبيعاتها لشركة كندة قبل 9 أشهر ديناً بمبلغ 260 دينار
- 3/ 6 باعت بضاعة إلى محلات صبحي بمبلغ 1400 دينار بشرط ن/ 90، تسليم محلات البائع، بكميالة (كلفة البضاعة المباعة 1000 دينار)
- 15/ 7 استلمت مبلغ 1100 دينار نقداً وسحبت عليه كميالة بمبلغ 900 دينار من التاجر سمير عن بيعه بضاعة بمبلغ 2000 دينار (كلفتها 1600 دينار) وتستحق الورقة بعد 100 يوم.

9/30 فرضت محلات صبحي دفع قيمة الكمبيالة المستحقة عليها يوم 9/28 وبعد المفاوضات معهم اتفقوا على تجديد الورقة القديمة بأخرى تستحق بعد 3 شهور بفائدة بمعدل 10٪ سنوياً وتم تنفيذ الاتفاق.

10/15 استطاعت أن تحصل مبلغ الدين المشطوب لشركة كندة والبالغ 260 دينار.

12/30 استلمت مبلغ الكمبيالة كاملاً من محلات صبحي نقداً.

المطلوب: تسجيل قيود اليومية اللازمة.

س9: الآتي بعض العمليات التي تمت لدى شركة سامي (كلفتها 4300 دينار)

1/7 باعت الشركة بضاعة لشركة فهد بمبلغ 5000 دينار وشرط ن/30.

2/4 سحبت الشركة كمبيالة على شركة فهد بمبلغ 5000 دينار تستحق بعد 3 أشهر عن المبلغ المستحق عليها.

2/11 باعت بضاعة لمحلات لانا بمبلغ 8700 دينار بكمبيالة تستحق بعد شهرين.

2/20 باعت بضاعة لمؤسسة عيسى بمبلغ 6000 دينار بالأجل وبشرط ن/10.

4/7 سحبت كمبيالة على مؤسسة عيسى بالمبلغ المستحق عليها لمدة 3 أشهر.

4/10 سحبت كمبيالة على محلات لانا مبلغ الكمبيالة كاملاً.

5 /3 سحبت كميالة على شركة فهد مبلغ الكميالة كاملاً.

7 /7 رفضت مؤسسة عيسى دفع مبلغ الكميالة المستحق عليها من عملية يوم 4 /7. وتمّ الاتفاق على تجديد الكميالة لمدة شهر واحد بفائدة تأخير بمعدل 12٪ سنوياً. وفي تاريخ استحقاق الكميالة الجديدة سددتها مؤسسة عيسى نقداً.

المطلوب: إثبات ما سبق بيومية شركة سامي.

س10: / 7 / 2004 كانت المبيعات الآجلة لمحلات همام 12000 دينار والمبيعات النقدية 9000 دينار. وتبين أن هناك زبونين مجموع مديونيتها 2640 دينار مشكوك في تحصيل مبالغهم.

10 /1 قررت المحلات شطب دين الزبون الأول والبالغ 950 دينار بالكامل ونصف مديونية الزبون الثاني.

1 /4 / 2005 استطاعت المحلات أن تحصل دينها من الزبون الثاني بالكامل.

المطلوب: 1. إثبات ما سبق بالطريقة المباشرة وبطريقة المخصص.

2. الترحيل لكل طريقة إلى الأستاذ.

س11: في 1 /12 / 2004 كانت الحسابات المدينة لدى شركة فادي كالاتي:

المدين	المبلغ	نوع الدين	تاريخ الاستحقاق
1 أحمد	2000	كميالة	10 /12 / 2004
2 صخر	800	مدينون	1 /12 / 2005
3 سيف	1700	كميالة	17 /12 / 2004
4 كامل	3600	كميالة	15 /1 / 2005
5 محي	3000	مدينون	12 /12 / 2004

والآتي معلومات إضافية:

تبين أن التاجر صخر قد غادر البلد منذ فترة ولم يعد لحد الآن.

في 10 / 12 / 2004 حصلت الشركة مبلغ الكميالة المسحوبة على أحمد.

في 12 / 12 / 2004 باعت الشركة حساب محي للبنك بفائدة بمعدل 15٪
وأضيف الصافي لحسابها بالبنك.

في 17 / 12 / 2004 رفض سيف دفع مبلغ الكميالة.

في 15 / 1 / 2005 سدد كامل نصف قيمة الكميالة المسحوبة عليه، وقبل
كميالة جديدة بالمقبلي عليه بالفوائد التأخيرية تستحق بعد شهرين بفائدة
10٪ سنوياً.

المطلوب: 1. إثبات ما سبق بحسابات شركة فادي علماً أن الشركة تستخدم
طريقة المخصص لحساباتها المدينة.

2. ترحيل العمليات على حسابات الأستاذ.

س12: في 10 / 1 باعت شركة الفرات بضاعة إلى شركة دجلة بضاعة بمبلغ 400
واستلمت 4 كميالات كالآتي:

كميالة رقم 111 تستحق في 1 / 2 قدمت للصرف واستلمت قيمتها بشيك.

كميالة رقم 112 تستحق في 1 / 3 تم تطيرها إلى شركة الرافدين سداد الدين
عليها.

كميالة رقم 113 تستحق في 1 / 4 أرسلت للبنك لتحصيل قيمتها في 2 / 4
حصلها البنك وأضافها إلى حسابها الجاري بعد خصم عمولة 5 دينار.

المحاسبة عن المدنيين

كمبيالة رقم 114 تستحق في 5/1 قدمت إلى الشركة ورفضتها فتم إقامة دعوى ضدها بكلفة 30 دينار ثم اتفقت الشركتين على تجديدها بكمبيالة أخرى تستحق بعد 3 اسهر بفائدة 10٪. أضيفت على قيمة الكمبيالة الجديدة مع مصاريف الدعوى

المطلوب : تسجيل العمليات السابقة لدى الشركات الثلاث.

س13: الآتي العمليات الخاصة بالكمبيالات في شركة الفتح.

في 9/1 استلمت 3 كمبيالات كالتالي:

كمبيالة رقم 444 بمبلغ 1000 تستحق بعد شهر وبتاريخ الاستحقاق رفضها المدين سعد وأقيمت ضده دعوى كلفت 20 دينار وفي 10/3 تم الاتفاق على استبدالها بأخرى تستحق بعد أربع أشهر زائدا مصاريف الدعوى والفائدة بنسبة 5٪ واستلمت قيمتها بتاريخ الاستحقاق.

كمبيالة رقم 66 بمبلغ 2000 من محمد تستحق بعد شهرين أرسلت في 9/3 إلى البنك لتحصيل قيمتها وبعد الاستحقاق بيومين أبلغت الشركة بتحصيل قيمتها وأضافتها على الحساب الجاري بعد خصم عمولة 15 دينار.

كمبيالة رقم 88 بمبلغ 1400 من طه تستحق بعد شهرين في 9/9 تم تظهيرها إلى شركة قاسم سدادا لدين عليها.

المطلوب : تسجيل العمليات أعلاه في شركة الفتح.

س14: باع محمود بضاعة إلى سليم بمبلغ 7000 دينار واستلم منها 1000 نقدا والباقي 3 كمبيالات متساوية القيمة كالاتي:

- كمبيالة برقم 4239 تستحق بعد شهر وبتاريخ الاستحقاق رفض سليم سداده فعمل محمود دعوى ضده بكلفة 15 دينار ثم اتفقا على كمبيالة جديدة تستحق بعد 10 أيام مع ملف الدعوى.

- كمبيالة برقم 4240 تستحق بعد شهرين أرسلها إلى البنك للتحصيل وعند تحصيلها أشعره البنك بإضافة قيمتها إلى حسابه الجاري

- كمبيالة برقم 4241 تستحق بعد 3 أشهر أرسلها إلى البنك للقطع واستلم قيمتها نقدا بعد ان خصم البنك منها 20 دينار مصاريف قطع.

المطلوب : تسجيل العمليات أعلاه في يومية محمود.

س15: استلمت شركة الآباء كمبيالات متساوية القيمة عن مبيعاتها البالغة 12000 وكانت التصرفات المالية الآتية:

الكمبيالة الأولى: أرسلت للتحصيل وحصلها البنك بعد خصم عمولته 25 دينار وأضاف الصافي للحساب الجاري.

الكمبيالة الثانية: خصمتها لدى البنك واستلمت صافي قيمتها نقدا بعد اقتطاع 100 دينار مصارف وفائد القطع.

الكمبيالة الثالثة: اشترت الشركة بضاعة بمبلغ 5000 من شركة الإسراء سددت قيمتها من خلال تظهير الكمبيالة الثالثة وأعطيت كمبيالة أخرى بالباقي

المحاسبة عن المدينين

وبتاريخ استحقاق الكمبيالة الثالثة رفضها المدين فتم سداد قيمتها نقداً إلى شركة الإسرائ و تم الاتفاق مع المدين زهير على تجديد الكمبيالة بأخرى تستحق بعد شهر مع الفائدة 50 دينار.

المطلوب: تسجيل قيود اليومية في الشركات الثلاث.

س16: لكل حالة مستقلة من الحالات الآتية سجل قيود التسوية اللازمة:

أولاً: 5000 مدينون وشطب دين قدره 300 د. ومطلوب تكوين مخصص للديون 10٪ من رصيد المدينين.

ثانياً: 5000 مدينون – 300 ديون معدومة وشطب دين 200 د. وتكوين مخصص للديون 10٪ من رصيد المدينين.

ثالثاً: 5000 مدينون – 500 ديون معدومة – 450 مخصص ديون وشطب دين 250 د. وتكوين مخصص للديون 450 د.

رابعاً: 5000 مدينون – 500 ديون معدومة – مخصص ديون 450 وشطب دين 450 د. وتكوين مخصص ديون 450 د.

خامساً: 5000 مدينون – 500 ديون معدومة – 450 مخصص ديون وشطب دين 550 د. وتكوين مخصص ديون 500 د.

الفصل الثامن

المحاسبة عن الموجودات غير المتداولة

8

الأهداف التعليمية

بعد قراءة هذا الفصل ينبغي أن تكون قادرا على:

- 1- فهم الموجودات غير المتداولة
- 2- كيفية تحديد كلفة كل نوع من الموجودات وتسجيلها بالسجلات المحاسبية
- 3- التعرف على طرق اهتلاك الأصول وكيفية تسجيل الاهتلاك
- 4- معرفة معالجة الاستغناء عن الموجودات الثابتة وبيعها واستبدالها

الفصل الثامن

المحاسبة عن الموجودات الغير متداولة

Accounting for Concurrent Assets

الأصول غير المتداولة (أو الأصول الثابتة كما جرى تسميتها) هي موارد اقتصادية يستخدمها المشروع في عملياته التشغيلية ولها عمر إنتاجي لأكثر من فترة مالية واحدة، ولا يهدف المشروع عند شراءها إلى إعادة بيعها، ومن أمثلتها الأراضي، المباني، الآلات، الأثاث، التجهيزات والمعدات... الخ.

وتتميز هذه الأصول عن غيرها من الأصول بميزتين: الأولى هي أنها تستخدم في الإنتاج مما يجعلها تختلف عن الأصول المتداولة كالمخزون مثلاً الذي يشتري بقصد البيع وليس للاستخدام بالإنتاج وعند تطبيق هذه الميزة كمعيار ينبغي النظر إلى القصد من الشراء. ف شراء جهاز كمبيوتر لاستخدامه في العمليات المحاسبية يعتبر أصلاً ثابتاً للمشروع، أما إذا كان المشروع يتاجر بأجهزة الكمبيوتر فإن شراء جهاز كمبيوتر بقصد بيعه يعتبر بضاعة اشترت بقصد إعادة بيعها وتحقيق الأرباح. كذلك فإن شراء أراضي بقصد إقامة توسعات مباني المشروع عليها، وتصنف ضمن الاستثمارات طويلة الأجل، فستكون هذه الأرض ضمن الأصول الثابتة وهكذا.

أما الميزة الثانية فهي أن للأصول الثابتة عمراً إنتاجياً لأكثر من فترة مالية واحدة، وهذا ما يجعل الأصول الغير متداولة (الثابتة) تختلف عن الأصول المتداولة مثل المدينون أو أوراق القبض أو التجهيزات المكتبية والتي تستهلك خلال فترة قصيرة أو ينتهي وجودها المادي خلال فترة مالية واحدة.

المحاسبة عن الموجودات غير المتداولة

وبما أن الأصول الثابتة تستخدم بالإنتاج، فلا بد من مقابلة كلفتها مع الإيرادات التي تولدها هذه الأصول مع مراعاة أن هذه الأصول لها عمر إنتاجي يمتد لأكثر من فترة مالية واحدة، لذلك فإن مقابلة كلفتها بإيراداتها ينبغي أن يمتد وفقاً للفترة الزمنية التي تعمل فيها هذه الأصول.

تحديد كلفة الأصل الثابتة:

تسجل الأصول الثابتة بالكلفة عند الحصول عليها وفقاً لمبدأ الكلفة التاريخية Historical Cost Principle والكلفة تشمل على جميع المصاريف الاعتيادية والمعقولة والضرورية لكي يصبح الأصل جاهزاً للعمل، ككلفة شراء الأصل ومصاريف نقله ومصاريف نصبه ومصاريف تشغيله الأولي. فإذا حدث وأن تضرر الأصل خلال فتح أغلفته أو أثناء تنزيهه من الشاحنة فإن تصليح هذا الضرر لا يضاف إلى كلفة ذلك الأصل بل تعتبر مصاريف عادية.

الأراضي Lands

عندما يشتري المشروع أرض لإقامة مباني عليها فإن كلفتها تشمل سعر شراء الأرض ومصاريف السمسرة ومصاريف المساح وجميع المصاريف والضرائب والرسوم القانونية التي تدفع عنها، وكذلك فإن كلفة الأرض تشمل مصاريف تنظيفها وفرزها، والمبالغ التي تدفع للجهات الرسمية مثل شق الطرق العامة، رسوم المجاري والتصريف، وأرصفة المشاة. وقد تشتري الأرض وعليها بناء أو هيكل بناء لذلك فإن كلفتها تشمل مصاريف إزالة هذا المبنى المشيد على الأرض مطروحاً منه أي مبلغ يسترد عند بيع الأنقاض من هذا المبنى الزال.

مثال: اشترت شركة الإسرائ أرضاً لإقامة مخازن الشركة عليها بمبلغ 70000 دينار وتشمل الأرض على مباني قديمة قامت شركة الإسرائ بإزالتها بكلفة بلغت 10000 دينار وقد باعت بعض مخلفات هذه المباني المزالة بمبلغ 2700 دينار وبلغت بقية مصاريف الحصول على هذه الأرض 6000 دينار.

المطلوب: احتساب كلفة الأرض وإثباتها في بالحسابات.

سعر شراء الأرض	7000
صافي كلفة إزالة المباني القديمة (10000-2700)	7300
بقية مصاريف	6000
كلفة الأرض	83300

وتسجل بالقييد الآتي:

83300 أراضي
83300 صندوق

تحسين الأراضي Land Improvements

من المعروف أن الأرض لا تستهلك خلال فترة زمنية محددة لذلك فهي محاسبياً غير قابلة للإهلاك، بينما التحسينات التي تجري عليها مثل السياج، الطرق، الحدائق، نظام الإنارة لها، عمر إنتاجي ويحتاج دائماً إلى الصيانة والتبديل لذلك تحمل على حساب تحسينات الأرض وتخضع للإهلاك خلال عمرها الإنتاجي.

المحاسبة عن الموجودات غير المتداولة

مثال: أنفقت شركة الإسراء مبلغ 25000 دينار على عمل السياج وتبليط المماشي وإنشاء الحدائق داخل الأرض المشتراه نقداً.

25000 تحسينات الأرض

25000 صندوق

Buildings

المباني

إن كلفة المباني يشتمل على كلفة شراءها أو كلفة بناءها. فعند شراء المباني تشتمل الكلفة على سعر الشراء، رسوم السمسرة، الضرائب المدفوعة عن رسوم التملك، وهي كافة المصاريف التي ينفقها المشروع حين أن تصبح المباني جاهزة للاستخدام وفق الغرض الذي اشترت من أجله ويضمنها مصاريف الصيانة الأولية، التجديد، الإنارة، السقوف... الخ.

أما عند قيام المشروع ببناء المباني فإن كلفتها تشمل المواد المستخدمة في البناء وأجور العمال والمصاريف والكلف التي تطلبها العمل لإنشاء هذه المباني، وهذه المصاريف تشتمل على أجور الكهرباء، اهتلاك المكائن المستخدمة، الإنارة، كذلك فإن الكلفة تشمل التصاميم والخرائط، رسوم رخص البناء.... الخ.

Machinery and Equipment

الآلات والمعدات

تشمل كلفة الآلات والمعدات سعر الشراء (مطروحاً منه أي خصومات) ومضاف إليها مصاريف النقل والتأمين أثناء الشحن وضرائب البيع وعمولة وكيل البيع ومصاريف التنصيب والتركيب والتشغيل الابتدائي (قبل

المحاسبة عن الموجودات غير المتداولة

(الخراب) المادي للأصل. وبما أن الإهلاك يعكس كلفة استخدام الأصل فإن مصروف الإهلاك يحتسب فقط عندما يكون الأصل بالاستخدام فعلاً. كذلك فإن القيمة الدفترية للأصل (كلفة الأصل مطروحاً منها الإهلاك المتراكم) قد تختلف عن قيمته السوقية بشكل كلي، وهذا ما يفسر أن بعض المشاريع قد تكون فيها القيمة الدفترية لسيارة يمتلكها المشروع صفرًا ولكنها بنفس الوقت لها قيمة سوقية قد تباع بها.

يستخدم الإهلاك لمختلف أنواع الأصول الثابتة باستثناء الأراضي فهي غير خاضعة للإهلاك، بينما تكون بقية أنواع الأصول الثابتة أصولاً قابلة للإهلاك Depreciable Assets لأن فوائدها للمشروع وقدرتها على إنتاج الإيراد ستتناقص خلال عمرها الإنتاجي.

ومما ينبغي الإشارة إليه أن الإهلاك لا يعني أن المشروع يجمع نقودا في صندوق مستقل وذلك لاستخدامها في استبدال الأصل عندما يستهلك، بل هي عملية غير نقدية تهدف إلى عملية مقابلة مناسبة بين مصروف إهلاك الأصل وبين الإيراد الذي ينتجه الأصل خلال نفس الفترة الزمنية.

ولا بد أن نشير إلى أن الإهلاك قد يحدث أيضاً بسبب التقادم. والتقادم يعني مضي الزمن على الأصل وظهور مخترعات جديدة بحيث يصبح الأصل غير مناسب تكنولوجياً وشكلاً وسعراً بالرغم من بقاءه مادياً. ومثال ذلك أجهزة الكمبيوتر التي كانت تستخدمها الشركات والجامعات في مطلع السبعينات، فهي الآن غير مقبولة حجماً وشكلاً وسعراً بعد ظهور الأجهزة الشخصية، لذلك أصبحت تلك الأجهزة حتى لو كانت جديدة فهي مستهلكة بسبب التقادم.

العوامل التي تحدد قسط الإهلاك

هناك ثلاثة عوامل تؤثر في عملية حساب قسط الإهلاك هي:

1- **الكلفة Cost**: وهي تكلفة الأصل الثابت، وكما ذكرنا سابقاً، تشمل جميع النفقات الضرورية والمعقولة للحصول على الأصل وتهيئته ليكون جاهزاً للتشغيل.

2- **العمر الإنتاجي Useful life**: وهو المدة المخصصة للأصل ليقدم الخدمات المتوقعة منه، لذلك يسمى أيضاً العمر الخدمي Service Life. والعمر الإنتاجي يمكن أن يكون وقتاً كسنوات مثلاً أو وحدات منتجة أو كيلو مترات مقطوعة أو أي مقياس آخر. والعمر الإنتاجي قد يحدده المشروع أو يكون محدد في دليل الأصل (الآلة) من قبل الشركة المصنعة للأصل، وفي كلتا الحالتين فإن هذا العمر هو عمر تخميني أو تقديري.

على أية حال، عند احتساب العمر الإنتاجي التقديري للأصل فإن المشروع ينبغي أن يراعي كل الأمور المتعلقة بالأصل مثل (1) خبرة المشروع من الأصول المشابهة. (2) حالة الأصل في الوقت الحاضر. (3) سياسة الشركة في إجراء الصيانة والتعليقات لأصولها. (4) التوجهات الصناعية والتكنولوجية السائدة حالياً. (5) الظروف المحيطة بالأصل كالحرارة والرطوبة... الخ.

3- **قيمة الخردة أو الأنقاض أو النفاية Salvage value**: وهي قيمة الأصل المقدرة في نهاية عمره الإنتاجي عند بيعه كخردة أو سكراب.

طرق احتساب الإهلاك:

هناك عدة طرق لاحتساب الإهلاك، إلا أن الطرق الأكثر شيوعاً هي:

(1) طريقة القسط الثابت.

(2) طريقة عدد الوحدات المنتجة.

(3) طريقة القسط المتناقص.

(4) طريقة إعداد أرقام السنين.

مثال:

41000	كلفة الأصل
1000	القيمة التقديرية كخردة
5	العمر الإنتاجي المقدر بالسنوات
<hr/>	
100000	العمر الإنتاجي المقدر بالكيلو مترات
<hr/>	

Straight Line Method

طريقة القسط الثابت

تحتسب هذه الطريقة نفس مبلغ مصروف الإهلاك لكل سنة من سنوات العمر الإنتاجي للأصل. ولاحتساب الإهلاك ينبغي أن نعرف كلفة الأصل القابلة للإهلاك Depreciable Cost وهي كلفة الأصل مطروحاً منها قيمة الأصل كخردة، وهي المبلغ الخاضع للإهلاك. أما المرحلة الثانية فتقسم الكلفة القابلة للإهلاك على العمر الإنتاجي للأصل للوصول إلى مصروف الإهلاك السنوي وباستخدام المعلومات الواردة بالمثال:

كلفة الأصل - قيمة

مصرف الإهلاك بالقسط الثابت

الخردة

1000-41000

$\frac{\quad}{5} =$

= 8000 دينار مصرف الإهلاك

ويمكن احتساب نسبة قسط الإهلاك السنوي على شكل نسبة مئوية وذلك

بقسمة 100٪ على عدد سنوات العمر الإنتاجي المقدر للوصول إلى النسبة.

$$\frac{100}{5} = 20\% \text{ نسبة الإهلاك السنوي للأصل}$$

مصرف الإهلاك السنوي بالقسط الثابت = القيمة القابلة للإهلاك ×

نسبة الإهلاك السنوي

$$= 20\% \times (1000 - 41000)$$

$$= 8000 \text{ دينار}$$

وبعد احتساب مبلغ مصرف الإهلاك السنوي، يثبت الإهلاك بالقييد التالي:

8000 مصرف اهلاك الأصل
8000 مجمع اهلاك الأصل

ويستمر تسجيل هذا القيد في نهاية كل سنة من سنوات العمر الإنتاجي

للأصل ما لم يدخل على الأصل أي إضافات أو تخفيضات. ويمكن تصوير

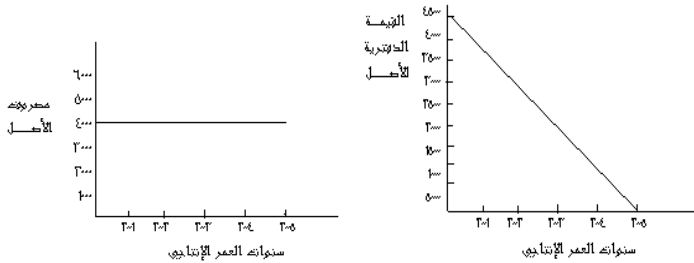
الإهلاك بالقسط الثابت خلال سنوات العمر الإنتاجي للأصل كالآتي:

المحاسبة عن الموجودات غير المتداولة

جدول إهلاك الأصل بطريقة القسط الثابت

التاريخ	الكلفة القابلة للإهلاك	نسبة الإهلاك	مصرف الإهلاك السنوي	مجموع الإهلاك	القيمة الدفترية
2000 / 1 / 1					41000
2000 / 12 / 31	40000	٪20	8000	8000	33000
2001 / 12 / 31	40000	٪20	8000	16000	25000
2002 / 12 / 31	40000	٪20	8000	24000	17000
2003 / 12 / 31	40000	٪20	8000	32000	9000
2004 / 12 / 31	40000	٪20	8000	40000	1000

ونلاحظ أنه وفقاً لطريقة القسط الثابت فإن مبلغ مصرف الإهلاك بقي ثابتاً طول العمر الإنتاجي للأصل (8000) دينار، وتبقى في نهاية العمر الإنتاجي مبلغ الخردة (1000)، بينما كانت القيمة الدفترية للأصل في تناقص سنوي نتيجة للإهلاك.



شكل (1-8)

طريقة عد الوحدات المنتجة Units – of – Production Method

تقوم هذه الطريقة للإهلاك على احتساب عدد الوحدات المنتجة (أو عدد الكيلومترات المقطوعة بالنسبة للسيارات) خلال السنة. فهي تحتسب إهلاكاً ثابتاً لكل وحدة ينتجها الأصل (أو كيلو متر قطعته السيارة) خلال عمره الإنتاجي بالكامل، وتقسم كلفة الأصل القابلة للإهلاك على إجمالي الوحدات التي ينتجها الأصل لاستخراج إهلاك الوحدة الواحدة المنتجة (أو الكيلو متر الواحد) ثم يضرب إهلاك الوحدة الواحدة في عدد الوحدات التي أنتجها الأصل فعلاً خلال السنة للوصول إلى مصروف إهلاك السنة.

ففي مثالنا السابق وبفرض أن الأصل (السيارة) قدر له عمراً إنتاجياً 100000 كيلو متر وأنها قد قطعت في السنة الأولى 20000 كم والثانية 30000 كم والثالثة 25000 كم والرابعة 15000 كم وفي السنة الخامسة قطعت السيارة 10000 كم، فيكون احتساب مصروف الإهلاك السنوي كالتالي:

$$0.4 \text{ دينار} = \frac{1000 - 41000}{100000}$$

مصروف الإهلاك للسنة الأولى: $0.4 \times 20000 = 8000$ دينار

والثانية: $0.4 \times 30000 = 12000$ دينار وهكذا

ويكون قيد إثبات الإهلاك للسنة الأولى كالتالي:

8000 مصروف اهلاك الأصل
8000 مجمع اهلاك الأصل

المحاسبة عن الموجودات غير المتداولة

ويكون جدول الإهلاك بطريقة عدد الوحدات المنتجة كالآتي:

التاريخ	إهلاك الوحدة المنتجة الواحدة	عدد الوحدات المنتجة	الإهلاك السنوي	مجمع الإهلاك	القيمة الدفترية
2000 / 1 / 1					41000
2000 / 12 / 31	0.4	20000	8000	8000	33000
2001 / 12 / 31	0.4	30000	12000	20000	21000
2002 / 12 / 31	0.4	25000	10000	30000	11000
2003 / 12 / 31	0.4	15000	6000	36000	5000
2004 / 12 / 31	0.4	10000	4000	40000	1000

طريقة القسط المتناقص Declining Balance Method

تقوم هذه الطريقة على التعجيل في احتساب الإهلاك للأصل في السنوات الأولى من عمره الإنتاجي، ويتناقص مبلغ هذا الإهلاك كلما استخدم الأصل أكثر خلال عمره الإنتاجي وبالتالي تتناقص القيمة الدفترية للأصل (كلفة الأصل مطروحاً منها مجمع الإهلاك) سنة بعد أخرى.

1- ويحتسب مبلغ الإهلاك السنوي كالآتي:

2- احتساب نسبة الإهلاك وفق القسط الثابت.

3- مضاعفة نسبة إهلاك القسط الثابت للحصول على نسبة الإهلاك بالقسط المتناقص.

استخراج الإهلاك بالقسط المتناقص وذلك بضرب القيمة الدفترية للأصل

في بداية كل سنة في نسبة الإهلاك.

الفصل الثامن

وفي مثالنا السابق فإن مصروف الإهلاك السنوي يكون كالآتي:

$$1 - \text{نسبة الإهلاك وفق القسط الثابت: } \frac{100}{5} = 20\%$$

$$2 - 20 \times 40 = 80\% \text{ نسبة الإهلاك بالقسط المتناقص.}$$

$$3 - 40 \times 41000 = 16400 \text{ دينار مبلغ الإهلاك للسنة الأولى.}$$

ويكون قيد إثبات الإهلاك نهاية السنة الأولى من عمر الأصل كالآتي:

16400 مصروف إهلاك الأصل
16400 مجمع إهلاك الأصل

ومما ينبغي ملاحظته أنه وفقاً لطريقة القسط المتناقص فإنه لا يتم طرح قيمة الخردة من كلفة الأصل بل يتم طرح مجمع الإهلاك سنوياً بمقدار رصيده كما في الطرق السابقة.

جدول إهلاك الأصل بطريقة القسط المتناقص

التاريخ	القيمة الدفترية أول المدة	نسبة الإهلاك	مصروف الإهلاك السنوي	مجمع الإهلاك	القيمة الدفترية آخر المدة
2000 / 1 / 1					41000
2000 / 12 / 31	41000	40%	16400	16400	24600
2001 / 12 / 31	24600	40%	9840	26240	14760
2002 / 12 / 31	14760	40%	5904	32144	8856
2003 / 12 / 31	8856	40%	3542	35686	5314
2004 / 12 / 31	5314	----	1000	40000	1000

الإهلاك في السنة الأخيرة تم تعديله لكي يخفض نسبة الأصل لتصل إلى قيمة الخردة وهي 1000 دينار.

المحاسبة عن الموجودات غير المتداولة

طريقة مجموع أرقام السنين:

يقصد بمجموع أرقام السنين هو جمع أرقام سنوات العمر الإنتاجي للأصل
فإذا كان أصل عمره أربعة سنوات فإن:

$$\text{مجموع أرقام السنين} = 1 + 2 + 3 + 4 = 10$$

ويحتسب قسط الاهتلاك كالتالي:

$$\text{قسط الاهتلاك} = \text{كلفة الأصل} - \text{الأنقاض} \times \frac{\text{معكوس رقم السنة المحسوب لها اهتلاك}}{\text{مجموع أرقام السنين}}$$

ففي المثال السابق اهتلاك السنة الأولى للأصل هو:

$$16000 = \frac{4}{10} \times 1000 - 41000$$

وللسنة الثانية:

$$12000 = \frac{3}{10} \times 1000 - 41000$$

وهكذا لبقية السنوات.

الاستغناء عن الأصول الثابتة Disposing of Plant Assets

يتم الاستغناء عن الأصول الثابتة لعدة أسباب منها أن يكون الأصل قد استهلك أو تقادم أو بسبب التغير في خطط المشروع وأياً كانت الأسباب، فإن أشكال الاستغناء عن الأصول الثابتة ثلاثة هي:

Discarding Plant Asset شطب (تخريد) الأصل الثابت

وعليه أن يتم شطب الأصل إما في نهاية عمر الإنتاجي أو قبل نهاية عمره الإنتاجي ولأي سبب وذلك يجعله خردة. ويتم ذلك محاسبياً بجعل مجمع إهلاك الأصل مديناً لإقفاله وإزالته من الحسابات، والأصل دائناً لنفس السبب.

فلو فرضنا أن آلة كلفتها 6000 دينار وليس لها قيمة خردة ومجمع إهلاكها بلغ 6000 دينار في تاريخ الاستغناء. فإن قيد الاستغناء سيكون:

6000 مجمع إهلاك آلة
6000 آلة
<u>شطب آلة اهلكت بالكامل</u>

ولو فرضنا أنه تم شطب الآلة قبل نهاية عمرها الإنتاجي التي كان مجمع إهلاكها 3600 دينار. سيكون قيد الاستغناء:

3600 مجمع إهلاك آلة
2400 خسائر شطب آلة
6000 آلة

Selling of Plant Asset بيع الأصول الثابتة

قد يقوم المشروع ببيع الأصل الثابت لأي سبب كان أثناء فترة عمره الإنتاجي وبمقابل محدد (إما نقداً أو بورقة قبض أو بالأجل). وفي جميع الحالات ينبغي على المشروع معرفة إذا كانت عملية البيع قد تمت بربح أو بخسارة أو أنها

المحاسبة عن الموجودات غير المتداولة

متساوية. ولمعرفة ذلك ينبغي على المشروع مقارنة قيمة البيع مع القيمة الدفترية للأصل (كلفة الأصل مطروحاً منها مجمع إهلاك الأصل حتى تاريخ البيع). فإذا كان سعر بيع الأصل أكبر من قيمته الدفترية فإن المشروع قد حقق ربحاً، وإذا كان العكس، أي أن سعر البيع أقل من القيمة الدفترية للأصل فإن المشروع قد حقق خسارة.

ففي مثالنا السابق وبفرض أن المشروع قد باع الآلة التي كلفتها 6000 دينار ومجمع إهلاكها 4200 دينار بمبلغ 1800 دينار فإن قيد البيع سيكون:

1800 صندوق (أو بنك أو مدينون أو أ.ق)
4200 مجمع إهلاك الآلة
6000 آلة
<u>بيع الآلة نقداً</u>

في عملية البيع السابقة لم يحقق المشروع فيها لا ربح ولا خسارة وذلك أن سعر البيع (1800) يساوي القيمة الدفترية للآلة (6000 - 4200 = 1800). أما إذا باع المشروع الآلة المذكورة بمبلغ 2000 دينار فإن القيد سيكون:

2000 صندوق (أو بنك أو مدينون أو أ.ق)
4200 مجمع إهلاك الآلة
6000 آلة
200 مكاسب بيع موجودات ثابتة (آلة).

وللتحقق من المكاسب نرى أن:

القيمة الدفترية 1800 أقل من سعر البيع 2000 = 200 أرباح

أما إذا افترضنا أن المشروع باع هذه الآلة بمبلغ 1200 دينار فإن قيد البيع

سيكون:

1200 صندوق (أو بنك أو مدينون أو أ.ن)
4200 مجمع اهتلاك الآلة
600 خسائر بيع موجودات ثابتة (آلة).
6000 آلة

وللتحقق: القيمة الدفترية أكبر من سعر البيع 1200 = 600 خسارة

استبدال (مبادلة) الأصول الثابتة Exchange of Plant Assets

قد يرغب المشروع في مبادلة أصل ثابت بأصل آخر وذلك للتخلص من الأصل القديم. ويمكن أن يتم استبدال أصل بأصل مشابه له كأن يتم مبادلة آلة بألة أخرى أو سيارة بسيارة أخرى، أو يستبدل الأصل بأصل آخر غير مشابه كأن يتم استبدال آلة بأرض أو مبنى بشاحنة... إلخ. وعند المبادلة (كما في جميع حالات الاستغناء) يجب إثبات إهلاك الأصل حتى تاريخ الاستبدال (الاستغناء).

استبدال الأصول المتشابهة Exchange of Similar Part Assets

عند استبدال الأصول المتشابهة تتبع نفس القاعدة السابقة أي إثبات إهلاك الأصل المستبدل حتى تاريخ الاستبدال، وثم إثبات قيد الاستبدال. كما في عملية

المحاسبة عن الموجودات غير المتداولة

بيع الأصول الثابتة، فإن نتيجة عملية الاستبدال قد تكون بربح أو بخسارة للمشروع، ولمعرفة ذلك في هذه المرحلة ينبغي مقارنة كلفة الأصل الجديد مع القيمة الدفترية للأصل القديم.

ففي مثالنا السابق لو تم استبدال الآلة التي كلفتها 6000 دينار ومجمع إهلاكها 4200 دينار بألة أخرى مشابهة لها جديدة كلفتها 1500 دينار فإن قيد الاستبدال سيكون كالآتي:

1500 آلة (جديدة)
4200 مجمع إهلاك آلة (القديمة)
300 خسائر استبدال أصول ثابتة (آلة)
6000 آلة (قديمة)
استبدال الآلة القديمة بألة جديدة بخسارة

وللتحقق من هذه الخسارة نتيجة الاستبدال، نقارن كلفة الآلة الجديدة مع القيمة الدفترية للآلة القديمة، فإذا كانت كلفة الآلة الجديدة أكبر من القيمة الدفترية للآلة القديمة فإن نتيجة الاستبدال ستكون خسارة.

كلفة الآلة الجديدة 1500

يطرح: القيمة الدفترية للآلة القديمة

كلفة الآلة القديمة 6000

مجمع إهلاك الآلة القديمة 4200

القيمة الدفترية للآلة 1800

خسائر استبدال آلة (300)

ولو حصل العكس أي كانت كلفة الآلة الجديدة المشابهة 2200 دينار فسيكون قيد الاستبدال كالاتي:

1800 آلة (جديدة)
4200 مجمع اهتلاك الآلة (القديمة)
6000 آلة (قديمة)
<u>استبدال الآلة بآلة جديدة كلفتها الفعلية 2200</u>

وللتحقق من المكاسب المتحققة نقارن القيمة الدفترية للآلة القديمة مع كلفة الآلة الجديدة وكالاتي:

2200	كلفة الآلة الجديدة
6000	يطرح: كلفة الآلة القديمة
4200	مجمع إهتلاك الآلة القديمة
<u>1800</u>	القيمة الدفترية للآلة القديمة
400	مكاسب متحققة نتيجة الاستبدال

نلاحظ أن نتيجة استبدال الآلة القديمة بآلة جديدة مشابهة لها كانت مكسبا مقداره 400 دينار، إلا أن هذه الأرباح لا تظهر بل تخفض بها كلفة الآلة الجديدة (أي تمتص absorb)، لتدخل الآلة الجديدة إلى الحسابات بكلفتها مطروحاً منها الربح الذي تحقق نتيجة الاستبدال. هذا ما نصت عليه المعايير المحاسبية⁽¹⁾،

(1) الرأي رقم (29)، مجل معايير المحاسبة المالية، 1973.

المحاسبة عن الموجودات غير المتداولة

حيث لا يعترف بالمكاسب المتحققة نتيجة استبدال الأصول الثابتة المتشابهة بل تتمص من كلفة الأصل الجديد.

كلفة الآلة الجديدة 2200

يطرح: أرباح متحققة نتيجة الاستبدال 400

المبلغ الذي سيدخل على الآلة 1800

الجديدة إلى الحسابات

مثال: في 1 / 1 / 2005 تمتلك شركة النور أثاثاً - كلفته 12000 دينار ومجمع إهلاكه 4800 دينار. وتمتلك أيضاً معدات مناوله ميكانيكية كلفتها التاريخية 7800 دينار ومجمع إهلاكها 3120 دينار.

باعت الأثاث بمبلغ 5250 واستلمت 4000 دينار نقداً وكمبيالة بالمتبقي تستحق بعد شهر.

أ- استبدلت الشركة معدات المناولة بأخرى مشابهة لها كلفتها 4600 دينار.

ب- بافترض أن الشركة استبدلت معدات المناولة بأخرى مشابهة لها كلفتها 5200 دينار.

المطلوب: إثبات ما سبق بحسابات الشركة.

4000 صندوق	-1
1250 أ.ق	
4800 مجمع اهتلاك أثاث	
1950 خسائر بيع موجودات ثابتة (أثاث)	
12000 خسائر بيع موجودات ثابتة (أثاث)	
<u>بيع أثاث</u>	
4600 معدات مناولة (جديدة)	-2-أ
3120 قيمة اهتلاك معدات مناولة (القديمة)	
80 خسائر استبدال موجودات ثابتة (معدات مناولة) (جديدة)	
7800 معدات مناولة	
<u>استبدال معدات المناولة بأخرى مشابهة وتحقق خسارة</u>	

التحقق:

القيمة الدفترية للمعدات القديمة: $4680 = 3120 - 7800$

4600 كلفة المعدات الجديدة:

(80) خسائر استبدال

4680 معدات مناولة (جديدة)	ب-
3120 مجمع اهتلاك معدات مناولة (القديمة)	
7800 معدات مناولة (جديدة)	

التحقق:

القيمة الدفترية للمعدات القديمة : $4680 = 3120 - 7800$

كلفة المعدات الجديدة: 5200

مكاسب استبدال (520)

القيمة التي دخلت بها المعدات الجديدة للحسابات: $4680 = 520 - 5200$ دينار

استبدال الأصول غير المتشابهة Exchange of Dissimilar Assets

قد يستبدل المشروع أصلاً معيناً بأصل آخر غير مشابه له، كأن يستبدل شاحنة بآلة أو أثاثاً بمعدات... الخ. ويتم هنا الاعتراف بجميع النتائج التي قد تترتب عن عملية الاستبدال كالمكسب والخسارة.

مثال: استبدال المشروع شاحنة كلفتها 9500 دينار ومجمع إهلاكها في تاريخ الاستبدال 1900 دينار، تم استبدالها بأثاث تبلغ قيمته 6000 دينار.

6000 أثاث
1900 مجمع إهلاك شاحنة
1600 خسائر استبدال أصول ثابتة
9500 شاحنة
<u>استبدال شاحنة بأثاث</u>

ولو فرضنا أن قيمة الأثاث الجديد يبلغ 7600 دينار فسيكون القيد:

7600 أثاث
1900 مجمع اهتلاك شاحنة
9500 شاحنة
<u>استبدال شاحنة بأثاث</u>

أما إذا كانت قيمة الأثاث 8000 دينار فسيكون القيد:

8000 أثاث
1900 مجمع اهتلاك شاحنة
9500 شاحنة
400 مكاسب استبدال أصول ثابتة
استبدال شاحنة بأثاث

نرى أن في حالة استبدال الأصول غير المتشابهة وتحقيق مكاسب نتيجة ذلك فإنه يتم الاعتراف بتلك المكاسب.

أسئلة الفصل الثامن

- س1: ما الأصول الغير متداولة (الثابتة) وما هي ميزاتها؟
- س2: كيف تتجدد كلفة الأصل الثاني؟
- س3: هل تختلف طريقة احتساب كلفة الأصول الثابتة بعضها عن الآخر؟
- س4: ما الإهلاك، ولماذا يحتسب وكيف؟
- س5: بين العوامل التي تحدد قسط الإهلاك؟
- س6: ما طرق احتساب الإهلاك؟
- س7: بين أشكال الاستغناء عن الأصول الثابتة؟
- س8: 1990 / 1 / 2 اشترت شركة الشروق آلة بمبلغ 6500 دينار، وتمتلك بطريقة القسط الثابت خلال عمرها الإنتاجي البالغ 10 سنوات، وقدرت القيمة المتبقية من هذه الآلة في نهاية العشرة سنوات 500 دينار.
- في 1 / 10 / 1997 قررت الشركة الاستغناء عن هذه الآلة.
- المطلوب:** أثبت ما سبق إذا علمت أن الشركة:
- قررت شطب هذه الآلة في التاريخ أعلاه.
- قررت الشركة بيع هذه الآلة بمبلغ 1100 دينار نقداً.
- قررت الشركة بيع هذه الآلة بمبلغ 2300 دينار نقداً.

س9: في 1/5/1995 اشترت شركة سامر مكائن سعرها المعلن 17000 دينار بنخصم تجاري 10٪ على السعر المعلن. وقد أنفقت على هذه المكائن مبلغ 2700 دينار لتصبح جاهزة للعمل، وقدر عمرها الإنتاجي عشرة سنوات على أن تباع في نهاية عمرها الإنتاجي بمبلغ 1000 دينار، وتهلك بالقسط المتناقص. في 1/4/98 باعت الشركة هذه المكائن بمبلغ 7500 نقداً.

المطلوب: إثبات ما سبق بالسجلات حتى بيع المكائن أو وضح كيفية التحقق من ذلك.

س10: في 15/6/1999 اشترت شركة الفادي ماكينة بمبلغ 19000 دينار وأنفقت عليها 3000 دينار كي تصبح جاهزة للاستخدام، على أن تباع كخردة في نهاية عمرها الإنتاجي البالغ 8 سنوات بمبلغ 2000 دينار. فإذا علمت أن مجموع ما تنتجه هذه الماكينة طوال عمرها الإنتاجي هو 50000 قطعة، وأن الشركة تستخدم طريقة عدد الوحدات المنتجة للإهلاك، وقد أنتجت هذه الماكينة عام 1999 4000 قطعة، و عام 2000 10000 قطعة. وتم استبدالها في 15/5/2001، حيث كانت قد أنتجت حتى هذا التاريخ لعام 2001 1500 قطعة، وتم استبدالها بمكائن جديدة بسعر 15000 دينار.

المطلوب: إثبات قيد بيع الماكينة بالسجلات.

س11: في 2/1/2000 بلغت تكلفة مباني اشترتها الشركة لإقامة مكاتبها عليها 60000 دينار، على أن تستهلك بنسبة 5٪ سنوياً (قسط ثابت).

في 1/7/2002 استبدلت الشركة هذه المباني بأخرى مشابهة وفي موقع آخر كان سعرها المعلن 55000 دينار.

المحاسبة عن الموجودات غير المتداولة

س12: كان رصيد السيارات في 2 / 1 / 2001 مبلغ 42500 دينار والقيمة المقدر للخردة 2500 دينار وتمتلك بنسبة 10٪ سنوياً بطريقة القسط المتناقص.

في 2 / 1 / 2003 استبدلت الشركة السيارات بقطعة أرض لإقامة مكاتب الشركة عليها وقيمتها 42000 دينار.

المطلوب: إثبات ما سبق.

س13: بلغت القيمة الدفترية لآلة 9000 دينار في 31 / 12 / 2004 ورصيح مجمع إهلاكها 4000 دينار، حيث كان متوقعا لها عند شرائها في 1 / 1 / 2004 أن تعمل لمدة 5 سنوات وتباع كخردة في نهاية عمرها الإنتاجي بمبلغ 1000 دينار.

في 2 / 1 / 2006 استبدلت هذه الآلة بأخرى جديدة مشابهة لها وكان سعرها بفاتورة الشراء 9000 دينار وبخصم تجاري 10٪.

المطلوب: إثبات ما سبق عند استبدال الآلة.

س14: / 1 / 2006 لدى إحدى الشركات 3 حافلات نقل ركاب صغيرة الحجم كانت الشركة قد اشترتهم في 1 / 1 / 2000 بمبلغ 30000 دينار وبأسعار متساوية، من شركة كيا موتورز وذلك لاستخدامهم في نقل موظفي الشركة، وقدر عمرهم الإنتاجي 10 سنوات. وفي نفس التاريخ أعلاه:

قامت الركة بشطب الحافلة الأولى نتيجة لتعرضها لحادث بحيث أصبحت غير صالحة للاستخدام.

باعت الحافلة الثانية بمبلغ 5500 دينار بشيك أودع بالحساب الجاري.

أفرض أولاً: أن الشركة استبدلت الحافلة الثالثة بأخرى مشابهة لها سعرها 5000 دينار.

ثم أفرض ثانياً: أن الشركة استبدلت الحافلة الثانية بأخرى مشابهة لها سعرها 3850 دينار.

المطلوب: إثبات ما سبق بحسابات الشركة.

س15: استبدلت إحدى الشركات آلات كلفتها 7250 دينار كانت قد اشترت بتاريخ 1/1/2002 وتمتلك بنسبة 10٪ سنوياً قسط ثابت، بشاحنة كلفتها 4900 دينار.

المطلوب: إثبات ما سبق بحسابات الشركة.

الفصل التاسع

المحاسبة عن المطلوبات والرواتب

9

الأهداف التعليمية

- 1- بعد دراسة هذا الفصل ينبغي أن تكون قادرا على:
- 2- معرفة مفهوم المطلوبات وأنواعها.
- 3- كيفية معالجة وتسجيل المطلوبات بالسجلات المحاسبية.
- 4- التعرف على كيفية تسجيل الرواتب والأجور والاستقطاعات الخاصة بها.

الفصل التاسع

المحاسبة عن المطلوبات والرواتب

Accounting for Liabilities & Payroll

المطلوبات أو الخصوم: وتمثل ديون أو مطالبات على الشركة تسديدها إلى الغير إما نقداً أو على شكل سلع أو خدمات، وتصنف إلى التزامات قصيرة الأجل، وهي التي تسدد خلال سنة أو أقل والتزامات طويلة الأجل وهي التي تسدد خلال أكثر من سنة، وتكون الالتزامات بطبيعتها دائنة.

الرواتب والأجور: هي المبالغ التي تدفع إلى العاملين بالشركة على اختلافهم وحسب طريقة الدفع المناسبة للشركة.

المطلوبات:

أولاً: الدائنون Accounts Payable

وهم على نوعين إما أشخاص (أفراد) أو شركات وينشأ حساب الدائنون نتيجة شراء سلع أو الحصول على خدمات من الغير على الحساب أي لا يتم دفع قيمة السلع أو الخدمات فوراً، كشراء مواد أولية، خامات، قرطاسية، تجهيزات مختلفة، ويظهر حساب الدائنون في الميزانية بالجانب الدائن منها.

مثلاً: عند شراء خامات / أو سلع من الغير على الحساب (بالأجل)

دائنون	××× مشتريات
××× مشتريات	××× دائنون وعند سداد حساب الدائنون نقداً
	××× دائنون ××× الصندوق

Notes Payable

ثانياً: أوراق الدفع

وهي عبارة عن محرر من شخص (الساحب) يتضمن بتعهد محرره بدفع مبلغ معين عند الاطلاع أو في تاريخ معين لأمر الساحب أو شخص ثالث هو المستفيد.

وتمثل وعد من قبل الشركة إلى الغير بسداد المبلغ وتستخدم في حالة عدم المعرفة التامة بين البائع والمشتري وفي أحيان كثيرة تحسب فائدة على قيمة ورقة الدفع حسب مدتها.

مثلاً: شراء بضاعة بمبلغ 4000 دينار بورقة دفع تستحق بعد 3 أشهر بفائدة 5٪.

أوراق دفع	4000 مشتريات
4000 مشتريات	4000 أوراق دفع

وعند سدادها بعد أربعة أشهر كالاتي:

$$50 \text{ دينار فائدة} = 400 \times \frac{3}{12} \times 5\%$$

4000 أوراق دفع
50 فائدة أوراق دفع
4050 مشتريات

Sales Tax Payable

ثالثاً: ضريبة المبيعات المستحقة

تفرض الجهات الضريبية على الشركات ضريبة المبيعات على السلع والخدمات التي تتعامل بها الشركة وتفرض كنسبة مئوية من سعر السلع المباعة أو الخدمات المقدمة وتكون الشركة بهذه الحالة مدينة إلى الجهة الضريبية تحت حساب ضريبة المبيعات المستحقة.

مثال: تم بيع بضاعة بمبلغ 7000 دينار نقداً وأن ضريبة المبيعات كانت 3٪.

7000 صندوق	ضريبة مبيعات مستحقة
6790 مبيعات	210 صندوق
210 ضريبة المبيعات المستحقة	

وإذا كانت الشركة خادمة تقدم خدمات للغير مثل شركات السياحة والفنادق.

صندوق
إيراد خدمات فندقية
ضريبة مبيعات مستحقة

رابعاً: المصاريف المستحقة Accrued Expenses

وهي مصاريف استحققت على الشركة خلال الفترة المالية إلا أن الشركة لم تسدها بعد إلى الغير مثل مصاريف الماء، الكهرباء، الهاتف، الإعلان.

مثال: ورد إشعار في شركة الإعلانات يفيد بأن قائمة إعلانات بمبلغ 300 دينار لم تسدد من قبل الشركة.

300 إعلانات مستحقة	300 إعلانات مستحقة
300 إعلانات	

وعند دفع نصفها

أوراق دفع	150 إعلانات مستحقة
300 إعلانات	150 صندوق
150 صندوق	
150 رصيد	
<u>300</u>	<u>300</u>

ويبقى 150 دينار دين على الشركة ويظهر الآتي:

فالمصاريف المستحقة تمثل ديون أو التزام على الشركة.

المحاسبة عن المطلوبات والرواتب

خامساً: إيرادات مستلمة مقدماً Unearned Revenues

وهي مبالغ يتم تحصيلها (استلامها) مقدماً من الغير على أن تنجز للشركة خدمات أو تقدم سلع بالمستقبل.

مثال: استلمت الشركة 450 دينار عن أجور خدمات سياحية.

450 صندوق
450 إيرادات خدمات سياحية مستلم مقدماً

وعند إنجاز جزء من الخدمات السياحية بمقدار 350 دينار فإن القيد يكون

350 إيراد خدمات سياحية مستلمة مقدماً
350 إيراد خدمات سياحية

ويبقى 100 دينار إيراد مستلم مقدماً وهو التزام (دين) على الشركة.

سادساً: التزامات احتمالية Contingent Liabilities

وهي ديون على الشركة لكن طبيعة هذه الديون احتمالية أي قد تسددها الشركة بالمستقبل أو جزء منها أو لا تسددها تعتمد على حصول أحداث بالمستقبل مثل الكفالات (الضمان) التي تقدمها العديد من الشركات التجارية للأجهزة التي تتعامل بها مثل الخلويات، الثلاجات، التلفزيونات... الخ.

فعندما تباع الشركة مثل هذه الأجهزة مع كفالة بها لمدة معينة 6 أشهر أو سنة فإنها تتوقع أن يقوم المشتري بإعادة بعض الأجهزة لتبديلها أو تصليحها في الغالب ففي هذه الحالة تخصم الشركة نسبة مئوية معينة من مبيعات الأجهزة

مقابل تغطية تكاليف إصلاح الأجهزة أو استبدالها وتسمى هذه النسبة مصروفات الضمان وينشأ حساب مقابل لها يسمى مخصص مصروفات الضمان.

مثال: باعت الشركة 1000 جهاز خلوي بسعر الجهاز 70 دينار مع ضمان لمدة سنة وتتوقع الشركة 5٪ من الأجهزة ستعاد إليها لوجود أعطال بها يتطلب تصليحها مبلغ 5 دنانير لكل جهاز يكون الحساب.

$$1000 \text{ جهاز} \times 70 \text{ دينار} = 70000 \text{ دينار قيمة الأجهزة المباعة}$$

$$1000 \text{ جهاز} \times 5\% \text{ الأجهزة المتوقع إعادتها} = 50 \text{ جهاز}$$

$$50 \text{ جهاز} \times 5 \text{ دنانير} = 250 \text{ دينار تكاليف تصليح (كلفة الكفالة)}$$

قيد البيع:

70000 صندوق
70000 مبيعات
ضريبة الدخل المستحقة
××× ضريبة الدخل

قيد الكفالات:

250 مصاريف الكفالات
250 مخصص مصاريف الكفالات

وهذا المخصص هو التزام على الشركة.

مخصص مصاريف الكفالات

250 مصاريف كفالات

ولو افترضنا أنه أعيد 10 أجهزة منهم تصليحها بـ 50 دينار

50 مخصص مصاريف الكفالات

50 صندوق

سابعاً: ضريبة الدخل المستحقة Income Tax Payable

تدفع الشركات ضريبة الدخل على نشاطها، والضريبة تستحق عندما تحقق

الشركة أرباح فقط. وعندما تدفع الضريبة يكون القيد:

أما في حالة استحقاق الضريبة ولم تدفعها الشركة فيكون القيد الآتي:

×× ضريبة الدخل

×× ضريبة الدخل المستحقة

وضريبة الدخل المستحقة هي دين (التزام) على الشركة يتم دفعه لاحقاً.

الرواتب والأجور Payroll

تقوم كل الشركات بتشغيل عاملين لديها وتدفع مقابل ذلك رواتب وأجور ومخصصات ومكافآت وحوافز وغيرها.

وتتطلب القوانين المختلفة أن تقوم الشركة بإعداد سجلات بالعاملين والاحتفاظ بها وعلى الشركة أن تدفع عن العاملين ضمان اجتماعي وتأمين صحي أو ضريبة الدخل ويتم اقتطاعها من الرواتب وبقية الأجور المستحقة لهم.

وتمثل الرواتب والأجور أحد العناصر الكبيرة في هيكل التكاليف للعديد من الشركات مثل الشركات الخدمية إذ إن أكبر المصاريف المصنفة لديها عادة هو الحوافز والمكافآت والتعويضات المدفوعة للعاملين وتوجد ثلاثة أنواع من الالتزامات المتعلقة بالرواتب وهي:

1- الرواتب والأجور المستحقة للعاملين.

2- المبالغ التي تدفعها الشركة نيابة عن العاملين.

1- الرواتب والأجور المستحقة للعاملين

وتوجد عدة طرق للمحاسبة عليها ودفعها إلى العاملين سواء كانت يومياً أو أسبوعياً أو شهرياً فيكون قيد الرواتب بالسجلات كالآتي:

رواتب وأجور
رواتب وأجور مستحقة
<u>قيد استحقاق الرواتب والأجور</u>

وعندما تدفع للعاملين:

رواتب وأجور مستحقة
صندوق
<u>المبالغ التي تدفعها الشركة نيابة عن العاملين</u>

المحاسبة عن المطلوبات والرواتب

وتمثل اقتطاعات من الرواتب والأجور تقوم بها الشركة لكي تسددها إلى مؤسسة الضمان الاجتماعي أو شركات التأمين أو ضريبة دخل العاملين أو غيرها.

وهذه الاقتطاعات تكون إما بنسب مئوية من الراتب أو مبلغ محدد حسب القوانين والتعليمات. ويكون القيد المحاسبي كالآتي:

6000 رواتب وأجور
400 ضريبة دخل
120 ضمان اجتماعي
50 تأمين صحي
5430 رواتب مستحقة
<u>تسجيل قيد الرواتب لشهر ...</u>

بعد ذلك تقوم الشركة بتحويل المبالغ المقتطعة من العاملين إلى الضريبة والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي.

أسئلة الفصل التاسع

- س1: ماذا نعني بالمطلوبات؟
- س2: بين أنواع الدائنين
- س3: ما هي أوراق الدفع؟
- س4: كيف تعالج ضريبة المبيعات المستحقة؟
- س5: كيف تميز بين المصروفات المدفوعة مقدما والمصروفات المستحقة؟
- س6: كيف تميز بين الإيرادات المستلمة مقدما والإيرادات المستحقة؟
- س7: ما هي أسباب تكوين الالتزامات الاحتمالية؟
- س8: بلغ رصيد إيراد الأوراق المالية في الدفاتر 480 دينار وتبين عند الجرد أن ما يخص العام الحالي هو 380 دينار وعليه يكون الجانب الدائن من قيد التسوية هو:
- أ- إيراد أوراق مالية مستحقة 380
- ب- إيراد أوراق مالية مستحقة 100
- ج- إيراد أوراق مالية مستلمة مقدما 100
- د- إيراد أوراق مالية مستلمة مقدما 380
- س9: تقوم شركة هاني بدفع الأجور يوم الخميس من كل أسبوع بمبلغ 420 دينار عن أيام السبت والأحد والاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس وقد انتهت السنة المالية يوم الثلاثاء فان الطرف المدين من قيد التسوية هو:

المحاسبة عن المطلوبات والرواتب

أ- أجور عمال مدفوعة مقدما 140

ب- أجور عمال 280

ج- أجور عمال مستحقة 280

د- أجور عمال 140

س10: الأرصدة الآتية من سجل الأستاذ.

الحساب	قبل التسوية	بعد التسوية	الحساب	قبل التسوية	بعد التسوية
أجور نقل للداخل	10000	12000	نقل للخارج	5000	4000
إعلان	6000	7500	فوائد مكتسبة	10000	13000
رواتب	12000	15000	فوائد بنك	100	200
إيجار	900	800	نقل للداخل مستحقة	---	2000
نقل للخارج مقدما	--	1000	إعلان مستحق	---	1500
فوائد بنك مستحقة	--	100	رواتب مستحقة	---	100
إيراد عقار	--	600	-----	---	---

المطلوب : إجراء قيود التسوية اللازمة

س11: الآتي الأرصدة المستخرجة من سجلات احد الشركات والمطلوب إجراء

قيود التسوية اللازمة.

الحساب	1/1	المدفوع/ المحصل خلال السنة	12/31
مصاريف عامة	100	250	600
م. بيع مقدما	200	200	500
فوائد دائنة مستحقة	100	150	50
إيراد عقار مستلم مقدما	10	320	50

الفصل التاسع

س12: الآتي البيانات الخاصة بأحد الشركات، والمطلوب إجراء قيود التسوية اللازمة.

المستحق ما يخص السنة	المسدد/المستلم خلال السنة	أول السنة	الحساب
300	400	150	إيراد عقار مستلم مقدما
400	750	250	إعلان مستحق
350	280	120	فوائد مدينة مدفوعة مقدما

الفصل العاشر

الأخطاء المحاسبية وتصحيحها

10

الأهداف التعليمية

بعد دراسة هذا الفصل ينبغي أن تكون قادراً على معرفة:

- 1- أسباب نشوء الأخطاء المحاسبية
- 2- أنواع الأخطاء المحاسبية
- 3- كيفية تصحيح الأخطاء المحاسبية

الفصل العاشر

الأخطاء المحاسبية وتصحيحها

الخطأ المحاسبي:

هو الخطأ الذي يرتكبه المحاسب عند تبويب او تصنيف عناصر القوائم المالية أو تسجيلها في اليومية أو عند ترحيلها إلى الأستاذ ويتم اكتشافه لاحقاً من خلال المراجعة او عدم تطابق ميزان المراجعة.

أنواع الأخطاء:

تقسم الأخطاء المحاسبية إلى مجموعتين أساسيتين:

أولاً: أخطاء في التسجيل باليومية:

وتشمل الأخطاء التي تحدث عند تسجيل العمليات المالية في دفتر اليومية. ومنها أخطاء ينعكس أثرها على توازن ميزان المراجعة، وأخطاء ليس لها اثر على توازن ميزان المراجعة وأخطاء التسجيل هي:

أ- خطأ في تسجيل قيمة العملية.

ب- خطأ في تسجيل اسم الحساب.

ج- أخطاء الحذف

د - أخطاء فنية.

ثانياً: أخطاء الترحيل إلى حسابات الأستاذ:

وهي الأخطاء التي تحدث عند ترحيل الحسابات من اليومية إلى الأستاذ أو عند ترصيد حسابات الأستاذ وهذه الأخطاء منها ما ينعكس أثره على توازن ميزان المراجعة، ومنها ما ليس له اثر على توازن ميزان المراجعة تشمل الآتي:

- أ- خطأ في ترحيل قيمة العملية المسجلة.
- ب- خطأ نتيجة الترحيل إلى الجانب العكسي من الحساب.
- ج- خطأ نتيجة الترحيل إلى حساب غير الحساب الصحيح.
- د- خطأ نتيجة عدم ترحيل احد طرفي القيد.
- هـ- خطأ في ترصيد الحساب.

ثالثاً: أخطاء لا يظهرها الميزان:

وهي الأخطاء التي تحدث وليس لها اثر في توازن ميزان المراجعة بمعنى أن هذه الأخطاء رغم حدوثها، فأن ميزان المراجعة يبقى مجموع الأرصدة المدينة مساويا لمجموع الأرصدة الدائنة وهذه الأخطاء الآتية:

- أ- الأخطاء الناتجة من الترحيل إلى حساب غير الحساب الصحيح.
- ب- أخطاء الحذف
- ج- الأخطاء المتكافئة
- د - الأخطاء الفنية.

رابعاً: أخطاء يظهرها ميزان المراجعة:

وتشمل الأخطاء التي ترتكب إما بمعرفة موظفي الشركة أو بمعرفة المدقق الخارجي (مراقب الحسابات) وذلك في حالة المشروعات التي تستعين بخدمات المراجع الخارجي ويدل عدم توازن ميزان المراجعة على وجود خطأ (أو أخطاء) في إثبات العمليات بالدفاتر المحاسبية - ويتتج عدم توازن ميزان المراجعة من اختلاف مجموع الأرصدة المدينة عن مجموع الأرصدة الدائنة في الميزان.

اكتشاف الأخطاء المحاسبية

لاكتشاف الأخطاء في حالة عدم توازن ميزان المراجعة، فإنه يتم مراجعة العمليات بطريقة عكسية للطريقة التي تم بها إدخال هذه العمليات في الدفاتر المحاسبية ومن المعروف أن إدخال العمليات للدفاتر المحاسبية يبدأ بتسجيلها من واقع المستندات بدفتر اليومية ثم ترحيلها إلى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ وترصيدا، ثم إعداد ميزان المراجعة تمهيداً لإعداد الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي وبالتالي فإن اكتشاف الأخطاء يتطلب إتباع الخطوات التالية:

- 1- مراجعة جانبي ميزان المراجعة مراجعة حسابية للتأكد من صحة التجميع.
- 2- إذا كان الفرق في الميزان يساوي ضعف أحد الأرصدة الواردة بالميزان، فإنه يجب التأكد من صحة وضع رصيد الميزان، بمعنى التأكد من أن الرصيد إذا كان دائناً، أو مديناً هل وضع في الجانب الصحيح من الأرصدة بالميزان وذلك لان وضع قيد حساب دائن في جانب الأرصدة المدينة بالميزان يؤدي

الأخطاء المحاسبية وتصحيحها

إلى فرق في مجموع الأرصدة المدينة بالميزان، يساوي ضعف قيمة هذا الرصيد. وذلك بسبب أننا خفضنا الجانب الدائن بالميزان بقيمة هذا الرصيد. وأضافنا نفس قيمة الرصيد إلى الجانب المدين لهذا يؤدي إلى فرق في الميزان بين الأرصدة المدينة والأرصدة الدائنة بقيمة تساوي ضعف قيمة هذا الرصيد.

3- مراجعة نقل المجاميع، أو نقل أرصدة الحسابات أو كليهما معاً من دفتر الأستاذ إلى ميزان المراجعة، مع إعادة الاهتمام بوضع أرصدة الحسابات في الجانب الصحيح من ميزان المراجعة. وذلك للتأكد من عدم وجود حذف في الأرصدة، أو عكس في الأرقام المنقولة.

4- مراجعة ترصيد الحسابات بدفتر الأستاذ وذلك من حيث صحة نقل أرصدة أول المدة، والتأكد من أن تجميع جانبي الحسابات تم بصورة صحيحة.

5- مراجعة الترحيل من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ، وذلك للتأكد من عدم وجود أخطاء حذف، أو أي أخطاء أخرى.

6- مراجعة تجميع جانبي دفتر اليومية (المدين والدائن) للتأكد من عدم وجود أخطاء جمع في القيود المركزية.

7- إذا لم يكتشف الخطأ، وظل هناك فرق في الميزان فلا بد من إجراء مراجعة شاملة طبقاً للخطوات الأصلية للعلمية المحاسبية فتراجع صحة القيود ودفتر اليومية، والترحيل إلى دفتر الأستاذ وترصيد الحسابات وذلك بصورة تفصيلية، وإذا تم اكتشاف الخطأ فإنه يجب تصحيحه بالدفاتر المحاسبية.

تصحيح الأخطاء:

تصحيح الأخطاء يجب ألا يتم عن طريق الحك أو الشطب والمسح بقلم
الماسح الأبيض أو غيرها من الطرق، بل يتم التصحيح عن طريق قيود محاسبية
لتصحيح الخطأ.

أولاً: أخطاء في اسم الحساب:

يحدث هذا النوع من الأخطاء عند التسجيل بدفتر اليومية، أو عند الترحيل
من دفتر اليومية إلى حسابات الأستاذ ويحدث هذا النوع من الأخطاء في حالات
تعامل المشروع مع عملاء يوجد تشابه في أسمائهم.

وبفرض أن الشركة تتعامل مع العميلين "احمد محمد" و"محمد احمد"
وبفرض أن الشركة قامت بشراء بضاعة من الأول بمبلغ 10000 دينار، وقيدت
باعتبارها مشتريات من احمد محمد بالقيد الآتي:

10000 المشتريات
10000 محمد أحمد

والخطأ في العملية السابقة كما هو واضح هو جعل حساب محمد احمد دائماً
بدفتر اليومية بدلاً من احمد محمد، وهذا الخطأ لا يؤثر على توازن ميزان
المراجعة، وذلك بسبب أن حساب احمد محمد سوف يظهر رصيده دائماً بقيمة
العملية بدلاً من حساب محمد احمد. وبالتالي لا يتأثر التوازن في إجمالي أرصدة
الحسابات بالميزان. أما حساب المشتريات فهو صحيح. وسوف يظهر رصيده

الأخطاء المحاسبية وتصحيحها

مديناً بقيمة العملية. وبالتالي لا يتأثر التوازن في إجمالي أرصدة الحسابات بالميزان. وسوف يرحل إلى حساب المشتريات بدفاتر الأستاذ إلى الجانب المدين. وهنا لا يوجد خطأ، وترحل القيمة إلى حساب محمد احمد بدفتر الأستاذ بدلاً من ترحيلها إلى حساب احمد محمد الصحيح.

ولتصحيح هذا الخطأ تتبع إحدى الطريقتين الآتيتين.

أولاً: الطريقة المطولة:

تعتمد هذه الطريقة على إجراء قيد عكسي بدفتر اليومية ، أي إلغاء اثر القيد الخطأ وذلك في تاريخ اكتشاف الخطأ ثم إجراء قيد جديد صحيح للعملية. وترحيله إلى دفتر الأستاذ وبالتالي تصحيح الخطأ ويلغى أثره من الدفاتر. وبفرض أن الخطأ في العملية السابقة اكتشف بتاريخ لاحق فان التصحيح يظهر بالدفاتر على النحو الآتي:

إلغاء القيد الخطأ بقيد عكسي بدفتر اليومية:

10000 محمد أحمد
10000 المشتريات

إجراء القيد الصحيح:

10000 المشتريات
10000 أحمد محمد

وبترحيل هذه القيود إلى حسابات الأستاذ، فإنها تظهر كالاتي:

ح/ المشتريات

10000	إلى ح/ محمد احمد	10000	من ح/ محمد احمد
10000	إلى ح/ احمد محمد		

ح/ محمد احمد

10000	إلى ح/ المشتريات	10000	من ح/ المشتريات
-------	------------------	-------	-----------------

ح/ احمد محمد

		10000	من ح/ المشتريات
--	--	-------	-----------------

كما هو واضح، فان القيد العكسي-ألغى أثر القيد الخطأ وأجرى القيد الصحيح ورحل إلى حساباته الصحيحة.

ثانياً: الطريقة المختصرة:

تعتمد هذه الطريقة على إجراء قيد يعالج الخطأ في العملية السابقة وهو جعل ح/ احمد محمد دائناً بدلاً من محمد احمد. وبالتالي يجري قيد يجعل فيه ح/ محمد احمد مديناً، وح/ احمد محمد دائناً وترحيل هذا القيد إلى حسابات الأستاذ يلغي الخطأ.

ويكون القيد في اليومية لتصحيح الخطأ الاتي:

10000 محمد أحمد
10000 أحمد محمد

الأخطاء المحاسبية وتصحيحها

وبترحيل هذا القيد إلى حسابات الأستاذ، فإنها سوف تظهر النحو الآتي:

ح/ المشتريات

10000 إلى ح/ محمد احمد

ح/ محمد احمد

10000	إلى ح/ احمد محمد	10000	من ح/ المشتريات 2/15
-------	------------------	-------	----------------------

ح/ احمد محمد

	10000	من ح/ محمد احمد
--	-------	-----------------

ويظل ح/ المشتريات مديناً كما هو واضح في القيد الأول لأنه لم يحدث خطأ بالنسبة له.

وهذا النوع من الأخطاء يكتشف عادة عندما يرسل كشف الحساب من احمد محمد إلى الشركة للمطالبة بمستحققاته قيمة مشتريات الشركة منه وفي هذه الحالة يكتشف الخطأ بمطابقة فواتير الشراء.

ومن الواضح أن الخطأ في اسم الحساب ظهر بدفتر اليومية، وامتد أثره بترحيله إلى دفتر الأستاذ، وان المعالجة المحاسبية السابقة صححت الخطأ سواء في دفتر اليومية أو بدفتر الأستاذ ولكن قد يحدث أن يكون القيد صحيحاً في دفتر اليومية. ويحدث الخطأ عند ترحيل العملية إلى حسابات الأستاذ فقط. وبالتالي يتطلب الأمر تصحيح الخطأ بدفتر الأستاذ.

ثانياً: أخطاء الحذف

يقصد بالحذف أو السهو الإهمال في قيد عملية مالية بكامل أطرافها، وفي هذه الحالة لا يتأثر توازن ميزان المراجعة وتبقى الأطراف المدينة والدائنة متساوية. ولتوضح هذا النوع من الأخطاء فإنه يفترض أن شركة ن اشترت بضاعة بمبلغ 50000 دينار من منشأة ع وفقد المستند الذي يثبت هذه العملية وهو فاتورة الشراء ويترتب على ذلك انه لن يقيد شيء بدفتر يومية ن، وبالتالي لا تؤثر العملية على حسابي المشتريات ولا حساب منشأة ع ونتيجة ذلك لا تظهر أرصدة في ميزان المراجعة متضمنة هذه العملية ولا يتأثر بالتالي توازن ميزان المراجعة. وعندما يكتشف الخطأ نتيجة مطالبة ع بمستحققاتها من ن. وبمراجعة فواتير الشراء ظهرت فاتورة الشراء المفقودة، فان تصحيح هذا الخطأ يكون بقيد العملية في دفتر يومية كالاتي:

50000 المشتريات
50000 دائنون (شركة ع)

ثالثاً: الأخطاء المتكافئة.

يقصد بالأخطاء المتكافئة حدوث خطأ، أو أخطاء تتساوى آثارها على الأطراف المدينة والدائنة، بمعنى حدوث أخطاء في القيود المحاسبية يترتب عليها زيادة، أو نقص في مجموع الأطراف المدينة، تساوي الزيادة أو النقص في الأطراف الدائنة، وبالتالي لا يتأثر توازن ميزان المراجعة ويتعذر في هذه الحالة اكتشاف الخطأ عن طريق موازين المراجعة.

الأخطاء المحاسبية وتصحيحها

وعلى سبيل المثال، فإنه يفترض أن شركة س باعت بضاعة إلى شركة ص بمبلغ 6000 دينار، وقيدت هذه العملية بدفتر يومية س صحيحة، ولكن عند الترحيل إلى حسابات الأستاذ رحل المبلغ إلى منشأة ص على انه 600 دينار فقط، ورحل إلى المبيعات سليماً. وفي تاريخ لاحق اشترت س من شركة ش بضاعة بمبلغ 9300 دينار، وقيد صحيحاً بدفتر يومية س. ولكنه رحل إلى حساب شركة ش بمبلغ 3900 دينار بدلاً من 9300 دينار وبالتالي تظهر المعالجة المحاسبية لهاتين العمليتين كالآتي:

1- قيد عملية البيع:

6000 مدينون (شركة ص)
6000 المبيعات

2- قيد عملية الشراء:

9300 المشتريات
9300 دائنون (شركة ش)

بالترحيل إلى حساب الأستاذ ظهرت الآتي:

ح/ مدينون (شركة ص)

600	إلى ح/ المبيعات		
-----	-----------------	--	--

ح/ المبيعات

	6000	من ح/ شركة ص	
--	------	--------------	--

ح/ دائنون (شركة ش)

من ح/ المشتريات	3900		
-----------------	------	--	--

ح/ المشتريات

	إلى ح/ شركة ش	9300	
--	---------------	------	--

وبإعداد ميزان المراجعة، فإنه يظهر كآتي:

ميزان المراجعة بالأرصدة في.....

رقم صفحة الأستاذ	اسم الحساب	دائن	مدين
	ح/ شركة ص		600
	ح/ المبيعات	6000	
	ح/ شركة ش	3900	
	ح/ المشتريات		9300

ويتضح من المثال السابق ان ترحيل مبلغ 600 إلى ح/ ص بدلاً من 6000 ، أدى إلى نقص في الأرصدة المدينة بقيمة قدرها (5400)، وان ترحيل مبلغ 3900 إلى حساب شركة ش بدلاً من المبلغ الصحيح وهو 9300. أدى إلى نقص في الأرصدة الدائنة بقيمة قدرها 5400 وبالتالي لم يتأثر توازن ميزان المراجعة. وان هذا النوع من الأخطاء هو ما يطلق عليه الأخطاء المتكافئة، حيث أن نتائج الخطأ الأول والخطأ الثاني تكافأت في النتيجة، حيث أدت إلى نقص في الأرصدة المدينة ونقص مساوي له في الأرصدة الدائنة.

ولتصحيح الأخطاء السابقة، فإن الأمر يتطلب زيادة مديونية حساب ص بمبلغ 5400، وذلك لتعويض النقص في الحسابات السابقة بالتالي يتم التصحيح

الأخطاء المحاسبية وتصحيحها

عن طريق قيد محاسبي بدفتر اليومية يجعل حساب ص مديناً بمبلغ 5400 وحساب شركة ش دائنة بنفس المبلغ.

ويجري القيد كالآتي:

5400 شركة ص
5400 شركة ش

وبترحيل هذا القيد إلى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ يلغى اثر الخطأ السابق في ترحيل المبالغ من اليومية إلى حسابات الأستاذ. وتوازن ميزان المراجعة. وفي المثال السابق كان الخطأ هو عبارة عن نقص في رصيد حساب مدين ونقص مساو له في حساب دائن. ولكن قد يحدث الخطأ في الترحيل بزيادة في حساب دائن، يقابلها زيادة في حساب مدين في هذه الحالة يجري قيد يجعل فيه الحساب الدائن مديناً بقيمة الزيادة ويجعل الحساب المدين دائناً بنفس القيمة.

رابعاً: الأخطاء الفنية

ويشمل هذا النوع من الأخطاء تلك الأخطاء التي تنتج بسبب المعالجة المحاسبية غير السليمة للعمليات المالية التي تقوم بها الشركة، وذلك مثل الخلط بين المصروف الإيرادي والمصروف الرأسمالي نتيجة الجهل بالمبادئ المحاسبية. ولتوضيح هذا النوع من الأخطاء وكيفية تصحيحه، فانه يفترض أن منشأة أ اشترت أثاثاً بمبلغ 9000 نقداً. ولكن بدلاً من أن تحمل هذه القيمة على حساب الأثاث كأصل من الأصول، حمل بها حساب المشتريات واعتبرت كبضاعة. وأجرى القيد الآتي بدفتر اليومية:

9000 المشتريات
9000 الصندوق

وعند اكتشاف هذا الخطأ الفني و يمكن تصحيحه بقيود تصحيحية بدفتر اليومية اما باستخدام الطريقة المطولة، أو الطريقة المختصرة.

وإذا استخدمت الطريقة المطولة، فان قيود التصحيح التي تجري بدفتر اليومية تكون كالآتي:

1- إلغاء القيد الخطأ:

9000 الصندوق
9000 المشتريات

2- إجراء القيد الصحيح:

9000 أثاث
9000 الصندوق

وإذا ما استخدمت الطريقة المختصرة، فان قيد التصحيح يكون كالآتي:

9000 الأثاث
9000 المشتريات

تصحيح الأخطاء التي يظهرها ميزان المراجعة

أولاً: الأخطاء الناتجة عن عدم ترحيل احد طرفي العملية

ينتج هذا الخطأ من عدم ترحيل طرف عملية مسجلة بطريقة صحيحة في دفتر اليومية وينعكس اثر هذا الخطأ بالطبع على توازن ميزان المراجعة، حيث يؤدي إلى نقص في مجموع أرصدة الميزان بقيمة تساوي الطرف الذي لم يرحل. فينقص مجموع الأرصدة بالميزان بقيمة الطرف الذي لم يرحل إذا كان مديناً. ونفس الشيء قد ينقص مجموع الأرصدة الدائنة بالميزان بقيمة الطرف الذي لم يرحل إذا كان مديناً ونفس الشيء قد ينقص مجموع الأرصدة الدائنة بالميزان بقيمة الطرف الذي لم يرحل إذا كان مديناً. ويصحح الخطأ عن طريق إتمام عملية الترحيل للطرف الذي لم يرحل.

ثانياً: الأخطاء الناتجة عن الترسيد غير الصحيح للحساب:

ويحدث هذا النوع من الأخطاء نتيجة عدم الدقة الحسابية في ترصيد الحسابات، ويترتب على ذلك خطأ في رصيد الحساب، وبالتالي عدم التوازن في ميزان المراجعة ويصحح هذا الخطأ عن طرق تصحيح الخطأ الحسابي سواءً في جمع احد جانبي الحساب، او عملية استخراج رصيد الحساب، وبالتالي يتم ترصيد الحساب بطريقة صحيحة.

وتكتشف الأخطاء السابقة بعد إعداد ميزان المراجعة، ووجود عدم توازن في الميزان، وفي حالة اختلاف مجموع الأرصدة المدينة عن مجموع الأرصدة الدائنة

في ميزان المراجعة، أو وجود اختلاف في إجمالي الحسابات المدينة. عن إجمالي الحسابات الدائنة، فإنه تتبع الخطوات السابق ذكرها للبحث عن الخطأ واكتشافه، وإذا تم اكتشاف الخطأ فإن تصحيحه يتم طبقاً لطريقة من طرق التصحيح السابق ذكرها.

أسئلة الفصل العاشر

- س1: ما هو الخطأ المحاسبي؟
- س2: بين أنواع الأخطاء المحاسبية.
- س3: اشرح كيفية اكتشاف الأخطاء المحاسبية.
- س4: ما طرق تصحيح الأخطاء المحاسبية؟
- س5: كيف يتم تصحيح الأخطاء المحاسبية التي تحصل في أسماء الحسابات؟
- س6: كيف تصحح خطأ محاسبي ناتج عن الحذف؟
- س7: ما هو الخطأ المتكافئ وكيف يتم تصحيحه؟
- س8: ما هي الأخطاء التي يظهرها ميزان المراجعة وكيف يتم تصحيحها؟
- س9: في ما يلي بعض الأخطاء التي حصلت في دفاتر محلات الرابطة وقد تم اكتشاف تلك الأخطاء خلال نفس العام الذي حدثت فيه:
- 1- تم دفع مبلغ 2400 دينار إيجار المحل نقدا وقد اثبت المحاسب العملية بمبلغ 4200 دينار.

4200 إيجار محل
4200 صندوق

2- تم استلام مبلغ 400 دينار نقدا من أحد العملاء سدادا لدين عليه وقد اثبت المحاسب العملية بالقييد التالي:

400 الصندوق
400 إيرادات خدمات للعملاء

3- تم شراء أثاث للمحل بمبلغ 210 دينار على الحساب وقد اثبت المحاسب العملية بالقييد التالي:

120 الصندوق
120 الأثاث

4- دفعت المحلات مبلغ 50 دينار نقدا عن مصاريف الهاتف الخاص بمنزل صاحب المحلات وأثبتها المحاسب بالقييد التالي:

500 أجهزة هاتف
500 الصندوق

5- تم شراء قرطاسية للمحلات بمبلغ 80 دينار نقدا وسجلت؛ كالتالي:

800 مشتريات
800 الصندوق

المطلوب: تصحيح الأخطاء السابقة بالطريقة المناسبة.

س10: حدد أنواع الأخطاء الآتية وصححها بأقصر الطرق معتمدا على شرح القيد.

الأخطاء المحاسبية وتصحيحها

780 مشتريات

870 الصندوق

شراء أجهزة بمبلغ 780 نقداً

290 شركة الشرق

2900 صندوق

سداد مبلغ 290 إلى شركة الشرق نقداً

570 صندوق

570 مصاريف صيانة

سداد مصاريف صيانة 570 نقداً

5000 أ.د.

5000 بنك

سداد كمبيالة 5000 نقداً

4000 الصندوق

2000 أ.د.

2000 سالم

7000 مبيعات

بيع بضاعة إلى سالم بقيمة 8000 دينار نصفها نقداً وربعها كمبيالة والباقي بالأجل

الفصل
الحادي عشر

القوائم المالية

11

الأهداف التعليمية

بعد دراسة هذا الفصل ينبغي أن تكون قادرا على:

- 1- التعرف على مفهوم القوائم المالية
- 2- معرفة مكونات (عناصر) القوائم المالية
- 3- العلاقة بين القوائم المالية
- 4- كيفية إعداد قائمة الدخل
- 5- كيفية إعداد قائمة المركز المالي
- 6- معرفة إجراء التعديلات في نهاية السنة المالية
- 7- طريقة إعداد ورقة العمل

الفصل الحادي عشر

القوائم المالية

Financial Statements

كما أوضحنا سابقاً فإن المهتمين بالمشروع يرغبون بمعرفة الأوضاع المالية للمشروع والنتائج التي حققها خلال الفترة المالية، والتدفقات النقدية التي دخلت إلى المشروع والتي خرجت منه. فممولي المشروع قبل المستثمرين والدائنين يرغبون في معرفة مقدار الأموال التي سوف يستلمونها في نهاية الفترة، فالدائنون مثلاً يرغبون في معرفة قدرة المشروع على سداد ديونهم في الوقت المحدد إضافة إلى فوائد تلك الديون، وبنفس الطريقة فإن المستثمرين يرغبون في معرفة مقدار توزيعات الأرباح التي سيحصلون عليها في نهاية المدة، إضافة إلى رغبتهم في معرفة الأسعار السوقية التي ستكون عليها أسهمهم. وإن الوسائل التي يستطيعون بها معرفة كل تلك الأمور هي القوائم المالية (الكشوفات المالية) والتي كانت تسمى بالحسابات الختامية.

إن كلمة بيان أو كشف أو قائمة هي عبارة عن إعلان عن شيء يعتقد أنه صحيح وحقوقي، والقوائم المالية بهذا المعنى هي إعلان عن ما يعتقد أنه حقيقي، ويتم إيصاله للمهتمين به معبراً عنه بلغة النقود. لذلك فإن المحاسبين عند إعدادهم للقوائم المالية، فهم يصفون بلغة مالية وضع أو موقف المشروع والذين يعتقدون أنه يمثل بعدالة النشاطات المالية التي تمت خلال الفترة، والفترة هنا ينبغي أن تحدد بدقة، فقد تغطي هذه القوائم سنة مالية كاملة، وهذا

القوائم المالية

هو النوع الشائع لفترة القوائم المالية، إلا أنه قد تغطي هذه القوائم فترات أقل كنصف سنة أو ربع سنة وهكذا، إلا أنه بجميع الأحوال فإن من الضروري كتابة الفترة التي تغطيها هذه القوائم.

وستكلم في هذا الفصل عن نوعين من القوائم المالية هما قائمة المركز المالي (أو تسمى الميزانية العمومية) وقائمة الدخل، إن كلا القائمتين تحتويان على معلومات مالية مهمة ولكن كل واحدة تضم معلومات مختلفة عن الأخرى.

إن قائمة المركز المالي Statement of Financial Position أو تسمى أيضاً بالميزانية العمومية Balance Sheet تهدف إلى إظهار أين يقف المشروع مالياً في لحظة محددة من الزمن، ولهذا تشبه الميزانية العمومية بتمثيل الحدث لحظة حدوثه كالصورة الفوتوغرافية لحظة التقاطها Snapshot وتتكون الميزانية العمومية من: أولاً – العنوان، وهو يشتمل على: (1) اسم الشركة، (2) اسم القائمة المالية، (3) تاريخ القائمة المالية. وثانياً – متن الميزانية العمومية والذي يشتمل على الأصول والالتزامات وحقوق الملكية.

الأصول Assets

هي موارد اقتصادية يمتلكها المشروع ويتوقع منها أن تحقق منافع مستقبلية، وفي الغالب فإن هذه المنافع المستقبلية تكون بشكل تدفقات نقدية واردة، إن التدفقات النقدية قد تكون مباشرة كتحويل الأصل إلى نقدية (عند تحصيل المدينون مثلاً) أو بشكل غير مباشر كاستخدام الأصل بالمشروع لخلق أصل آخر وبالنتيجة حصول تدفق نقدي وارد (كاستخدام المباني لأغراض إنتاج بضاعة ثم بيعها).

والأصول قد يكون لها شكل مادي ملموس محدد مثل المباني، المخزون، المعدات، أو أن لا يكون لها شكل مادي ملموس (أصول غير ملموسة) بل تكون على شكل حقوق قانونية مثل المستحقات على الزبائن، سندات خزينة الدولة، براءة الاختراع، حقوق الطبع والتأليف... الخ.

إن جميع هذه الأصول تظهر بالميزانية العمومية بكلفتها التاريخية وفقاً لمبدأ الكلفة التاريخية الذي نصت عليه المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً GAAP. وقد ظهرت بعض الاستثناءات على هذا المبدأ خصوصاً فيما يخص بعض الأصول المتداولة والسريعة السيولة مثل المبالغ التي ستقبض من المدينين بصفاء القيمة المستحقة Net Realizable Value وهو المبلغ الذي سنحصله من الزبائن تقريباً، وتقييم بعض الاستثمارات بالقيمة السوقية المالية Current Market Value إذا كانت محتفظة بها لتحويلها إلى نقد بأقرب وقت.

إن الميزانية العمومية لأي مشروع تعد وفقاً لمبدأ استمرارية المشروع، وبالتالي فإن الأصول الغير متداولة (مثل الأراضي والمباني والمكائن... الخ) هي لم تشتري بقصد البيع أولاً، ثم إن هذه الأصول لا يمكن بيعها إلا بانتهاء عمرها الإنتاجي أو تصفية المشروع ثانياً. وبالتالي فإن قيمة هذه الأصول غير المتداولة وفقاً لأسعار السوق الآن لا تتمتع بتلك الأهمية كما لو كانت هذه الأصول قد اشترت بقصد البيع. بالإضافة إلى ذلك فإن عملية تقييم هذا النوع من الأصول بالقيمة السوقية الحالية تحتاج إلى (1) أسس تقييم واضحة وحقيقية وواقعية وغير مبنية على التقدير والتخمين.

القوائم المالية

من ناحية أخرى، فإن استمرار الاعتماد على الكلفة التاريخية في تقييم الأصول غير المتداولة بالميزانية العمومية له بعض المحددات ولعل أهمها هو عدم استقرار قيم العملات دائماً. فعندما تتحقق قيمة العملة فمعنى ذلك أنها سوف يمكن الشراء بها كمية أقل من السلع والخدمات عن السابق، وهذا ما يسمى بالتضخم Inflation. وعلى العكس فعندما ترتفع قيمة العملة، فذلك يعني أننا نستطيع شراء سلع وخدمات أكثر بنفس كمية العملة عن السابق وهذا ما يسمى بالانكماش Deflation. وهكذا فعندما يعم التضخم فإن الكلفة التاريخية للأصول سوف تفقد ملاءمتها كأساس لاتخاذ القرارات، ولهذا أوصت بعض البلدان أنه عند إعداد الميزانية العمومية فإنها يجب أن تظهر الأصول بالقيمة التقديرية الحالية، أو بالكلفة الاستبدالية إضافة إلى الكلفة التاريخية.

وبسبب مشاكل عدم استقرار قيمة العملة، فإن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB قد أوجب على الشركات الضخمة أن تفصح سنوياً عن المعلومات المالية المعدلة بسبب التضخم، إلا أنه وجد أن كلفة إعداد تلك المعلومات عالية وتفوت الهدف المتوخى منها، لذا جعل هذا الإفصاح اختيارياً.

المطلوبات Liabilities

هي عبارة عن ديون، وهي تمثل التدفق النقدي المستقبلي الخارج من المشروع، مثل الدائون، القرض، أوراق الدفع وعادة ما ترتب فقرات الالتزامات بالميزانية العمومية حسب الأقرب للسداد. والالتزامات تمثل استحقاقات في مقابل الأصول. وهذه الاستحقاقات قد تكون من الدائنين والمقرضين الخارجين

وبالإضافة إلى استحقاقات المالكين في مقابل أصول المشروع، ومن وجهة النظر القانونية فإن استحقاقات الدائنين والمقرضين الخارجيين لهم الأولوية على استحقاقات المالكين، بمعنى أن الدائنين والمقرضين سيدفع لهم بالكامل أو لا حتى لو استنفذوا جميع أصول المشروع ومن ثم يدفع للمالكين إن تبقى منها.

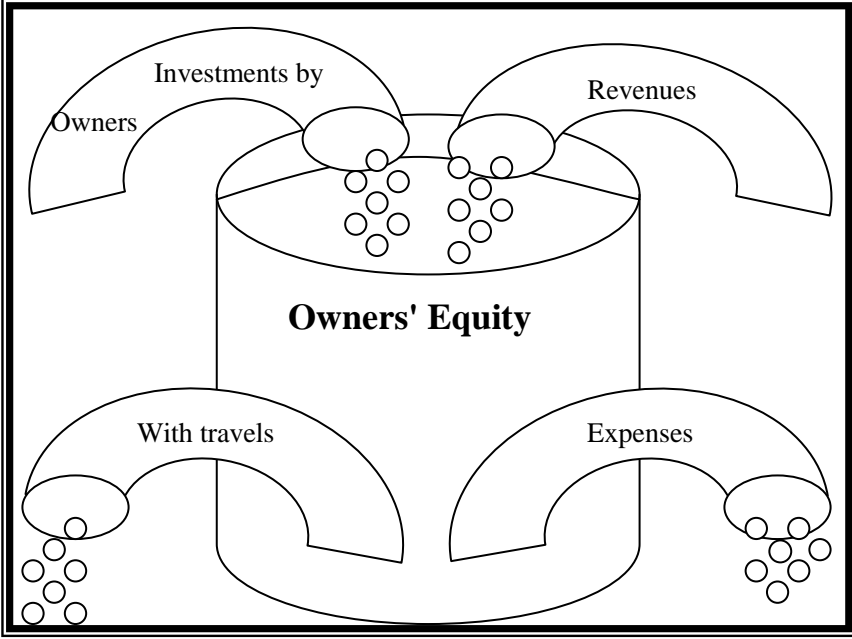
حقوق الملكية Owners' Equity

تمثل حقوق الملكية حقوق المالكين في أصول المشروع، وكما ذكرنا سابقاً، فحقوق الملكية تمثل المتبقي من أصول المشروع بعد سداد المطالبات. ولذلك فإن صفوف الملكية دائماً تساوي إجمالي الأصول ناقص إجمالي المطالبات. وحقوق الملكية لا تمثل حقوق محددة للنقدية أو أية أصول أخرى، بل هي حصة المالكين المالية بكل المشروع.

إن حقوق الملكية في المشاريع الصغيرة تتأتى من: الاستثمارات النقدية أو العينية للمالكين والمكاسب من عمليات المشروع المربحة. بينما تنقص حقوق الملكية عندما يتم دفع مبالغ نقدية للمالكين (مسحوبات شخصية) أو عند سحب أي أصل من المشروع من قبل المالكين، وكذلك عندما صدرت خسائر من عمليات المشروع، ويمكن تمثيل حقوق الملكية بالشكل (11-1).

شكل (1-11)

حقوق الملكية والعلاقة مع بقية العناصر (Larsen1989)



شركة النسور التجارية

الميزانية العمومية

كما هي في 2005/12/31

المطلوبات وحقوق الملكية		أصول	
<u>التزامات مقيدة الأجل</u>		<u>أصول متداولة</u>	
أوراق دفع		نقدية بالصندوق	
دائون		نقدية بالبنوك	
مصاريف مستحقة الدفع		مدينون	
إيرادات مستلمة مقدماً			
إجمالي الالتزامات مقيدة الأجل	×	مخزون آخر المدة	
<u>التزامات طويلة الأجل</u>		مصاريف مدفوعة مقدماً	
سندات قرض		إيرادات مستحقة القبض	
		إجمالي الأصول المتداولة	×
<u>حقوق الملكية</u>		<u>استثمارات طويلة الأجل</u>	
رأس المال المصرح به		<u>أصول غير متداولة</u>	
أسهم عادية		أراضي	
أسهم ممتازة		مباني	
رأس المال المكتتب		- مجمع إهلاكها	
أسهم عادية		معدات	
أسهم ممتازة		- مجمع إهلاكها	
رأس المال المدفوع			×
أسهم عادية			
أسهم ممتازة			
احتياطي إجباري			
احتياطي اختياري			
أرباح محتجزة			
- أسهم خزينة (بالكلفة)			
إجمالي حقوق الملكية	×		
	×		×
	<u>xxx</u>		<u>xxx</u>

Income Statement

قائمة الدخل

هي عبارة عن كشف يبين إيرادات ومصاريف المشروع خلال السنة المالية، وهو كشف مهم بالنسبة للملكي المشروع ودائية وبقية المهتمين بالمشروع وتأتي أهميته من أن نجاح إدارة المشروع أو فشلها يعتمد على قدرتها على تحقيق إيرادات تفوق المصاريف، فعندما تتوفر أصول المشروع ويبدأ المشروع بعمله فإن الإيرادات والمصروفات هي موارد التدفق النقدي للمشروع.

إن الإيرادات تزيد أصول المشروع من خلال النشاطات المربحة المباشرة وهي التي تنتج تدفقا نقديا وارد (داخل) للمشروع والمصروفات تخفض أصول المشروع من خلال التدفق النقدي الخارج من المشروع. وإن صافي الدخل هو الفرق بين الإيرادات والمصروفات. فعندما تكون إيرادات المشروع أكبر من نفقاته يحقق المشروع صافي ربح، وبالعكس عندما تكون مصروفات المشروع أكبر من إيراداته فإنه يحقق صافي خسارة.

إن الإيرادات تنتج عن بيع البضائع والخدمات للزبائن، والإيرادات من عمليات البيع هذه قد تكون نقدية أو تكون بموجب وعد بالدفع مستقبلاً (آجلة)، وفي كلا الحالتين فإن المشروع يعترف بالمبيعات كإيرادات للفترة.

إن كلفة البضاعة المباعة تمثل البضاعة الموجودة بداية السنة مضافاً إليها صافي المشتريات (أي المشتريات مطروحاً منها مردودات المشترياتي ومسموحاتها ومطروحاً منها أيضاً خصم المشتريات ومضافاً إليها مصاريف الشراء) للحصول على كلفة البضاعة المتاحة، وعند طرح مخزون آخر المدة من كلفة البضاعة المتاحة

تحصل على كلفة البضاعة المباعة. وعند طرح كلفة البضاعة المباعة من صافي إيرادات المبيعات (المبيعات مطروحاً منها مردودات المبيعات ومسموحاتها ومطروحاً منها خصم المبيعات) نصل إلى إجمالي الربح (أو الخسارة).

والمصروفات هي تلك المبالغ من موارد المشروع التي أنفقت للحصول على الإيرادات خلال الفترة، والمصروفات التشغيلية تكون إما مصروفات تسويقية (مبيعة) وتشتمل على جميع المصروفات المتعلقة بعملية بيع السلع والخدمات التي تتاجر بها المشروع مثل مصروفات الإعلان والدعاية وأجور موظفي المبيعات وإيجار معارض البيع وإهلاك آلات العرض وعمولات وكلاء البيع.... الخ، أو تكون مصروفات إدارية وهي تلك المصروفات المتعلقة بإدارة المشروع كرواتب الموظفين وإيجار مباني المشروع وإهلاك المباني والأثاث والمعدات وفواتير المياه والكهرباء والهاتف والإنترنت والفاكس.... الخ.

ومن المهم ملاحظة أنه في قائمة الدخل يجب أن نقابل إيرادات الفترة المالية المتحققة مع مصروفات نفس الفترة المالية وفقاً لمبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات، وبناءً على ذلك فإن جميع الإيرادات والمصروفات الواردة بقائمة الدخل هي تلك الإيرادات والمصروفات التي تخص الفترة المالية المعدة عنها قائمة الدخل ولا تتضمن أية إيرادات أو مصروفات لقبل هذه الفترة ولا لبعدها هذه الفترة.

وعند طرح مجموع المصروفات التشغيلية وإضافة الإيرادات الأخرى وطرح المصروفات الأخرى من إجمالي الدخل نصل إلى صافي الدخل (صافي الربح أو الخسارة).

شركة النسور التجارية

قائمة الدخل

للسنة المنتهية في 2005 /12 /31

المبيعات

- مردودات المبيعات ومسموحاتها

- خصم المبيعات

- صافي المبيعات

كلفة البضاعة المباعة:

مخزون أول المدة

المشتريات

- مردودات المشتريات ومسموحاتها

- خصم المشتريات

+ مصروفات الشراء

صافي المشتريات

كلفة البضاعة المتاحة

- مخزون آخر المدة

كلفة البضاعة المباعة

مجمّل الربح

المصروفات التشغيلية:

مصروفات تسويقية

مصروفات إدارية

إجمالي المصروفات

+ الإيرادات الأخرى

- المصروفات الأخرى

- ضريبة الدخل

صافي الدخل

ويتحقق صافي الدخل في نهاية الفترة المالية عندما تزيد إجمالي الإيرادات على إجمالي المصروفات، أما إذا حدث العكس وزادت إجمالي المصروفات على إجمالي إيرادات الفترة فسيحقق صافي خسارة، وعندما تتعادل إجمالي الإيرادات مع إجمالي المصروفات فإن المشروع قد عمل عند نقطة التعادل Break even point.

مثال: الأرصدة التالية مستخرجة من سجلات محلات رامز في 2005 / 12 / 31: (المبالغ بالدينانير) 15000 صندوق، 1500 مدينون، 400 أجور، 70000 مبيعات، 96000 مباني، 5000 بنك، 3000 بضاعة أول المدة، 650 دائنون، 8000 قرض، 1150 إيرادات مختلفة، 23000 مشتريات، 400 مردودات مبيعات، 600 مصاريف نقل المشتريات، 200 خصم مشتريات، 65200 رأس المال، 800 مصروف إيجار، 500 مردودات المشتريات.

فإذا علمت أن بضاعة آخر المدة قدرت بالقيمة القابلة للتحصيل 4750 دينار و4300 دينار بسعر الكلفة.

المطلوب:

1- إعداد قائمة الدخل للسنة المنتهية في 2005 / 12 / 31.

2- إعداد الميزانية العمومية كما تظهر في 2005 / 12 / 31.

الحل:

محلات رامز التجارية	
قائمة الدخل	
للسنة المنتهية في 2005 / 12 / 31	
	7000 المبيعات
	400 - مردودات المبيعات ومسموحاتها
69600	- صافي المبيعات
	<u>كلفة البضاعة المباعة:</u>
	3000 بضاعة أول المدة
	23000 المشتريات
	500 - مردودات المشتريات ومسموحاتها
	200 - خصم المشتريات
	600 + مصاريف الشراء
	<u>22900</u> -
	25900 البضاعة المتاحة
	4300 - مخزون آخر المدة
<u>21600</u>	- كلفة البضاعة المباعة
48000	مجمّل الربح
	<u>المصروفات التشغيلية:</u>
	400 أجور
	<u>800</u> إيجار
<u>1200</u>	
46800	الدخل من العمليات
<u>1150</u>	+ الإيرادات المختلفة
<u>47950</u>	صافي الدخل

محلات رامز التجارية

الميزانية العمومية

2005 /12 /31

المطلوبات وحقوق الملكية		الأصول	
<u>التزامات قصيرة الأجل</u>		<u>أصول متداولة</u>	
دائنون	650	نقدية بالصندوق	15000
قرض قصير الأجل	8000	نقدية بالبنك	5000
اجمالي الالتزامات قصيرة الأجل	- 8650	مدينون	1500
		مخزون آخر المدة	4300
		إجمالي الأصول المتداولة	- 25800
<u>حقوق الملكية</u>		<u>أصول غير متداولة</u>	
رأس المال	65200	مباني	96000
+ صافي الدخل	47950		
	113150		
	-		-
	<u>121800</u>		<u>121800</u>

التعديلات (التسويات) الجردية في نهاية السنة المالية

أو تسمى التسويات وهي عبارة عن عملية تحميل السنة المالية بما يخصها من مصروفات وإيرادات تطبيقاً لمبدأي تحقق الإيراد والمقابلة وفرضي الاستمرارية والدورية وتتم هذه التعديلات في نهاية السنة المالية وهي كالآتي:

أولاً: المصاريف المدفوعة مقدماً.

ثانياً: المصاريف المستحقة.

ثالثاً: الإيرادات المستلمة مقدماً.

رابعاً: الإيرادات المستحقة.

خامساً: الإهلاكات.

أولاً: المصاريف المدفوعة مقدماً.

وهي المصاريف التي يتم دفعها عن فترة مالية قادمة ولا تخص السنة المالية وتدفع لأسباب عدة فمثلاً عندما يتم الاتفاق على إيجار مبنى بمبلغ 12000 دينار بتاريخ 1/7/2007 لمدة سنة فإن الإيجار الذي يدفع في 1/7 لمدة سنة أي لغاية 1/7/2008 لذا فإن ما يخص السنة المالية هو 6000 دينار فقط و6000 الأخرى تخص السنة القادمة وتكون القيود كالتالي:

2007/12/31	2007/7/1
12000 صندوق	12000 إيجار مدفوع مقدماً
6000 إيجار مدفوع مقدماً	6000 إيجار
تسوية المبلغ المستحق للسنة الحالية في نهاية السنة	دفع الإيجار نقداً

إيجار مدفوع مقدماً

6000 إيجار	12000 صندوق
6000 رصيد يظهر بالميزانية	

ويقفل رصيد الإيجار في نهاية السنة بملخص الدخل ليظهر في كشف الدخل كمصروف يخص السنة المالية الحالية وتتحمل به، أما رصيد إيجار مدفوع مقدما فيظهر بالميزانية بالجانب المدين تحت بند أرصدة مدينة أخرى.

إيجار

6000 ملخص الدخل	6000 إيجار مدفوع مقدما
-----------------	------------------------

ثانياً: المصاريف المستحقة.

وهي المصاريف التي استحققت على الشركة وتخص السنة المالية 2007 ولم تدفع لغاية نهاية السنة مثل أقساط التأمين التي استحققت على الشركة للسنة المالية ولم تدفع لغاية نهاية السنة فلو كان القسط الذي لم يدفع 500 دينار تكون التعديلات كالتالي:

أقساط تأمين 2007		12/31
500 ملخص الدخل	500 أقساط تأمين	500 أقساط تأمين 500 أقساط تأمين مستحقة

وعندما يتم دفعها في أي وقت لاحق في السنة التالية 2008:

أقساط تأمين مستحقة 2007		
500 أقساط تأمين	500 رصيد يظهر بالميزانية	500 أقساط تأمين مستحقة 500 صندوق

أقساط تأمين مستحقة 2008

500 رصيد / 1 / 2008	500 صندوق
---------------------	-----------

ثالثاً: الإيرادات المستلمة مقدماً

وهي الإيرادات التي تستلم خلال السنة المالية أو في الأشهر الأخيرة منها وتخص سنة قادمة مثل استلام مبلغ 3000 دينار في 1 / 11 / 200× عن إيرادات خدمات استشارية سيتم تنفيذ الخدمات خلال ستة أشهر من 1 / 11.

القوائم المالية

إيراد خدمات استشارية مستلمة مقدماً

200× /11 /1

3000 صندوق	3000 إيراد خدمات استشارية	3000 صندوق	3000 إيراد خدمات استشارية مستلمة مقدماً
------------	---------------------------	------------	---

200× /12 /31: نلاحظ أن ما يخص السنة المالية هو شهرين أي 1000

(2×6÷3000)

إيراد خدمات استشارية

1000 إيراد مقدم	1000 ملخص الدخل	1000 إيراد خدمات استشارية مستلمة مقدماً	1000 إيراد خدمات استشارية
		1000 إيراد خدمات استشارية	1000 ملخص الدخل
		قفّل الإيراد ما يخص السنة بملخص الدخل	

وفي السنة التالية يكون القيد الآتي:

2000 إيراد خدمات استشارية مستلم مقدماً
2000 إيراد خدمات استشارية

رابعاً: الإيرادات المستحقة

وهي الإيرادات التي تخص السنة المالية ولم يتم استلامها لغاية نهاية السنة مثل شركة إعلانات خدمت خدمات إعلانية لشركة أخرى بقيمة 1500 دينار ولم تستلمها فتسجل كالآتي:

إيرادات مستحقة		200× /12 /31
1500 إيراد إعلان	1500 إيرادات مستحقة	1500 إيراد خدمات إعلان

إيراد خدمات إعلان		200× /12 /31
		إعلان في ملخص الدخل
1500 إيرادات مستحقة	1500 ملخص الدخل	1500 إيراد خدمات إعلان
		1500 ملخص الدخل

200× /1 /1 أو عندما تستلم

1500 صندوق

1500 إيراد خدمات مستحقة

خامساً: الإهلاكات

عندما يتم استئجار مبنى من الغير أو آلة أو سيارة يتم دفع إيجار عن المبنى أو الآلة أو السيارة مقابل استخدامها من قبل الشركة ولكن إذا كان المبنى أو الآلة أو السيارة مملوكة للشركة فإن مقابل استخدامها يسمى الإهلاك ويحتسب

الإهلاك على أساس نسبة مئوية من كلفة الأصل أو تقسيم كلفة الأصل على عدد سنوات العمر المقدر له.

مثال: كلفة المبنى المملوك للشركة 50000 دينار وأن نسبة إهلاكه السنوي 2٪. ففي نهاية السنة المالية يحسب إهلاك للمبنى ويسجل القيمة كالاتي:

$$1000 \text{ دينار إهلاك المبنى} = 50000 \times 2\%$$

1000 اهتلاك المبنى 1000 مخصص اهتلاك المبنى المتراكم
--

1000 ملخص الدخل 1000 اهتلاك المبنى

وبعد إنجاز هذه التعديلات يتم عمل ميزان مراجعة معدل يأخذ بنظر الاعتبار هذه التعديلات وتظهر الحسابات بأرصدها المعدلة مع الحسابات الوسيطة (المصروفات والمستحقات).

The Financial Statements القوائم المالية

بعد إجراء العمليات المحاسبية السابقة وتحليلها نحتاج إلى طريقة لعرض النتائج ويتم ذلك من خلال القوائم المالية التي هي تقارير لها شكل / أشكال معينة تعرض فيها المعلومات المالية للشركة وتضم القوائم المالية الآتي:

Income Statement

1- قائمة الدخل

Balance Sheet -2 قائمة المركز المالي (الميزانية)

Statement of Owner's Equity -3 قائمة حقوق الملكية

Statement of Cash Flow -4 قائمة التدفق النقدي

والآتي شرح مختصر عن كل منها:

1- قائمة الدخل: تعرض إيرادات الشركة ومصروفاتها بشكل ملخص عن فترة معينة والفرق بينهما يمثل صافي الدخل إذا كانت الإيرادات أكثر من المصروفات تكون الشركة قد حققت أرباحاً وإذا كانت الإيرادات أقل من المصروفات تكون الشركة قد حققت خسائر.

2- قائمة المركز المالي (الميزانية): تعرض كل موجودات الشركة من الجهة اليمنى وكل مطلوباتها وحقوق الملكية من الجهة اليسرى في تاريخ محدد، إذا كانت على شكل جانبيين أما إذا كانت على شكل قائمة فنبداً بالأصول المتداول ثم الأصول غير المتداولة ثم الالتزامات مقيدة الأجل وطويل الأجل وأخيراً حقوق الملكية.

3- قائمة حقوق الملكية: وتعرض فيه ملخص التغييرات التي حصلت على حقوق الملكية خلال فترة معينة، وتنشأ الزيادة في حقوق الملكية من استثمارات الملاك والأرباح المتحققة خلال الفترة وينشأ النقص منها من مسحوبات الملاك من الشركة والخسائر المتحققة خلال الفترة، استثمارات الملاك والمسحوبات تعتبر عمليات رأسمالية أي تخص رأس المال تحصل بين الشركة والملاك لذا لا تؤثر في كشف الدخل.

4- قائمة التدفق النقدي: يبين النقد المستلم والنقد المدفوع فقط خلال الفترة
والآتي عرض للكشوفات الأربعة من معلومات المثال السابق:

شركة أحمد

قائمة الدخل
للفترة المنتهية في 31/12/200×

الإيرادات

إيراد خدمات 8500

المصاريف*

رواتب 1200

إيجار 1100

م. ماء وكهرباء 400

400 م. هاتف

مجموع المصاريف 3100

صافي الدخل 5400

* لم تذكر تفاصيل المصروفات في العملية رقم 6.

شركة أحمد

قائمة المركز المالي (الميزانية)

في 31/12/200×

<u>الموجودات</u>	
20000	نقد
2000	مدينون
500	أجهزة
<u>11000</u>	مبنى
<u>33500</u>	مجموع الموجودات

<u>المطلوبات</u>	
200	دائنون
	<u>حقوق الملكية</u>
<u>33300</u>	رأس المال
<u>33500</u>	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

القوائم المالية

شركة أحمد

قائمة حقوق الملكية

0 رأس المال في 1 / 1 / 200×

إضافة:

30000 استثمارات من المالك

5400 صافي دخل الفترة

35400

تطرح:

2100 مسحوبات من قبل المالك

33300 رأس المال في 31 / 12 / 200×

الفصل الحادي عشر

شركة أحمد

قائمة التدفق النقدي

للفترة المنتهية في 31/12/200×

	النقد في العمليات التشغيلية
6500	المقبوضات
(1000 + 5500)	مقبوض من العملاء
	المدفوعات
(2200)	إلى المصاريف (300 + 400 + 400 + 1100)
<u>(3400)</u>	إلى العاملين (رواتب) (1200)
3100	صافي النقد من العمليات التشغيلية
	النقد من العمليات الاستثمارية
(20000)	شراء مبنى
<u>(9000)</u>	بيع جزء من المبنى
1100	صافي النقد من العمليات الاستثمارية
	النقد من العمليات التمويلية
30000	استثمارات من المالك
<u>(2100)</u>	مسحوبات المالك
<u>27900</u>	صافي النقد من العمليات التحويلية
20000	صافي الزيادة بالنقد
<u>0</u>	رصيد النقد في 1/1/200×
<u>20000</u>	رصيد النقد في 31/12/200×

العلاقة بين القوائم المالية

الكشوفات المالية تكمل بعضها الآخر فلاحظ أن نتيجة قائمة الدخل ربح / خسارة تنقل لتظهر في كشف حقوق الملكية ورصيد حقوق الملكية في نهاية المدة يظهر في قائمة الميزانية، وكشف التدفق النقدي يبين أسباب التغير بالنقد خلال الفترة ورصيد النقد نهاية الفترة يتفق مع رصيد النقد في الميزانية.

ورقة العمل Work Sheet

وهي عبارة عن كشف تتم فيه التعديلات مباشرة بدلاً من الطريقة السابقة التي مرت وتتكون ورقة العمل من عدة حقول تظهر فيها المبالغ لكل حساب من الحسابات الموجودة بدفتر الأستاذ وبعد التعديلات يتم إظهار هذه الحسابات في القوائم المالية.

مثال:

12 / 1 أودع أكرم 10000 دينار في البنك لبدء العمل بمشروع 2005 / 12 / 1

12 / 1 اشترى تجهيزات 950 دفع منها 250 والباقي يدفع بعد 60 يوم

12 / 1 دفع إيجار عن ستة أشهر قدره 3600 دينار

12 / 1 اشترى سيارة بمبلغ 10800 دينار بقرض لمدة سنتين من المبلغ بفائدة

10% تستحق في 11 / 30 من كل سنة

12 / 2 وقع عقد مع شركة أخرى لقيامه بتوزيع منتجاتهم بعمولة 50 دينار

شهرياً تستلم نهاية كل 3 أشهر وأول قسط يستلمه 150 في 2006 / 2 / 28.

12 / 10 أنجز عدد من — واستلم 650 نقداً

12 / 13 أرسل فواتير إلى عدد من العملاء عن خدمات مقدمة لهم على

الحساب بمبلغ 1850 دينار

12 / 13 دفع رواتب الموظفين عن أسبوعين من شهر 2005 / 12 (540 دينار)

القوائم المالية

12 /19 استلم 800 دينار على الحساب من العملاء

12 /21 أنجز خدمات لعدد من العملاء واستلم 520 نقداً

12 /27 دفع رواتب الموظفين من أسبوعين آخرين (540 دينار)

12 /29 سحب لاستخدامه الخاص 800 دينار نقداً

12 /30 دفع مصاريف السيارة 160 دينار

12 /31 أرسل عدد من الفواتير إلى العملاء عن خدمات خدمت على

الحساب بمبلغ 2700 دينار

شركة أكرم

ورقة العمل

للمشهر المنتهي في 2005/12/31

الميزانية العمومية		قائمة الدخل		ميزان المراجعة المعدل		التعديلات		ميزان المراجعة غير المعدل		التفاصيل
دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	
	7080				7080				7080	الصندوق
	3480				3480				3480	مدينون
	510				510	440			950	تجهيزات
	3000				3000	600			3600	إيجار مقدم
	10800				10800				10800	سيارة
700				700				700		دائون
										إيراد
	750			750			250	1000		خدمات مستحقة
					10800			10800		قرض
	10000				10000			10000		رأس المال
									800	مسحوبات شخصية
	800				800					إيراد خدمات
		5700		5700		250		5450		
			1215		1215	135			1080	رواتب
			160		160				160	مصاريف سيارة
								27950	27950	
			440		440	440				مصاريف تجهيزات
			600		600	600				إيجار
			150		150	150				إهلاك سيارة

القوائم المالية

الميزانية العمومية		قائمة الدخل		ميزان المراجعة المعدل		التعديلات		ميزان المراجعة		التفاصيل
								غير المعدل		
دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	
150				150		150				مخصص إهلاك متراكم
135				135		135				رواتب مستحق
			90		90		90			فائدة قرض
90				90		90				فائدة مستحقة
	50				50		50			مدينون (عمولة)
		50		50		50				عمولة محصلة
22625	2572	5750	2655	28375	28375	1715	1715			
3095			3095							صافي الدخل
25720	25720	5750	5750							

أسئلة الفصل الحادي عشر

س 1: ما الهدف من إعداد قائمة الدخل؟

س 2: أكمل الفراغات لكل مما يأتي بالاستناد إلى قائمة الدخل:

مجمّل الربح = صافي المبيعات -

صافي المبيعات = إجمالي -

صافي المشتريات = إجمالي - +

صافي المشتريات + = كلفة البضاعة المباعة.

كلفة البضاعة المباعة - =

صافي الربح = مجمّل الربح -

س 3: ما أهم المعلومات التي ينبغي أن تكتب في عنوان قائمة الدخل وبالميزانية العمومية.

س 4: لماذا تكتب عبارة "السنة المنتهية في في عنوان قائمة الدخل، بينما تكتب عبارة "كما هي في في عنوان الميزانية العمومية؟

س 5: عرّف باختصار ما يلي: صافي الربح (صافي الدخل)، صافي الخسارة.

س 6: طبقاً لقائمة الدخل والميزانية العمومية، فإن المشاريع والشركات قد تستخدم مصطلحات عند إعدادهما قد تختلف بعض الشيء عن ما هو شائع في الاستخدام. والآتي بعض الفقرات من قائمة الدخل والميزانية العمومية.

القوائم المالية

اكتب الحرف الصحيح أمام كل فقرة وفقاً لما يأتي: (أ) أصول، (ز) مطلوبات، (ح) حقوق الملكية، (ر) إيرادات، (م) مصروفات.

(1) -	دائون	-	(9) أراضي
(2) -	مدينون	-	(10) مصروفات تسويقية وإدارية
(3) -	نقدية	-	(11) ديون طويلة الأجل
(4) -	تكلفة المنتج المباع	-	(12) صافي المبيعات
(5) -	موجودات وموارد	-	(13) أوراق دفع
(6) -	ضريبة الدخل	-	(14) أرباح محتجزة
(7) -	فائدة مدينة	-	(15) ضريبة دخل مستحقة الدفع
(8) -	المخزون	-	

س7: الأرصدة التالية مستخرجة من سجلات شركة الأمل التجارية في
2004 / 12 / 31:

2000 صندوق، 3000 بنك، 1500 مدينون، 800 أوراق قبض، 400 أثاث،
15000 سيارات، 4000 أجهزة مكتبية، 5000 بضاعة أول المدة، 4000 دائون
2000 أوراق دفع، 1000 قرض طويل الأجل، 14000 رأس المال،؟ مشتريات
16000 مبيعات، 300 مردودات المشتريات، 400 مردودات المبيعات، 400
خصم المشتريات، 100 خصم المبيعات، 300 مصاريف شراء، 400 مسموحات
شخصية، 3000 رواتب، 300 مصاريف نقل المبيعات، 600 مصاريف إعلان،
700 مصاريف صيانة، 800 إيجار، 100 ماء وكهرباء، 200 هاتف. فإذا علمت أن
بضاعة آخر المدة قدرت بمبلغ 8000 دينار بالقيمة القابلة للتحويل و 8400
بسر الكلفة.

المطلوب: إعداد القوائم المالية في 2004 / 12 / 31.

س8: الآتي الأرصدة المستخرجة من سجلات شركة الشرائل التجارية للسنة المنتهية في 31 / 12 / 2005 (المبالغ بالدينار):

5600 مدينون، 4000 أوراق قبض، 5000 قرض قصير الأجل، 3500 نقدية بالصندوق، 7200 نقدية بالبنك، 3000 أوراق دفع، 600 تأمين على الشركة، 8000 سيارة، 4600 دائنون، 12100 رأس المال، 7000 قرض طويل الأجل، 150 خصم مبيعات، 100 خصم مشتريات، 2800 رواتب، 650 دعاية وإعلان، 6400 مخزون أول المدة، 23000 مشتريات، 31500 مبيعات، 2500 مردودات المبيعات، 1400 مسموحات المشتريات، 100 مصاريف نقل المشتريات، 200 مسحوبات شخصية.

المطلوب: إعداد قائمة الدخل والميزانية العمومية لشركة الشرائل في 31 / 12 / 2005 إذا علمت أن مخزون آخر المدة قدر بالكلفة 7500 دينار بالقيمة القابلة للتحويل 7900 دينار.

س9: الأرصدة التالية من سجلات محلات الفهد التجارية للسنة المنتهية في 31 / 12 / 2005:

300 مصاريف بيع وتوزيع، 9200 رواتب وأجور، 2150 إيجار، 37400 مبيعات، 450 مردودات المبيعات ومسموحاتها، 28500 كلفة البضاعة المتاحة، 2000 صندوق، 8800 بينك، 9500 مدينون، 3500 دائنون، 2000 قرض قصير الأجل، 24500 رأس المال، 6500 سيارة، فإذا علمت أن بضاعة آخر المدة قدرت بمبلغ 8400 دينار.

المطلوب: إعداد قائمة الدخل والميزانية العمومية في 31 / 12 / 2005.

القوائم المالية

س10: الأرصدة التالية مستخرجة من سجلات شركة الصباح التجارية في
2005 /12 /31:

6000 تأمين على الشركة، 10000 مدينون، 2000 إيراد أوراق مالية، 100000
بنك، 80000 نقدية بالصندوق، 4000 مردودات المشتريات، 20000 أوراق دفع،
20000 مسحوبات شخصية، 8000 أراضي، 10000 مصاريف نقل المشتريات،
4000 إيجار، 10000 مسموحات المبيعات، 6000 خصم المبيعات، 140000
مشتريات، 4000 ماء وكهرباء وهاتف، 4000 رواتب، 80000 مباني، 40000
سيارات، 20000 دائنون، 10000 مخزون أول المدة، 200000 مبيعات، 8000 نقل
مشتريات، 4000 تأمين على المشتريات،؟ رأس المال. فإذا علمت أن مخزون آخر
المدة قدر بسعر الكلفة 12000 دينار بالقيمة القابلة للتحصيل 10000 دينار.

المطلوب: 1- إعداد قائمة الدخل في 2005 /12 /31.

2- إعداد الميزانية العمومية في 2005 /12 /31.

س11: الآتي ميزان المراجعة غير المعدل لأحد الشركات.

الحساب	مدين	دائن
صندوق	3750	
تجهيزات	8600	
تامين مقدما	3200	95000
آلات		3500
اهتلاك متراكم		16500
إيراد مستحق	8850	
رأس المال		39000
مسحوبات	1200	
إيرادات		78150
رواتب	27800	
إيجار		3300
إعلان		2300
مصاريف نقل		850
	146000	146000

وفي نهاية السنة المالية اتضحت المعلومات الآتية:

1- التجهيزات الباقية غير المصروفة 3300

2- مصاريف التامين التي تخص السنة 1600

3- الاهتلاك للسنة الحالية 8250

4- الإيراد غير المحصل نصفه يخص السنة التالية

5- إيراد آخر لم يستلم بعد 2500

6- رواتب مستحقة 900

المطلوب: إعداد ورقة العمل.

الفصل

الثاني عشر

الإطار المرجعي

والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

12

الأهداف التعليمية

بعد دراسة هذا الفصل ينبغي أن تكون قادرا على:

- 1- معرفة الإطار الفكري الذي يعمل بموجبه المحاسبون.
- 2- التعرف على المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.
- 3- التعرف على معايير الإبلاغ المالي الصادرة عن مجلس معايير الإبلاغ المالي الدولي.
- 4- كيفية استخدام المعايير المحاسبية في التطبيقات العملية.

الفصل الثاني عشر

الإطار المرجعي

ومعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي

المعايير المحاسبية الدولية

International Accounting Standards (IASs)

أو

معايير الإبلاغ المالي الدولي

International Financial Reporting Standards (IFRSs)

في الصفحات السابقة عرضنا الجانب النظري للمحاسبة ويمثل العرض الإطار الفكري للمحاسبة المالية ويعكس على هذا الإطار الطابع النظري الأكاديمي الذي ينبغي على كل محاسب معرفته وفهمه .

وفي التطبيق العملي يستخدم المحاسبون المعايير المحاسبية الدولية وسميت لاحقاً معايير الإبلاغ المالي الدولي . وهذه المعايير مأخوذة أساساً من الجانب النظري السابق عرضه إلا أنها تحدد طرق المعالجة المحاسبية والإفصاح عن كل عنصر من عناصر القوائم المالية باعتبار أن المعيار هو أفضل طريقة لعمل شيء ما . وتصدر هذه المعايير من مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Board (IASB) وتغير الاسم إلى مجلس معايير الإبلاغ المالي الدولي International Financial Reporting Standards Board ، وأنشأ

الإطار المرجعي

هذا المجلس عام 1973 ومقره لندن ويقوم بإعداد وإصدار المعايير المحاسبية الدولية التي تلتزم باعتمادها وتطبيقها معظم دول العالم وقد صدر 42 معيارا محاسبيا دوليا و 6 معايير إبلاغ مالي دولي لحد الآن وفي الفصل الأخير من هذا الكتاب نستعرض خلاصة للمعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولي .

في 1/1/2005 تم اعتماد المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإقرار المالي الدولي والالتزام بتطبيقها في العديد من الدول ومنها الأردن ودول الاتحاد الأوروبي الـ 25 وأصبحت هذه المعايير ملزمة التطبيق من قبل الشركات الأردنية، ومن اجل توسيع القاعدة المعرفية للعاملين في المهنة المحاسبية بالدرجة الأولى من محاسبين ومدققين ومستخدمي المعلومات المالية على اختلافهم وكذلك لدارسي المحاسبة ومدرسيها بالدرجة الثانية ولزيادة الفهم وسرعته وبسبب عدم إتاحة الحزمة الكاملة من المعايير للجميع فضلا عن عدم إمكانية معظم المعنيين من قراءتها بشكل كامل وفهمها فأن الخلاصة الآتية آمل عن أن تعوض ما تقدم من مبررات .

الإطار المرجعي لعمل مجلس معايير الإبلاغ المالي الدولي IFRSB

يعمل مجلس معايير المحاسبة المالية والذي أصبح اسمه مجلس معايير الإبلاغ المالي الدولي بموجب إطار مرجعي (فكري) و هذا الإطار كدليل عمل ومرشد أساسي للمحاسبين في تطبيق المعايير ويضع المفاهيم المعتمدة لإعداد وعرض البيانات المالية للمستخدمين الخارجيين .

أغراضه

- 1- مساعدة المجلس في تطوير المعايير مستقبلا ومراجعتها .
- 2- مساعدة المجلس في تحقيق التوافق لتقليل عدد المعالجات البديلة المسموحة .
- 3- مساعدة الهيئات الوطنية في تطوير معاييرها .
- 4- مساعدة معدي البيانات في تطبيق المعايير .
- 5- مساعدة مدققي لتكوين رأي في البيانات المالية.

النطاق

هدف البيانات المالية والخصائص النوعية للمعلومات وتعريف وقياس العناصر ومفاهيم رأس المال والمحافظة عليه .
يعني الإطار بالبيانات ذات الأهداف العامة .

هدف البيانات

- 1- توفير معلومات عن المركز المالي والأداء والتغيرات بالمركز المالي .
- 2- تلبية احتياجات المستثمرين .
- 3- تظهر البيانات نتائج التدبير الإداري أو محاسبة الإدارة عن الموارد .

الفروض الأساسية

- 1- أساس الاستحقاق: تعد البيانات المالية على أساس الاستحقاق .
- 2- الاستمرارية: تعد البيانات بافتراض استمرارية المشروع .

الخصائص النوعية للبيانات المالية

- 1- القابلية للفهم: أي جاهزيتها للفهم من قبل المستخدمين .
- 2- الملاءمة: تتوفر الملاءمة عندما تؤثر المعلومات بالقرارات الاقتصادية للمستخدمين
- 3- المادية: تتأثر ملاءمة المعلومات بطبيعتها المادية وتعتبر مادية إذا تم حذفها أو تحريفها يؤثر في القرارات .
- 4- الموثوقية: الخلو من الخطأ الهام والتحيز ويمكن الاعتماد عليها .
- 5- التمثيل الصادق: تمثل العمليات المالية والأحداث الأخرى بصدق .
- 6- الجوهر فوق الشكل: أي تقدم المعلومات طبقاً لجوهرها وحققتها الاقتصادية وليس شكلها القانوني .
- 7- الحياد: أن تكون البيانات المالية محايدة أي خالية من التحيز إذا كان اختبار أو عرض المعلومات يؤثر في اتخاذ القرار لتحقيق نتيجة فلا تعتبر محايدة .
- 8- الحذر يتم من خلال الإفصاح عن طبيعة المعلومات غير الكتاكيد منها ومداهها .
- 9- الاكتمال: أي أن تكون المعلومات كاملة ضمن الحدود المادية والتكلفة .
- 10- القابلية للمقارنة: أن يتمكن مستخدمو المعلومات من إجراء مقارنة للقوائم المالية للمشروع على مدى الزمن ومع شركات أخرى .

القيود على الملاءمة والموثوقية

- 1- التوقيت المناسب: إذا حدث تأخير غير ضروري تفقد المعلومات ملاءمتها .
- 2- الموازنة بين الكلفة والمنفعة: المنافع المشتقة من المعلومات يجب ان تفوق تكاليفها.
- 3- التمثيل العادل: أي أن تظهر البيانات بصورة صحيحة وعادلة .

عناصر البيانات المالية

عناصر المركز المالي

- 1- الأصل: مورد يسيطر عليه المشروع نتيجة أحداث سابقة وينجم عنه منافع اقتصادية مستقبلية .
- 2- الالتزام: مديونية حالية على المشروع من أحداث سابقة ويتطلب سدادها تدفقات خارجة .
- 3- حق الملكية: حصة الملاك في أصول المشروع بعد طرح الالتزامات .

عناصر الأداء

- 1- الدخل: زيادة في المنافع أثناء الفترة المحاسبية على شكل تدفقات داخلية أو زيادة بالأصول أو نقص بالخصوم عدا مساهمات المشاركين بحق الملكية .
- 2- المصروفات: نقصان في المنافع خلال الفترة على شكل تدفقات خارجة أو نقص بالأصول أو زيادة بالخصوم عدا توزيعات للمشاركين بحق الملكية.
- 3- الدخل: يتضمن كل الإيرادات والمكاسب .

قياس عناصر البيانات المالية:

أسس القياس

- 1- الكلفة التاريخية: المبلغ الذي دفع أو ما يعادله للحصول على أصل بتاريخ الحصول .
- 2- الكلفة الجارية: تسجيل الأصول بمبلغ النقد المفترض دفعه للحصول على نفس الأصل في الوقت الحاضر .
- 3- القيمة القابلة للتحقق: تقييد الأصول بمبلغ النقد الذي يحصل عليه بالوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بطريقة منظمة .
- 5- القيمة الحالية: تقييد الأصول بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية.
- 5- القيمة العادلة: المبلغ الذي يمكن به مبادلة الأصل أو تسوية التزام بين أطراف مطلعة وراغبة في معاملة على أساس تجاري.

خلاصة معيار المحاسبة الدولي 1

عرض البيانات المالية

الهدف:

- 1- بيان الأساس لعرض البيانات المالية ذات الغرض العام وذلك لضمان إمكانية المقارنة مع البيانات المالية الخاصة بالمشروع للفترات السابقة والبيانات المالية للمشاريع الأخرى

النطاق:

2- يجب في عرض جميع البيانات المالية ذات الغرض العام.

هدف البيانات المالية

البيانات المالية هي عرض مالي منظم للمركز المالي للمشروع والعمليات التي يقوم بها.

مكونات البيانات المالية

3- تشمل المجموعة الكاملة من البيانات المالية الأجزاء التالية:

أ- الميزانية العمومية؛

ب- بيان الدخل؛

ج- بيان يبين إما:

د- جميع التغيرات في حقوق المساهمين؛ أو التغيرات في حقوق المساهمين

عدا عن تلك الناجمة من العمليات مع مالكي حقوق الملكية

والتوزيعات على المالكين؛ بيان التدفق النقدي؛

هـ- الملاحظات، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات

التفسيرية.

الاعتبارات العامة

العرض العادل والامتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

4- يقتضي- العرض العادل عرضاً صادقاً لآثار المعاملات والأحداث

والظروف الأخرى وفقاً للتعريفات ومعايير الاعتراف فيما يخص الأصول

الإطار المرجعي

والالتزامات والدخل والمصاريف المبينة في الإطار. ويفترض أن يتبع عن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، إلى جانب الإفصاح الإضافي متى لزم الأمر، بيانات مالية تحقق عرضاً عادلاً.

أ- يجب على المنشأة التي تمثل بياناتها المالية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أن تقوم ببيان صريح وغير متحفظ حول ذلك الامتثال في الملاحظات.

5- لا يتم تصحيح المعالجات المحاسبية غير المناسبة سواءً بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة أو بواسطة الإيضاحات أو المواد التفسيرية .

فرضية استمرارية المنشأة

6- عند إعداد البيانات المالية يجب على الإدارة إجراء تقييم لقدرة المشروع على البقاء كمؤسسه مستمرة، ويجب إعداد البيانات المالية على أساس أن المؤسسة مستمرة ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة إما لتصفية المشروع أو التوقف عن المتاجرة أو ليس أمامها بديل واقعي سوى أن تفعل ذلك

أساس الاستحقاق المحاسبي

7- يجب على المشروع إعداد بياناته المالية فيما عدا المعلومات الخاصة بالتدفق النقدي بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي.

ثبات العرض

8- يجب الإبقاء على عرض وتصنيف البنود في العمليات المالية من فترة إلى الفترة التالية لها

المادية والتجميع

9- يجب عرض كل بند مادي بشكل منفصل في البيانات المالية، ويجب تجميع البنود غير المادية مع المبالغ ذات الطبيعة أو الوظيفة المشابهة، ولا توجد حاجة لعرضها بشكل منفصل.

التقاص

10- يجب عدم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات إلا إذا كانت التقاص مطلوب أو مسموح بها من قبل معيار محاسبة دولي آخر.

المعلومات المقارنة

تحديد البيانات المالية

11- يجب تحديد البيانات المالية بشكل واضح وتمييزها عن المعلومات الأخرى في نفس الوثيقة المنشورة.

الميزانية العمومية

التمييز بين المتداولة / غير المتداولة

يجب على كل مشروع أن يعرض الأصول المتداولة وغير المتداولة والالتزامات المتداولة وغير المتداولة كفئات منفصلة في صلب الميزانية العمومية بما ينطبق مع الفقرات 57 إلى 65 من هذا المعيار عندما يتم إجراء هذا التمييز، وعندما يختار المشروع عدم إجراء هذا التصنيف يجب تقديم الأصول والالتزامات بشكل عام حسب سيولتها .

الأصول المتداولة :

يجب تصنيف أصل على انه أصل متداول عندما يعوض أي من المعايير التالية:

أ- عندما يتوقع أن يتحقق نقداً أو يحتفظ به للبيع أو الاستهلاك أثناء الدورة التشغيلية العادية للمشروع ؛

ب- عندما يحتفظ به بشكل رئيسي لأغراض المتاجرة؛

ج- يتوقع أن يتحقق خلال اثنا عشر شهراً من تاريخ الميزانية العمومية ؛ أو

د- عندما يكون نقداً أو أصلاً معادلاً للنقد (كما وضح في المعيار 7 بيان التدفق النقدي إلا إذا كانت توجد قيود على استعماله عند إعادة تسويته أو استخدام في تسديد الالتزامات لاثني عشر- شهراً بعد تاريخ الميزانية العمومية .

يجب تصنيف جميع الأصول الأخرى على أنها أصول غير متداولة.

الالتزامات المتداولة:

يجب تصنيف الالتزام على انه التزام متداول عندما يعوض أي من المعايير التالية:

1- عندما يتوقع تسديده أثناء الدورة التشغيلية العادية للمشروع.

2- عندما يكون محتفظ به للأغراض التجارية.

3- عندما يستحق التسديد خلال اثنا عشر- شهراً من تاريخ الميزانية العمومية.

4- ليس لدى المنشأة الحق في تأجيل التسوية للالتزامات على الأقل اثنا عشر- شهراً بعد تاريخ الميزانية العمومية.

بيان الدخل ربح أو خسارة الفترة.

12- يتم تضمين جميع بنود الدخل والمصروف المعترف بها في فترة معينة في حساب الربح أو الخسارة ما لم يقتضي معيار أو تفسير ما خلاف ذلك.

الإفصاح عن السياسات المحاسبية.

13- يجب أن يبين قسم السياسات المحاسبية من إيضاحات البيانات المالية ما يلي :

أ- أساس (أسس) القياس المستخدمة في إعداد البيانات المالية ؛ و

ب- كل سياسة محاسبية محددة لازمة للفهم المناسب للبيانات المالية.

إفصاحات أخرى

14- تفصح المنشأة عما يلي في الملاحظات:

أ- مبلغ أرباح الأسهم المقترحة أو المعلن عنها قبل أن يتم التصريح بإصدار

البيانات المالية لكن غير المعترف بها كتوزيع على أصحاب حقوق الملكية خلال

الفترة، والمبلغ ذو العلاقة لكل سهم؛

الإطار المرجعي

ب- مبلغ أية أرباح أسهم ممتازة تراكمية غير معترف بها.

15- تفصح المنشأة عما يلي إذا لم يتم الإفصاح في مكان آخر في المعلومات

المنشورة مع البيانات المالية:

أ- مقر المنشأة وشكلها القانوني وبلد تأسيسها وعنوان مكتبها المسجل

(أو المكان الرئيسي للأعمال، إذا كان مختلفاً عن المكتب المسجل)؛

ب- وصف لطبيعة عمليات المنشأة وأنشطتها الرئيسية؛ و

ج- اسم الشركة الأم والشركة الأم النهائية للمجموعة.

تاريخ النفاذ:

16- تطبق المنشأة هذا المعيار للفترات السنوية التي تبدأ في 1 كانون الثاني

2005 أو بعد ذلك التاريخ. ويفضل التطبيق المبكر. وإذا قامت المنشأة بتطبيق

هذا المعيار لفترة تبدأ قبل 1 كانون الثاني 2005، فإنها ينبغي أن تفصح عن تلك

الحقيقة.

سحب معيار المحاسبة الدولي 1 (المعدل في 1997).

17- يجل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي 1 "عرض البيانات المالية"

المنقح عام 1997.

ج: خلاصة معايير المحاسبة الدولية

رقم المعيار	خلاصته
2 المخزون	<p>النطاق:</p> <p>1- العمل تحت التنفيذ في عقود الإنشاء.</p> <p>2- الأدوات المالية.</p> <p>3- مخزون المنتجات للمزروعات والغابات والمعادن.</p> <p>4- الأصول البيولوجية.</p> <p>أنواعه:</p> <p>1- محتفظ به للبيع بالنشاط العادي.</p> <p>2- قيد التصنيع لغرض البيع.</p> <p>3- على شكل مواد ولوازم تستهلك بالعملية الإنتاجية أو تقديم الخدمة.</p> <p>4- بضائع مشتراة لغرض إعادة البيع.</p> <p>القياس: بالكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل.</p> <p>كلفة المخزون: كلفة الشراء والتمويل والأخرى في سبيل الحصول على المخزون ووضع بحالته.</p> <p>التسعير: الوارد أو صادر أو لاءً أو المتوسط الموزون.</p> <p>معالجة بديلة مسموحة: الوارد أخيراً صادر أو لاءً.</p>
3	حل محله معيار 27 و 28
4	حل محله معيار 16 و 22 و 38
5	حل محله معيار 1
6	حل محله معيار 15

الإطار المرجعي

رقم المعيار	خلاصته
7 التدفق النقدي	<p>الطريقة:</p> <p>1- المباشرة: إفصاح عن الفئات الرئيسية لإجمالي المقبوضات والمدخولات النقدية.</p> <p>2- غير المباشرة: تعديل صافي الربح/ الخسارة بأثر العمليات ذات الطبيعة غير النقدية وأية مبالغ مؤجلة أو مستحقة عن مقبوضات/ مدفوعات نقدية تشغيلية في الحاضر أو المستقبل وكذلك بنود الدخل أو المصروف المتعلقة بالتدفقات النقدية الاستثمارية أو التمويلية.</p> <p>3- التدفقات النقدية للنشاطات الاستثمارية التمويلية: تعرض على أساس الصافي للمقبوضات والمدفوعات النقدية نيابة عن العملاء والتي يكون معدل الدوران سريعاً ومبالغها كبيرة وتواريخ استحقاق قصيرة</p>
8 صافي الربح أو خسارة الفترة الأخطاء الأساسية والتغيير بالسياسة المحاسبية	<p>النطاق: عرض الربح/ الخسارة من النشاطات العادية والبنود غير العادية في بيانات الدخل وفي المحاسبة عن التغيير في التقديرات المحاسبية والأخطاء الأساسية والتعديل بالسياسة المحاسبية.</p> <p>- تدرج جميع بنود الدخل والمصروفات المعترف بها في الفترة لتحديد صافي الربح/ الخسارة للفترة.</p> <p>- يتكون صافي الربح/ الخسارة للفترة من:</p> <p>1- الربح/ الخسارة في النشاطات العادية.</p> <p>2- البنود غير العادية ويفصح عنها بشكل مستقل وهي التي تختلف بشكل واضح عن النشاط العادية وغير متكررة.</p>
9	حل محل المعيار 38
10 الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية	<p>وهي الأحداث المرغوبة أو غير المرغوبة تقع بين تاريخ الميزانية وتاريخ المصادقة على إصدار البيانات يجب على المشروع تعديل المبالغ المعترف بها في البيانات المالية لتعكس الأحداث المعدلة بعد تاريخ الميزانية، كما يجب عليه أن لا يعدل المبالغ المعترف بها في بياناته المالية لتعكس الأحداث غير المعدلة بعد تاريخ الميزانية، إذا اقترح أو أعلن عن توزيع أرباح لحاملي أدوات حقوق بعد تاريخ الميزانية يجب أن لا يعترف بها كمطلوب في الميزانية، يجب إعداد البيانات المالية على أساس الاستمرارية إذا قررت</p>

خلاصته	رقم المعيار
<p>الإدارة بعد تاريخ الميزانية أما نيتها تسهيل المشروع أو وقف نشاطه، يجب الإفصاح عن تاريخ إقرار البيانات لإصدارها وعن من لهم سلطة تعديلها على المشروع الإفصاح عن ظروف كانت قائمة بتاريخ الميزانية بضوء معلومات جديدة.</p> <p>يجب الإفصاح عن الأحداث غير المعدلة بعد تاريخ الميزانية إذا كانت مهمة مثل طبيعة الحدث وتقدير تأثيره المالي.</p>	
<p>يُطبق في المحاسبة عن عقود الإنشاء في البيانات المالية للمقاولين، إذا العقد يغطي عروض الأصول لإنشاء كل أصل يعامل كعقد إنشاء منفصل عندما تقدم العروض منفصلة لكل أصل وكل أصل خاضع لعملية تفاوض منفصلة ويمكن تحديد إيرادات وتكاليف كل أصل، تعامل مجموعة العقود لعميل أو أكثر كعقد إنشاء واحد إذا جرى التفاوض على المجموعة كصفقة وكانت العقود مترابطة وتنجز بشكل متلازم ومستمر، إنشاء أصل إضافي يعامل كعقد منفصل عندما يختلف عن الأصل جوهرى أو يتم التفاوض على سعر الأصل الإضافي دون اعتبار للأصل، يجب أن يتضمن إيراد العقد الإيراد الأساسي بالعقد. وأوامر التغييرات في أعمال العقد والمطالبات والحوافز المدفوعة إلى حد أن يكون محتمل إنتاج إيراد وبالإمكان قياسه بشكل موثوق، تتضمن تكاليف العقد التكاليف المتعلقة مباشرة به والتكاليف التي تعزى للنشاط عموماً ويمكن تخصيصها للعقد وتكاليف أخرى يمكن تحميلها بشكل محدد إلى العميل. عندما يمكن تقدير نتائج العقد يعترف بالإيراد والتكاليف المرتبطة به حسب درجة إنجاز العقد بتاريخ الميزانية أما الخسائر فيعترف بها فوراً. العقد ذو السعر المحدد تقدر النتائج عند قياس كامل الإيراد ومن المحتمل أن المنافع تدفق ويمكن قياس التكاليف المتبقية للإتمام ودرجة إنجاز العقد بتاريخ الميزانية ويمكن تحديد التكاليف. العقد تكلفة زائد نسبة تقدر النتائج عندما يحتمل تدفق المنافع وتكاليف العقد يمكن تحديدها وقياسها. عندما لا يمكن تقدير النتائج يعترف بالإيراد إلى الحد الذي عنده نكبة التكاليف من المحتمل استردادها والاعتراف بتكاليف العقد كمصرف للفترة ويعترف بالخسائر المتوقعة حالاً.</p>	<p>11 عقود الإنشاء</p>

خلاصته	رقم المعيار
<p>1- يجب الاعتراف بالضريبة الجارية غير المدفوعة عن الفترة الجارية والفترات السابقة كالتزام إذا المبلغ المدفوع يزيد عن المبلغ المستحق فيعترف بالزيادة كأصل.</p> <p>2- يجب الاعتراف كأصل بالمنفعة المتعلقة بالخسارة الضريبية التي يمكن استخدامها بأثر رجعي لاسترداد ضريبة جارية لفترة سابقة.</p> <p>3- يجب الاعتراف بالتزام ضريبي لكافة الفروق المؤقتة الضريبية ما لم ينشأ الالتزام الضريبي عن: شهرة لا يسمح باقتطاع أطفائها للأغراض الضريبية أو الاعتراف الأولي بأصل أو التزام في عملية بأنها ليست ضم أعمال وفي وقت حدوثها لم تؤثر على الربح المحاسبي ولا الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية).</p> <p>4- يعترف بأصل ضريبي مؤجل لقاء خسائر ضريبية وخصومات ضريبية غير مستخدمة مدورة إلى حد من المحتمل تحقيق أرباح ضريبية مستقبلية لاستخدام هذه الخسائر والخصومات مقابلها.</p> <p>5- تقاس الالتزامات (الأصول) الضريبية للفترات الجارية والماضية بالمبلغ المتوقع دفعة/ استرداده من السلطة الضريبية باستخدام معدات الضريبة وقوانينها السارية بتاريخ الميزانية.</p> <p>6- الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة تقاس بموجب معدلات الضرائب المتوقع تطبيقها في فترة تحقق الأصل أو سداد الالتزام بناء على معدلات الضريبة وقوانينها بتاريخ الميزانية.</p> <p>7- يجب أن يعكس قياس الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة التبعات الضريبية التي يمكن أن تتبع الطريقة التي يتوقع فيها المشروع بتاريخ الميزانية أن تسترد أو تدفع المبالغ المسجلة لأصولها والتزاماتها.</p> <p>8- يجب عدم خصم الالتزامات والأصول الضريبية المؤجلة.</p> <p>9- الاعتراف بالضريبة الجارية والمؤجلة لدخل أو مصروف وشمولها بصافي الربح/ الخسارة للفترة ما عدا العملية أو الحدث الذي يعترف به في نفس الفترة أو فترة مختلفة مباشرة بحقوق الملكية أو ضم أعمال بطريقة التملك.</p>	<p>12 ضرائب الدخل</p>

رقم المعيار	خلاصته
13	حل محل المعيار 1
14 التقارير عن القطاعات	<p>قطاع العمل: جزء قابل للتمييز من مشروع يوفر منتج أو خدمة إضافية ضمن مجموعة ويخضع للمخاطر والعوائد.</p> <p>قطاع جغرافي: مكون قابل للتمييز مشروع يعمل في تزويد منتجات/ خدمات ضمن بيئة معينة خاضعة لمخاطر وعوائد.</p> <p>1- يجب تحديد قطاع عمل/ جغرافي على أنه قطاع تقدم عنه تقارير إذا كان يتم الحصول على معظم إيراده من مبيعات لعملاء خارجيين.</p> <p>2- يجب إعداد معلومات عن القطاع تتفق مع السياسات المحاسبية المعتمدة لإعداد وعرض البيانات المالية للمجموعة الموحدة أو المشروع.</p> <p>3- الموجودات المستخدمة بشكل مشترك في قطاعين أو أكثر توزع على القطاعات إذا وزعت إيراداتها ومصروفاتها كذلك.</p>
15 المعلومات التي تعكس آثار التغيير بالأسعار (تم إلغاؤه)	<p>1- يجب أن يطبق لإظهار آثار التغيير بالأسعار على المقاييس المستخدمة في تحديد نتائج أعمال المشروع والمركز المالي.</p> <p>2- تستخدم أسلوب القوة الشرائية العامة أو أسلوب التكلفة الجارية.</p> <p>3- البنود الواجبة الإفصاح عنها:</p> <p>أ- مبلغ التعديل أو مبلغ المعدل لاستهلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات.</p> <p>ب- مبلغ التعديل أو المبلغ المعدل لكلفة المبيعات.</p> <p>ج- التعديلات للبنود النقدية وتأثير الاقتراض وحقوق المالكين. الأثر الكلي على النتائج للتعديلات أ و ب وأية بنود أخرى.</p> <p>4- عند استخدام أسلوب التكلفة الجارية يفصح عن التكلفة الجارية للممتلكات والمصانع والمعدات والمخزون.</p>
16 الممتلكات والمصانع والمعدات	<p>1- يعترف بالممتلكات/ المصانع/ المعدات كأصل عند احتمال تدفق المنافع إلى المشروع ويمكن قياس كلفتها.</p> <p>2- تقاس كأصل على أساس التكلفة.</p> <p>3- تضاف النفقات اللاحقة العائدة لها والمعترف بها للأصل إذا يمتثل تدفق منافع منها.</p>

الإطار المرجعي

خلاصته	رقم المعيار
<p>4- جميع المصروفات اللاحقة الأخرى يعترف بها كمصروف في فترة تكبدها</p> <p>5- يظهر بند الممتلكات والمصانع والمعدات بالكلفة ناقص مجمع الاهتلاك وأية خسائر متراكمة في انخفاض القيمة.</p> <p>6- يسمح بإظهار بند الممتلكات والمصانع والمعدات بمبلغ إعادة التقييم التي تساوي القيمة العادلة بتاريخ إعادة التقييم ناقص الاهتلاك المتراكم اللاحق وأية خسائر لاحقة متراكمة في انخفاض القيمة وتتم إعادة التقييم بأساس منتظم (معالجة بديلة مسموحة).</p> <p>7- عندما تزداد القيمة المرحلة للأصل نتيجة إعادة التقييم تضاف الزيادة لحقوق المالكين تحت عنوان فائض إعادة التقييم ويعترف بالزيادة كدخل في حدود ما اعترف به كمصروف سابق نتيجة لانخفاض في إعادة التقييم.</p> <p>8- عندما تنخفض قيمة الأصل المرحلة نتيجة إعادة التقييم يعترف بالتحفيض كمصروف ويحمل إلى فائض إعادة التقييم بحدود لا تتجاوز التخفيض بالمبلغ المحتفظ به في فائض إعادة التقييم.</p> <p>9- توزع القيمة القابلة للاهتلاك بطريقة منتظمة خلال الحياة الإنتاجية وتعكس الطريقة نمط استخدام المشروع للأصل ويعترف بالاهتلاك كمصروف للفترة.</p> <p>10- يراجع العمر الإنتاجي بشكل دوري وإذا اختلفت التوقعات بشكل هام يجب تعديل عبء الاهتلاك للفترة المالية والمستقبلية.</p> <p>11- تراجع طريقة الاهتلاك دوريا وإذا يوجد تغير هام يجب تغيير الطريقة</p>	
<p>1- يجب على المستأجرين الاعتراف بعقود الإيجار التمويلي كموجودات ومطلوبات بالميزانية بمبالغ مساوية عند بدء العقد للقيمة العادلة للممتلكات المستأجرة وإذا أقل بالقيمة الحالية للحد الأدنى من دفعات الإيجار.</p> <p>2- تقسم دفعات الإيجار بين كلفة التمويل وتخفيض المطلوب القائم وتوزيع كلفة التمويل على الفترات أثناء مدة العقد لإنتاج سعر فائدة دوري ثابت الرصيد المتبقي من المطلوب لكل فترة.</p>	17. عقود الإيجار

خلاصته	رقم المعيار
<p>3- ينشأ عن العقد مصروف اهتلاك للأصول القابلة للاهلاك وكذلك مصروف تمويل لكل فترة محاسبية.</p> <p>4- يعترف بدفعات الإيجار للعقد التشغيلي كمصروف في بيان الدخل بأساس القسط الثابت مدى مدة الإيجار.</p> <p>5- يجب على المؤجرين الاعتراف بالموجودات بحوزتهم بموجب عقد إيجار تمويل بالميزانية وعرضها كذمة مدينة بمبلغ مساو لصافي الاستثمار في العقد.</p> <p>6- يجب على الموجودين عرض الموجودات الخاضعة لعقود إيجار تشغيلي بالميزانية حسب طبيعة الأصل. ويعترف بدخل الإيجار على أساس القسط الثابت لمدة العقد.</p>	
<p>1- يقاس الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو القابل للاستلام.</p> <p>2- يعترف بإيراد بيع البضاعة عند الإيفاء بالشروط:</p> <p>أ- حول المشروع المخاطر الهامة ومنافع ملكية البضاعة للمشتري.</p> <p>ب- لا يحتفظ بعلاقة إدارية مستمرة أو رقابة إدارية على البضائع المباعة .</p> <p>ج- يمكن قياس مبلغ الإيراد.</p> <p>د- احتمال تدفق منافع للمشروع.</p> <p>هـ- قياس التكاليف المتكبدة أو ستتكبذ عن ذلك .</p> <p>3- يعترف بإيراد الخدمات عند إمكانية تقدير النتائج لها عند إيفاء بالشروط :</p> <p>أ- يمكن قياس مبلغ الإيراد.</p> <p>ب- احتمال تدفق منافع للمشروع.</p> <p>ج- يمكن قياس مرحلة إنجاز العملية.</p> <p>د- يمكن قياس التكاليف المتكبدة أو اللازمة لاتمامها .</p>	18 الإيراد
<p>1- عندما يقدم الموظف خدمة خلال فترة محاسبية يجب الاعتراف بالمبلغ غير المخصوم لمنافع الموظفين قصيرة الأجل التي يتوقع أن تدفع مقابل تلك الخدمة:</p>	19 منافع الموظفين

الإطار المرجعي

رقم المعيار	خلاصته
	<p>أ- كمطلوب (مصروف مستحق) بعد خصم أي مبلغ تم دفعه.</p> <p>ب- كمصروف إلا إذا تطلب أو سمح معيار دولي آخر بإدخال المنافع بتكلفة الأصل.</p> <p>2- يجب الاعتراف بالتكلفة المتوقعة لمنافع الموظفين قصيرة الأجل على شكل حالات غياب متوقعة: عند تراكم الغيابات المعوضة يقدم الموظفين خدمة تزيد من حقهم بغيابات مستقبلية معوضة وفي حالة عدم تراكم غيابات معوضة عند حدوث الغياب.</p> <p>3- يجب على المشروع قياس الكلفة المحتملة لتراكم الغيابات المعوضة على أنها مبلغ إضافي يتوقع دفعة لاستحقاق غير مستخدم.</p> <p>4- يجب الاعتراف بالكلفة المتوقعة لدفعات المشاركة بالربح والمكافآت عندما: يكون على المشروع التزام قانوني أو ضمن لإجراء النفقات نتيجة إحداث سابقة ويمكن إجراء تقدير للالتزام.</p>
20. محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	<p>1- عدم الاعتراف بالمنح الحكومية بالقيمة العادلة إلا إذا توافرت قناعة على:</p> <p>أ- المنشأة ستلتزم بالشروط المتعلقة بها.</p> <p>ب- المنح سيتم استلامها.</p> <p>2- يعترف بالمنح الحكومية كدخل خلال مدة زمنية لازمة لمقابلتها مع التكاليف المرتبطة بها والتي يقصد تعويضها بأساس منظم ولا تضاف مباشرة لحقوق المساهمين.</p> <p>3- يعترف بالمنح الحكومية القابلة للتحويل لقاء مصروف أو خسارة حصلت أو لتقديم دعم مالي فوري دون كلفة مرتبطة به بالمستقبل كدخل في الفترة التي تصبح قابلة للتحويل كبندي غير عادي.</p> <p>4- تعرض المنح الحكومية المتعلقة بالأصول بما فيها غير النقدية بالقيمة العادلة بالميزانية أما دخل مؤجل أو بطرحها للوصول للمبلغ المسجل للأصل.</p>

رقم المعيار	خلاصته
21. آثار التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	<p>1- يجب التقرير عن البنود النقدية بالعملة الأجنبية باستخدام سعر الإقفال.</p> <p>2- يجب التقرير عن البنود غير النقدية المحتفظ بها بالكلفة التاريخية والمحددة بعملة أجنبية باستخدام سعر الصرف بتاريخ المعاملة.</p> <p>3- يجب التقرير عن البنود غير النقدية المحتفظ بالقيمة العادلة والمحددة بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة عند تحديد تلك القيم.</p> <p>4- تصنف فروقات الصرف عن بند نقدي كجزء من صافي استثمار في منشأة أجنبية كحقوق ملكية حين التخلص من صافي الاستثمار عندئذ يعترف بها كدخل أو مصروف.</p> <p>5- تصنف فروقات الصرف عن التزام بعملة أجنبية كنموذج لصافي استثمار في منشأة أجنبية كحقوق ملكية حتى التخلص من صافي الاستثمار وعندها يعترف بها كدخل أو مصروف.</p>
22. ضم الأعمال (اندماج الأعمال) حل محله معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS3 من 2004	<p>1- يجب المحاسبة عن ضم الأعمال في صورة التملك باستخدام طريقة الشراء.</p> <p>2- من تاريخ التملك يجب على التملك دمج نتائج عمليات المشروع المضموم في قائمة الدخل.</p> <p>3- يعترف بالميزانية بالأصول والالتزامات القابلة للتعريف للمشروع المضموم وبأية شهرة أو شهرة سالبة عن التملك.</p> <p>4- يجب المحاسبة عن التملك بالكلفة التي تمثل المبلغ المدفوع بتاريخ التبادل لقاء سيطرة المشروع على صافي أصول المشروع الآخر زائداً أية تكاليف أخرى.</p> <p>5- أي زيادة في كلفة التملك عن حصة التملك في القيمة العادلة للأصول والالتزامات المشتراة في تاريخ التبادل تعامل كشهرة ويعترف بها كأصل وتسجل بمقدار الكلفة ناقصاً أي أطفاء أو خسائر متراكمة وتطفأ أساساً منتظم على مدى عمرها النافع ويعترف بالأخطاء كمصروف للفترة.</p>

الإطار المرجعي

رقم المعيار	خلاصته
	<p>6- يجب المحاسبة عن توحيد المصالح باستخدام طريقة تجميع المصالح ويعادل أي فرق بين المسجل كرأس مال مصدر زائد أي ثمن إضافي نقدي أو أصول أخرى والمبلغ المسجل مقابل رأس المال المستهلك يعدل في حقوق الملكية.</p> <p>7- النفقات المتعلقة بتوحيد المصالح يعترف بها كمصروف للفترة.</p>
23 تكاليف الاقتراض	<p>1- يعترف بتكاليف الاقتراض كمصروف للفترة.</p> <p>2- (معالجة بديلة): يعترف بتكاليف الاقتراض كمصروف للفترة باستثناء ما يتم رسملته بالفقرة (3).</p> <p>3- تكاليف الاقتراض المرتبطة مباشرة بتملك أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل ترسمل كجزء من كلفته ويحدد مبلغ تكاليف الاقتراض المؤهل لرسملته بموجب المعيار.</p>
24 الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة	<p>1- يفصح عن العلاقات بين الأطراف ذات العلاقة عند وجود التحكم بغض النظر عما إذا كان هناك عمليات بينها.</p> <p>2- يفصح عن طبيعة علاقة الأطراف وأنواع العمليات وعناصرها الضرورية.</p> <p>3- يمكن الإفصاح عن البنود المتشابهة إلا إذا كان الإفصاح المنفصل ضروري لها.</p>
25	حل محله المعيار 29 و 40
26 المحاسبة والتقارير عن برامج منافع التقاعد	<p>1- يجب أن يحتوي التقرير على برنامج المساهمة المحددة على بيان لصافي الأصول المتوفرة للمنافع وعلى وصف لسياسة التمويل.</p> <p>2- يجب إثبات استثمارات برنامج منافع التقاعد بالقيمة العادلة</p>
27 القوائم المالية الموحدة والمحاسبة عن الاستثمارات بالشركات الناجحة	<p>1- على المنشأة الأم عرض بيانات مالية موحدة.</p> <p>2- لا يطلب من المنشأة الأم التي بدورها مشروع تابع مملوكة بالكامل أو شبه كامل تقديم بيانات موحدة شرط أن تحصل على موافقة مالكي حقوق الملكية.</p> <p>3- على المنشأة الأم التي تصدر بيانات موحدة توحيد كافة المشاريع التابعة لها الأجنبية والمحلية.</p>

خلاصته	رقم المعيار
<p>4- تستبعد المنشأة التابعة من التوحيد عندما: يكون الهدف من السيطرة مؤقت أو تعمل تحت قيود صارمة وطويلة الأجل وتحاسب بموجب المعيار 39.</p> <p>5- تحذف كامل الأرصدة والعمليات ضمن المجموعة والأرباح غير المتحققة الناتجة عنها وكامل الخسائر غير المتحققة ما لم تكن التكلفة غير ممكنة الاسترداد.</p> <p>6- عرض حقوق الأقلية بشكل منفصل عن الالتزامات وحقوق مالكي المنشأة الأم وعرض حقوق الأقلية في أرباح المجموعة بشكل منفصل.</p> <p>7- تتم المحاسبة بالشركة الأم عن الاستثمارات بالشركة التابعة بإحدى طريقتين: أ- ترحل بالكلفة. ب- بطريقة حقوق الملكية بالمعيار 28 أو. ج- كأصول متوفرة للبيع معيار (39).</p>	
<p>1- يجب المحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت الزميلة بطريقة حقوق الملكية إلا عندما: أ- إذا تم الحصول على الاستثمار حصرياً بغية استبعاده لاحقاً بالمستقبل القريب وعندها تستخدم طريقة التكلفة أو ب- تعمل تحت قيود قاسية طويلة الأجل يضعف قدرتها على خلق عائد للمستثمر بها.</p> <p>2- يتوقف استخدام طريقة حقوق الملكية من التاريخ الذي: أ- يتوقف عن حيازة التأثير الهام على المنشأة الزميلة ولكن يحافظ كلياً أو جزئياً على استثماره فيها أو ب- يصبح استخدام طريقة حق الملكية غير ملائم بسبب عمل المنشأة الزميلة تحت قيود صارمة طويلة الأجل. يعالج الاستثمار بالمنشأة الزميلة: أ- بالتكلفة. ب- بطريقة حقوق الملكية أو ج- كأصل متوفر للبيع</p>	<p>28 المحاسبة عن الاستثمارات بالمنشآت الزميلة</p>

الإطار المرجعي

رقم المعيار	خلاصته
29 التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع	<p>1- يعبر عن البيانات المالية لمشروع يضع تقاريره بعمله اقتصاد مرتفع التضخم سواء كانت معدة بالكلفة التاريخية أو الجارية بوحدة قياس جارية بتاريخ الميزانية.</p> <p>2- يجب إدراج المكاسب والخسائر الناتجة عن صافي المركز النقدي في صافي الدخل بشكل منفصل.</p>
30 الإفصاح في البنوك والمؤسسات المالية المشابهة حل محله معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS7 من 2007	<p>1- يجب على البنك تقديم بيان دخل يضم الدخل والمصروفات في مجموعات حسب طبيعتها ويفصح عن الأنواع الأساسية فيها.</p> <p>2- يجب عدم إجراء مقاصة بين بنود الدخل والمصروفات عدا المتعلقة بالنمط والأصول والالتزامات التي يتم إجراء مقاصة بينها.</p> <p>3- يجب أن يقدم البنك ميزانية تجمع الأصول والالتزامات حسب طبيعتها وبترتيب يقلل سيولتها.</p> <p>4- عدم إجراء مقاصة لمبلغ أي أصل أو التزام من خلال طرح التزام أو أصل ما لم يوجد حق قانوني للمقاصة.</p> <p>5- على البنك إظهار القيمة العادلة لكل فئة من موجوداته والتزاماته المالية.</p>
31 التقرير المالي عن الحصة في المشاريع المشتركة	<p>1- يجب على المشارك الاعتراف في بياناته المالية المنفصلة بالموجودات التي يسيطر عليها والمطلوبات التي أحدثها والمصاريف التي تكبدها ونصيبه من الدخل المتحقق من مبيعات البضائع أو الخدمات من المشروع المشترك.</p> <p>2- يجب على المشارك التقرير في بياناته الموحدة عن حصصه بالمنشآت تحت السيطرة المشتركة باستخدام أحد نموذجي تقديم التقارير المتبعة في التوحيد التناسبي.</p> <p>3- (معالجة بديلة مسموحة) يجب على المشارك التقرير في بياناته الموحدة عن حصته بالمنشأة تحت السيطرة المشتركة بطريقة حق الملكية.</p>
32 الأدوات المالية - الإفصاح	<p>1- يجب على الجهة التي تصدر أداة مالية تصنفها أو الأجزاء المكونة لها على أنها التزام أو حق ملكية حسب جوهر الترتيب التعاقدي عند</p>

رقم المعيار	خلاصته
والعرض حل محله معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS7 من 2007	<p>الاعتراف الأولي بها بناء على تعريفات الالتزام المالي وإدارة حق الملكية.</p> <p>2- يجب على الجهة المصدرة لأداة مالية تحتوي على عنصر- التزام وحق ملكية تصنيف الأجزاء المكونة للأداة بشكل منفصل.</p> <p>3- تدرج الفوائد وأرباح الأسهم والخسائر والمكاسب المتعلقة بأداة مالية أو جزء منها صنفت كالتزام مالي في بيان الدخل كمصروف أو إيراد والتوزيعات لحاملي الأدوات المالية المصنفة أداة ملكية تقيّد من قبل المصدر على حقوق الملكية.</p> <p>4- يجب إجراء مقاصة بين أصل والتزام مالي وإظهار الصافي بالميزانية عندما:</p> <p>أ- للمشروع حق قابل للتنفيذ قانونياً لإجراء المقاصة بين المبالغ.</p> <p>ب- ينوي المشروع أما التسديد على أساس صافي المبلغ أو تحقيق الأصول وتسديد الالتزامات بنفس الوقت.</p> <p>5- لكل فئة من الأصول والالتزامات المالية المعترف وغير المعترف بها أن يفصح عن معلومات حول القيمة العادلة.</p>
33 حصة السهم من الأرباح	<p>1- يطبق على أسهم المشروع العادية أو العادية المحتملة المتداولة في سوق الأوراق المالية.</p> <p>2- تحسب حصة السهم من الأرباح السياسية بقسمة صافي الربح/ الخسارة للفترة العائد إلى حملة الأسهم العادية على المعدل الموزون لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة، وصافي الربح/ الخسارة يخصم منه توزيعات أرباح الأسهم الممتازة.</p>
34 التقارير المالية المرحلية	<p>1- يتضمن التقرير المالي المرحلي كحد أدنى:</p> <p>أ- ميزانية مختصرة.</p> <p>ب- بيان دخل مختصر.</p> <p>ج- بيان مختصر يبين إما كافة التغييرات بحقوق الملكية أو التغيير في حقوق الملكية عدا المعاملات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات لهم.</p> <p>د- بيان تدفق نقدي مختصر.</p>

الإطار المرجعي

رقم المعيار	خلاصته
	<p>هـ- إيضاحات مختارة.</p> <p>2- يجب أن تمثل البيانات المالية المختصرة للمعيار.</p> <p>3- يجب تطبيق نفس السياسات المحاسبية في البيانات المرحلية كما هي في السنوية عدا التغير بالسياسة المحاسبية التي تمت بعد تاريخ أحدث بيانات سنوية ويجب أن تظهر في البيانات السنوية التالية.</p> <p>4- الإيراد المستلمة موسمياً أو دورياً من حين لآخر خلال سنة مالية يجب عدم توقعها أو تأجيلها في تاريخ مرحلي إذا كان ذلك لن يكون مناسب في نهاية السنة المالية.</p> <p>5- التكاليف المتكبدة بشكل غير متساوي خلال السنة يجب توقعها أو تأجيلها لأغراض التقارير المرحلية إلا إذا من المناسب تقدير أو تأجيل ذلك في نهاية السنة.</p>
35 العمليات المتوقفة حل محله معيار الإبلاغ المحلي الدولي IFRS5 من 2005	<p>1- يجب تطبيق معايير الاعتراف والقياس في المعايير الأخرى لأغراض تقرير موعد وكيفية الاعتراف وقياس التغييرات في الموجودات والمطلوبات والدخل والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بعملية متوقفة.</p> <p>2- يجب الإفصاح عن عملية متوقفة ابتداء من البيانات المالية التي تم فيها عملية الإفصاح الأول وتشمل وصف العملية وقطاع العمل وتاريخ وطبيعة الإفصاح الأولي وتاريخ يتوقع فيه التوقف والمبالغ المرحلة للموجودات والمطلوبات التي يتعرف بها ومبالغ الإيراد والمصروف والربح والخسارة قبل الضريبة من الأنشطة العادية للعملية المتوقفة ومصروف الضريبة.</p>
36 انخفاض قيمة الموجودات	<p>1- يجب تقييم ما إذا كان هناك أية دلالة على احتمال انخفاض قيمة أصل بتاريخ الميزانية وتقييم مبلغ الأصل القابل للاسترداد.</p> <p>2- إذا المبلغ القابل للاسترداد لأصل أقل من مبلغه المرحل يجب تخفيض المبلغ المرحل إلى مقدار القابل للاسترداد والفرق خسارة ويعترف بها كمصروف في بيان الدخل.</p>

رقم المعيار	خلاصته
37 المخصصات، المطلوبات المحتملة، الموجودات المحتملة	<p>1- يجب الاعتراف بمخصص عندما يكون على المشروع التزام حالي (قانوني أو استتاعي) نتيجة حدث سابق ومن المحتمل سيطلب تدفق صادر للموارد لتسديد الالتزام ويمكن عمل تقدير لمبلغ الالتزام وإذا لم تلبى الشروط فلا يعترف به.</p> <p>2- يجب على المشروع عدم الاعتراف بمطلوب محتمل.</p> <p>3- يجب على المشروع عدم الاعتراف بأصل محتمل.</p> <p>4- يجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص أفضل تقدير للصرف المطلوب لتسديد الالتزام الحالي بتاريخ الميزانية.</p> <p>5- عدم الاعتراف بمخصصات لخسائر التشغيل المستقبلية.</p>
38 الموجودات غير الملموسة	<p>1- يعترف بالأصل غير الملموس في: أ- إذا من المحتمل أن المنافع له ستدفق للمشروع. ب- يمكن قياس كلفة الأصل.</p> <p>2- يجب قياس الأصل مبدئياً بمقدار كلفته.</p> <p>3- يجب عدم الاعتراف بالشهرة المولدة داخلياً على أنها أصل.</p> <p>4- عدم الاعتراف بأي أصل غير ملموس ناتج من بحث بل تعتبر نفقات البحث مصروف.</p>
39- الأدوات المالية، الاعتراف والقياس	<p>1- يعترف بالموجودات المالية أو المطلوبات المالية بالميزانية عندما يصبح طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.</p> <p>2- يعترف بشراء بيع الموجودات بطريقة منتظمة باستخدام محاسبة التجارة أو محاسبة تاريخ التسوية ويطبق بشكل ثابت.</p> <p>3- يلغى الاعتراف بالموجودات المالية أو بجزء منها عندما تفقد السيطرة على الحقوق التعاقدية.</p> <p>4- تقاس الموجودات أو المطلوبات المالية بمقدار الكلفة وهي القيمة العادلة للعروض المعطى.</p>
40 الممتلكات الاستثمارية	<p>1- يعترف بالممتلكات الاستثمارية كأصل عندما: أ- من المحتمل تدفق منافع مستقبلية.</p>

الإطار المرجعي

رقم المعيار	خلاصته
	<p>ب- يمكن قياس كلفة الممتلكات.</p> <p>ج- تقاس الممتلكات الاستثمارية مبدئياً بتكلفتها.</p> <p>2- يجب اختيار إما نموذج القيمة العادلة أو نموذج التكلفة لاحقاً.</p> <p>3- تضمن المكاسب/ الخسائر عن التغير بالقيمة العادلة للممتلكات في صافي الربح/ الخسارة للفترة.</p>
41 الزراعة	<p>1- يعترف بالأصل البيولوجي أو المحصول الزراعي عندما يسيطر المشروع على الأصل واحتمال تدفق منافع منه للمشروع ويمكن قياس القيمة العادلة أو تكلفته.</p> <p>2- يقاس الأصل البيولوجي بقيمته العادلة مطروح منها التكاليف المقدرة عند نقطة البيع.</p> <p>3- يقاس المنتج الزراعي المحصود من الأصل البيولوجي بالقيمة العادلة مطروح منها التكاليف المقدرة عند نقطة البيع عند نقطة الحصاد.</p> <p>4- المكاسب/ الخسائر عن التغير بالقيمة العادلة تدخل في فصافي الربح/ الخسارة للفترة.</p>

د: ملخص معايير الإبلاغ (لإقرار) المالي الدولي

رقم المعيار	الخلاصة
1- التبنّي الأول لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي	<p>يقصد بالتبني الأول قيام شركة بالإعلان لأول مرة بان قوائمها المالية للأغراض العامة ستعد وفقاً لهذه المعايير ولا يشمل المعيار الشركات التي طبقت ولا زالت تطبق معايير المحاسبة الدولية بل الدول الأخرى.</p> <p>1- تعديل القوائم المالية المعدة على أساس مبادئ وطنية إلى قوائم معدة على أساس المعايير الجديدة ويجب:</p> <p>أ- حذف الأصول والالتزامات القديمة الغير متفقه مع تعريفها بالمعايير الجديدة وإقفالها بالأرباح المحتجزة في بدء السنة أو بحقوق الملكية</p> <p>ب- يعترف بالأصول والالتزامات الجديدة التي تعترف بها المعايير الدولية والتي لم تظهر بالقوائم المالية ويمر الاعتراف عبر الأرباح</p>

<p>المحتجزة أو حقوق الملكية . ج- يعاد ترتيب الميزانية وفقا للمعايير الدولية. د- الشركات التي تتبع التكلفة التاريخية تعتبر أصولها الثابتة (ملموسة وغير ملموسة) إذا لها سوق نشطة والاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة كما هي بالميزانية الافتتاحية في 2005 /1 /1 وتعتبر القيمة العادلة كلفة جديدة لهذه الأصول . هـ- إذا كانت الشركة تقيم أصولها بالقيمة العادلة بالأساس فتستطيع اعتبارها كلفة جديدة لها .</p>	
<p>1- يعني (تحديد الدفعة على أساس سعر السهم) عملية تستلم الشركة بموجبها سلع وخدمات مقابل أسهم الشركة أو مقابل التزام يحدد مقداره على أساس القيمة السوقية للسهم العادي أو الممتاز . 2- ويطبق على إصدارات الشركة : أ- أسهم كحوافز لموظفيها أو حقوق استلام أسهم بالمستقبل مقابل خدماتهم . ب- مقابل سلع تشتريها</p>	<p>2- أسهم الشركة</p>
<p>استبدل بالمعيار المحاسبي الدولي 21</p>	<p>3</p>
<p>1- لا يسمح بعمل مخصص ما لم يكن له وجود بتاريخ الميزامية . 2- يجب التأكد من مدى ملاءمة رصيد التزام التأمين بالميزانية وإخضاع أصول إعادة التأمين لاختبار تدني القيمة . 3- إظهار الالتزامات بالميزانية إلى أن تسدد أو تلغى وعدم مقاصتها مع أصول إعادة التأمين . 4- إظهار الالتزامات مخصومة بالقيمة الحالية . 5- يحق لشركة التأمين عند تغيير سياساتها المحاسبية في تقييم الالتزامات تقييم جميعها أو قسم من أصولها المالية كأصول مالية مخصصة بالقيمة العادلة عبر الأرباح والخسائر .</p>	<p>4 التأمين</p>

<p>شروط تصنيف الأصول المحتفظ بها للبيع:</p> <p>1- أن تكون هناك خطة توقف عن العمليات التشغيلية والتزامها بيع هذه الأصول دون تغيير أو إلغاء .</p> <p>2- الأصول يجب أن تكون جاهزة للبيع فوراً .</p> <p>3- احتمال بيع الأصول خلال 12 شهر من تاريخ تصنيفها .</p> <p>4- وجود سوق نشطة ويمكن بيعها بالقيمة العادلة .</p> <p>5- يجب إخضاعها لاختبار التدني .</p> <p>6- أي زيادة بالقيمة العادلة مابين فترتين تعتبر مكاسب في قائمة الدخل على أن لا تتجاوز المكاسب متراكم التدني السابق .</p> <p>7- لا تخضع للاهلاك .</p> <p>8- إظهارها والالتزامات العائدة لها ببند منفصل بالميزانية وعدم مقابلتها .</p> <p>9- إظهار أرباح وخسائر عن العمليات المتوقفة بعد الضريبة ومكاسب وخسائر عن بيع أصول محتفظ بها للبيع ببند منفصل في قائمة الدخل .</p>	<p>5- الأصول الرأسالية</p>
<p>1- يسمح للشركات بتطوير سببة لاستكشاف وتقييم المصادر الطبيعية وعليها استخدام الفقرة 11 و12 من معيار المحاسبة الدولي 8 (السياسات المحاسبية).</p> <p>2- تأخذ بالاعتبار موجودات التقييم والاستكشاف لتحقيق اختبار النفاذ عندما تظهر حقائق بان مبلغها يزيد عن المبلغ القابل للاستعادة.</p> <p>3- يتطلب الإفصاح عن المعلومات التي تحدد وتفسر المبالغ المقررة في القوائم المالية التي تظهر من الاستكشاف والتقييم للمصادر الطبيعية.</p>	<p>6- استكشاف وتقييم المصادر الطبيعية</p>

أسئلة محاضرات الكفاءة الجامعية

في المحاسبة المالية

ضع دائرة حول رقم إجابة صحيحة واحدة لما يأتي:

1- أحد الآتي لا يعتبر فئات من داخل الشركة:

1 - ملاك الشركة	2 - إدارة الشركة
3 - المدقق الخارجي للشركة	4 - العاملين بالشركة

2- أحد الآتي لا يعد من الفرضيات المحاسبية :

1	الاستقلالية
2	الثبات
3	الاستمرارية
4	الدورية

3- أحد الآتي لا يعد من عناصر النظام المحاسبي :

1 - المجموعة المستندية والدفترية	2 - مجموعة القوائم المالية والتقارير
3 - مجموعة الأجهزة والبرامج	4 - لاشيء مما سبق

4- أحد الآتي لا يعد ضمن تصنيف الحسابات:

1 - الأصول	2 - القوائم المالية
3 - الالتزامات	4 - حقوق الملكية

5- الحسابات ذات الطبيعة المدينة هي:

1 - الأصول والخصوم	2 - المصروفات والإيرادات
3 - الأصول والمصروفات	4 - الأصول وحق الملكية

6- الحسابات ذات الطبيعة الدائنة هي:

1 - حق الملكية والإيرادات	2 - الإيرادات والمصروفات
3 - الخصوم والمصروفات	4 - الخصوم والأصول

7- في تحليل العمليات المالية عند دفع فاتورة كهرباء يؤدي ذلك إلى :

1	نقص صندوق وزيادة رأس المال
2	نقص الصندوق ونقص مصروف كهرباء
3	نقص الصندوق ونقص رأس المال
4	زيادة مصروف الكهرباء ونقص رأس المال

8- في تحليل العمليات المالية عند استلام إيراد نقدا يؤدي إلى :

1	زيادة نقدية وزيادة الإيراد
2	زيادة نقدية وزيادة رأس المال
3	زيادة الإيراد ونقص نقدية
4	نقص نقدية وزيادة إيراد

9- في تحليل العمليات المالية عند سداد دائنين بواسطة قرض من البنك يكون :

1	نقص دائنون ونقص قرض
2	نقص دائنون وزيادة قرض
3	زيادة قرض وزيادة دائنون
4	نقص قرض وزيادة دائنون

10- احد المعادلات المحاسبية غير صحيحة :

رقم	أصول	التزامات	حق الملكية
1	7850	1250	6600
2	9350	1150	8200
3	6640	1120	5520
4	8200	2800	4500

11- احد العمليات تؤثر في الأصول والالتزامات :

الرقم	نوع العملية	التأثير في الأصول	التأثير في الالتزامات
1	استلام شيك عن بيع بضاعة	+ نقدية بالبنك	+ مبيعات
2	استلام مبلغ من المدينين	+ نقدية بالصندوق	- المدينون
3	دفع ايجار المحل بشيك	+ ايجار المحل	- نقدية بالبنك
4	شراء سيارة على الحساب	+ السيارات	+ الدائون

12- في تحليل العمليات المالية- عند شراء آلة نقدا ب300دينار من محل القمر

يؤدي الى:

1 - زيادة الصندوق بـ 300 وزيادة الآلة بـ 300	2 - زيادة الآلة بـ 300 ونقص الصندوق بـ 300
3 - زيادة الآلة بـ 300 وزيادة محل القمر بـ 300	4 - نقص محل القمر بـ 300 وزيادة الآلة بـ 300

13- في تحليل العمليات المالية- استلام قرض بشيك من البنك العربي

ب2000 يؤدي الى:

1 - زيادة البنك بـ 2000 وزيادة البنك العربي بـ 2000	2 - زيادة البنك بـ 2000 ونقص البنك العربي بـ 2000
3 - زيادة البنك بـ 2000 وزيادة القرض بـ 2000	4 - نقص القرض بـ 2000 وزيادة البنك العربي بـ 2000

14- أحد الآتي لا يعد من العمليات الخاصة برأس المال:

1	تخفيض رأس المال خلال حياة المشروع
2	إيداع رأس المال في بداية حياة المشروع
3	زيادة رأس المال خلال حياة المشروع
4	مسحوبات شخصية من رأس المال

15- أحد الآتي لا يمكن معه زيادة رأس المال:

1	إيداع نقدي بالصندوق أو البنك
2	تقديم أصول وخصوم
3	تقديم خصوم
4	تقديم مشروع قائم

16- عندما يسحب المالك سيارة من الشركة لاستخدامه فالقيد يكون:

1	سيارة مدينة ورأس المال دائن
2	رأس المال مدين وسيارة دائنة
3	مسحوبات مدينة وسيارة دائنة
4	سيارة مدينة ومسحوبات دائنة

17- عند سحب بضاعة 300 بسعر الكلفة في ظل نظام الجرد الدوري فإن

الجانب الدائن من القيد هو:

1	300 مسحوبات شخصية
2	300 مشتريات
3	300 مبيعات
4	300 بضاعة

18- اقتراض 10000 بفائدة 2٪ تدفع مقدما فالطرف الدائن بالقيود:

10000 قرض	1
10000 صندوق	2
9800 قرض	3
9800 صندوق	4

19- قرض 15000 بفائدة 9٪ لمدة 3 سنوات فالفائدة تظهر:

1350 فائدة قرض مدينة	1
1350 فائدة قرض دائنة	2
4050 فائدة قرض مدينة	3
4050 فائدة قرض دائنة	4

20- أحد الآتي لا يعد من معايير التمييز بين المصاريف الإيرادية والرأسمالية:

القدرة الإنتاجية	1
النوعية الإنتاجية	2
العمر الإنتاجي	3
المدة الزمنية	4

21- اقترضت الشركة 20000 نقدا من البنك بفائدة 7٪ تدفع مقدما لمدة

4 سنوات فالطرف المدين يكون:

5600 فائدة قرض و 14400 صندوق	1
1400 فائدة قرض و 18600 صندوق	2
20000 صندوق	3
20000 قرض	4

الملحق

22- عندما يشتري صاحب المشروع سيارة للشركة من أمواله الخاصة

تسجل:

1	مسحوبات شخصية
2	مشتريات
3	تخفيض رأس المال
4	زيادة رأس المال

23- مصاريف دهان مبنى الشركة الرئيسي يعتبر:

1	مصروف رأسمالي يسجل على المبنى
2	مصروف إيرادي يسجل على مصاريف الصيانة
3	مصروف رأسمالي يسجل على مصاريف الصيانة
4	مصروف إيرادي يسجل على المبنى

24- عندما يسدد البائع مصاريف نقل البضاعة نيابة عن المشتري تعتبر

بالنسبة للبائع:

1	مصاريف نقل مدينة
2	تخفيض لمديونية المشتري
3	زيادة لمديونية المشتري
4	لاشيء مما سبق

25- البضاعة التي يردها المشتري للبائع تعتبر بالنسبة للبائع:

1	مردودات مشتريات ومسموحاتها دائنة
2	مردودات مشتريات ومسموحاتها مدينة
3	مردودات مبيعات ومسموحاتها مدينة
-4	مردودات مبيعات ومسموحاتها دائنة

26- بيع بضاعة 3000 نقدا بخصم تجاري 5% وشروط دفع 2/10، ن/20

فان قيمة المبيعات:

2850	1
2695	2
3000	3
2793	4

27- رد المشتري بضاعة قيمتها الأصلية 200 وكانت مشمولة بخصم تجاري

10% فتسجل في دفاتره:

200 مردودات مشتريات ومسموحاتها	1
180 مردودات مبيعات ومسموحاتها	2
180 مردودات مشتريات ومسموحاتها	3
200 مردودات مبيعات ومسموحاتها	4

28- المبلغ المستلم من المشتري مقدما يعتبر بالنسبة للبائع:

عربون بيع	1
خصم مشتريات	2
عربون شراء	3
خصم مبيعات	4

29- البضاعة التي يردها المشتري للبائع تعتبر للبائع:

مردودات مشتريات	1
مشتريات بضاعة	2
خصم مبيعات	3
مردودات مبيعات	4

الملحق

30- سداد مبلغ 780 عن شراء بضاعة سابقا يكون الطرف المدين :

1	780 مدينون
2	780 دائنون
3	870 دائنون
4	870 مدينون

31- ردت للشركة بضاعة 220 دينار سبق أن بيعت إلى احمد يكون الجانب

الدائن من القيد :

1	220 دائنون
2	220 مدينون
3	220 مردودات مبيعات
4	220 مردودات مشتريات

32- ردت الشركة بضاعة 400 كانت قد اشترتها بالأجل فالطرف الدائن

بالقيد هو :

1	400 مدينون
2	400 مردودات مشتريات
3	400 دائنون
4	400 مردودات مبيعات

33- عند استلام مبلغ نقدي من المدينين 800 عن مبيعات على الحساب

يكون الطرف الدائن من القيد :

800 صندوق	1
800 مدينون	2
800 دائنون	3
800 مبيعات	4

34- بيع بضاعة 530 بكميالة يكون القيد :

530 أ.ق	1
530 صندوق	
530 أ.ق	2
530 مبيعات	
530 مبيعات	3
530 أ.ق	
530 أ.ق	4
530 مدينون	

35- شراء بضاعة 2000 نقدا في فترة خصم نقدي 10/2 يكون الجانب المدين

من القيد:

2000 صندوق	1
2000 مشتريات	2
1960 مشتريات	3
1960 مبيعات	4

الملحق

36- منح البائع خصم نقدي 14/2 لبضاعة 4000 وخصم تجاري 5٪ وسدد فوراً ربع القيمة فالخصم النقدي

1	190 مدين
2	19 مدين
3	200 دائن
4	950 دائن

37- الخصم التجاري الذي يمنحه البائع للمشتري يعتبر:

1	ربح للمشتري
2	خسارة للمشتري
3	خسارة للبائع
4	لا شيء مما سبق

38- في 7/1 شراء بضاعة 1000 بخصم نقدي 7/7، ن/ 14 وسداد مبلغها في

7/17 فان الخصم هو:

1	70 خصم مبيعات
2	70 خصم مشتريات
3	17 خصم مشتريات
4	لا يوجد خصم

39- الخصم النقدي الذي يمنحه البائع للمشتري يعتبر للمشتري:

1	ربح للمشتري
2	خسارة للمشتري
3	خسارة للبائع
4	لا شيء مما سبق

40- البضاعة التي يردها المشتري للبائع تعتبر للبائع:

1	مردودات مشتريات
2	مشتريات بضاعة
3	خصم مبيعات
4	مردودات مبيعات

41- ما يمنحه البائع للمشتري لتسريع السداد هو:

1	خصم تجاري
2	خصم مبيعات
3	خصم مشتريات
4	مردودات مبيعات

42- بيع بضاعة 4000 دينار بخصم تجاري 10% فان قيمة الخصم تظهر بالقيد:

1	400 خصم مشتريات
2	400 خصم مبيعات
3	400 خصم تجاري
4	لا شيء مما سبق

43- سمح للشركة بخصم نقدي 10/2 ، ن/20 عن بضاعة اشترتها نقدا

بمبلغ 6000 فالخصم يظهر بالقيد :

1	120 خصم مشتريات
2	120 خصم مبيعات
3	لا يوجد خصم
4	لا شيء مما سبق

الملحق

44- ظهرت شركة ع كميالة قيمتها 600 إلى شركة ق فالطرف الدائن من

القيد بشركة ع هو :

1	600 مدينون (شركة ع)
2	600 دائنون (شركة ق)
3	600 أ.ق
4	600 أ.د

45- في 3 / 1 بيع بضاعة 6000 واستلام 3 كميالات متساوية القيمة من

شركة النور فالجانب المدين:

1	6000 أ.د
2	6000 أ.ق
3	6000 مبيعات
4	6000 مدينون (شركة النور)

46- شراء بضاعة من شركة الهدى 3000 بكميالة يكون الطرف الدائن

بالقيد:

1	3000 أ.ق
2	3000 أ.د
3	3000 مشتريات
4	3000 دائنون (شركة الهدى)

47- استلمت شركة ط كمبيالة 400 عن بيع بضاعة سابقاً إلى شركة ز يكون

الطرف الدائن في شركة ط :

1	400 أ.ق
2	400 مدينون (شركة ز)
3	400 دائنون (شركة ط)
4	400 أ.د

48- كانت بضاعة آخر المدة 5000 وبضاعة أول المدة 6000 والمشتريات

خلال السنة 8000 ومصاريف الشراء 500 ومردودات المشتريات ومسموحاتها

400 فتكون كلفة البضاعة المباعة :

1	6000
2	6500
3	7000
4	9100

49 - ينتج مجل الربح من أحد الآتي :

1	طرح كلفة البضاعة المباعة من صافي المبيعات
2	طرح صافي المبيعات من كلفة البضاعة المباعة
3	صافي المبيعات مطروح منها صافي المشتريات
4	طرح المصروفات من مجل الربح

50- يستخرج صافي الربح من أحد الآتي :

1	طرح كلفة البضاعة المعدة للبيع من صافي المبيعات
2	طرح كلفة البضاعة المباعة من صافي المبيعات
3	صافي المبيعات مطروح منها صافي المشتريات
4	طرح إجمالي المصروفات من مجمل الربح

51- تقوم الشركة في نهاية السنة المالية بعمليات جرد ، إذن هي تقوم :

1	بالتحقق من الحسابات الاسمية والشخصية
2	بإجراءات لمعرفة نتائج الأعمال
3	بحصر الحسابات الحقيقية من حيث القيمة والكمية
4	لأشياء مما سبق

52- يعرف الجرد على انه:

1	حصر أصول وخصوم الشركة من حيث الكمية والقيمة نهاية السنة
2	القيام بإجراءات محاسبية نهاية السنة للتحقق من القيمة الصحيحة للحسابات
3	حصر حسابات الشركة في ميزان المراجعة
4	لأشياء مما سبق

53- أحد الآتي لا يعد من أهداف التسويات الجردية:

1	معرفة ربح/ خسارة الشركة خلال كل سنة مالية
2	معرفة المركز المالي للشركة نهاية كل سنة مالية
3	التأكد من أن الإيرادات والمصروفات التي تخص السنة
4	التأكد من قدرة الشركة على الاستمرار بالعمل

54- أحد الآتي لا يعد من الفرضيات المحاسبية المتعلقة بالجرد:

1	الوحدة المحاسبية
2	الموضوعية
3	الاستمرارية
4	الدورية

55- - أحد الاحتمالات الآتية لا تعد نتيجة لعملية التسويات الجردية:

1	رصيد الحساب صفر
2	رصيد الحساب الدفترى مساوي للقيمة الفعلية للسنة
3	رصيد الحساب الدفترى اكبر للقيمة الفعلية للسنة
4	رصيد الحساب الدفترى اقل من القيمة الفعلية للسنة

56- بموجب فرضية الوحدة المحاسبية فان الخسارة السنوية التي تحققها

الشركة تعتبر:

1	حق لصاحب الشركة يسحبه متى شاء
2	عبء على صاحب الشركة يسدها من أمواله الخاصة أو من رأس المال
3	خارجة عن حقوق والتزامات صاحب الشركة
4	لاشيء مما سبق

57- قيود التسوية الجردية بنهاية السنة تكون:

1	بين حسابين من حسابات الميزانية
2	بين حسابين من حسابات قائمة الدخل
3	بين حساب من قائمة الدخل على الأقل وحساب من الميزانية
4	لاشيء مما سبق

الملحق

58- أي المبادئ التالية ينص على الأخذ بالاعتبار الخسائر المتوقعة ويتجاهل

الأرباح المتوقعة عند الجرد:

1	الحيطة والحذر
2	وحدة القياس
3	السنوات
4	لاشيء مما سبق

59- لا يعتبر ربح صاحب المشروع في أسهم يمتلكها باسمه الشخصي ربحا

للمشروع يتفق مع فرض:

1	الاستمرارية
2	استقلالية الوحدة المحاسبية
3	الدورية
4	لاشيء مما سبق

60- لا يستطيع صاحب المشروع السحب من أموال المشروع دون إثبات

ذلك يتناسب هذا مع:

1	الاستمرارية
2	مقابلة الإيرادات بالمصروفات
3	استقلالية الوحدة المحاسبية
4	الموضوعية

61- عدم الإفصاح عن أية معلومات إلا إذا كان لها اثر محسوب على القرار

يتناسب مع:

الموضوعية	1
الحيطة والحذر	2
الأهمية النسبية	3
الموثوقية	4

62- عدم تغير الطرق والإجراءات المحاسبية خلال الفترة المالية يتناسب مع:

الثبات	1
الموضوعية	2
الأهمية النسبية	3
لاشيء مما سبق	4

63- تسجيل الخسارة المتوقعة وفي المقابل لا تسجل الأرباح المتوقعة يتناسب مع:

فرض الاستمرارية	1
مقابلة الإيرادات بالمصروفات	2
الحيطة والحذر	3
لاشيء مما سبق	4

64- بموجب فرضية الوحدة المحاسبية فان الشركة تعتبر:

مستقلة عن المالك	1
مستقلة عن المالك والشركات الأخرى	2
غير مستقلة	3
لاشيء مما سبق	4

65- أي من العناصر الآتية يقلل في كشف الدخل نهاية السنة المالية:

1	المسحوبات الشخصية
2	الرواتب المدفوعة مقدما
3	الإيرادات المقبوضة مقدمة
4	لاشيء مما سبق

66- أحد هذه الحسابات لا تظهر في قائمة الدخل:

1	مصاريف المشتريات
2	مردودات المبيعات
3	إيرادات مقبوضة مقدما
4	لاشيء مما سبق

67- الحسابات التي تتأثر أو تؤثر بقيود الأقفال في حساب الأرباح والخسائر

هي:

1	إيراد مستلم مقدما
2	مصروف مستحق
3	إيراد مقبوض مقدما
4	لاشيء مما سبق

68- المصاريف المستحقة تظهر بالميزانية في جانب:

1	الأصول
2	الخصوم
3	الأصول والخصوم
4	لاشيء مما سبق

69- المصروف المستحق هو أحد الآتي:

1	الذي لم يدفع لغاية نهاية السنة السابقة
2	الذي لم يدفع لغاية نهاية السنة الحالية
3	الذي لم يدفع لغاية منتصف السنة الحالية
4	لا شيء مما سبق

70- المصروف المدفوع مقدما هو أحد الآتي:

1	الذي استحق على الشركة ولم يدفع
2	الذي دفع فعلا من قبل الشركة خلال السنة الحالية
3	الذي دفع فعلا من قبل الشركة لسنة تالية
4	لا شيء مما سبق

71- الإيراد المستحق هو أحد الآتي:

1	الذي استحق على الشركة خلال السنة الحالية
2	الذي استحق للشركة خلال السنة الحالية
3	الذي استحق للشركة خلال السنة السابقة
4	الذي استحق على الشركة خلال السنة السابقة

72- الإيراد المستلم مقدما هو أحد الآتي:

1	الذي استلم فعلا خلال السنة السابقة
2	الذي استلم فعلا نهاية السنة الحالية
3	الذي استلم فعلا عن السنة القادمة
4	لا شيء مما سبق

الملحق

73- المصروف المدفوع خلال السنة الحالية ويخص سنوات قادمة يسمى:

1	مصروف مستحق
2	مصروف مدفوع مقدم
3	إيراد مدفوع مقدما
4	مصروف

74- رصيد إيراد عقار 2400 والعقد من 1/ 5 والإيراد الشهري 190 فالجانب

الدائن من قيد التسوية:

1	120 إيراد عقار
2	880 إيراد عقار مستلم مقدم
3	120 إيراد عقار مستلم مقدم
4	لا شيء مما سبق

75- رصيد رواتب 3000 وموظف راتبه 420 لم يدفع لشهر 12 فالجانب

الدائن من التسوية:

1	2580 رواتب مستحقة
2	420 رواتب
3	420 رواتب مستحقة
4	لا شيء مما سبق

76- رصيد قرطاسية أول السنة 650 والمتبقي 175 لذا فان الجانب المدين من

قيد التسوية هو:

1	475 مصروف قرطاسية
2	475 قرطاسية
3	175 قرطاسية
4	لا شيء مما سبق

77- رصيد الرواتب 1300 وعند الجرد تبين أن الرواتب الشهرية 100

فالجانب المدين من التسوية يكون:

1	100 رواتب مستحقة
2	100 رواتب
3	100 رواتب مدفوعة مقدما
4	لا شيء مما سبق

78 أحد الآتي لا يعد من العوامل التي تحدد قسط الاهتلاك:

1	قيمة الخردة أو النفاية أو الانقراض
2	كلفة الأصل
3	نوعية الأصل
4	عمر الأصل

الملحق

79- احد طرق الاهتلاك لا تطرح الخردة من كلفة الأصل عند احتساب

الاهتلاك:

1	طريقة القسط الثابت
2	طريقة القسط المتناقص
3	طريقة مجموع أرقام السنين
4	لاشيء مما سبق

80- يتم احتساب اهتلاك للأصول الثابتة ماعدا:

1	المباني
2	شهرة المحل
3	الأراضي
4	الأثاث

81- في 12/31 بيع سيارة كلفتها 12000 ومجمع اهتلاكها 10000 بـ 4000 نقدا

فإن الشركة تحقق:

1	2000 ربح.
2	2000 خسارة
3	6000 ربح
4	6000 خسارة

82- عند استبدال أصل ثابت بآخر مشابه وكانت نتيجة الاستبدال خسارة

فإنه:

1	لا يعترف بهذه الخسارة
2	يعترف بها
3	تخفض من قيمة الأصل الجديد
4	لا شيء مما سبق

83- عند مبادلة أصل بآخر مشابه له مع وجود ربح فإنه:

1	يعترف بالربح
2	لا يعترف بالربح
3	لا يخفض من كلفة الأصل الجديد
4	لا شيء مما سبق

84- الطريقة إلى تفترض تساوي الخدمات المستفدة للأصل في كل فترة على

شكل مصروف اهتلاك تسمى:

1	إعادة تقدير
2	معدل النفاذ
3	عدد أرقام السنوات
4	القسط الثابت

85- مصروف الاهتلاك للأصول يعتبر من المصاريف:

الإيرادية	1
الرأسمالية	2
مصاريف مستحقة	3
لا شيء مما سبق	4

86- رصيد الأثاث 5000 ومجموع الاهتلاك 2300 بالقسط المتناقص 10٪/

سنويا لذا فان قيد التسوية:

270 اهتلاك أثاث	1
270 الأثاث	
250 اهتلاك أثاث	2
250 مجمع الاهتلاك	
270 اهتلاك أثاث	3
270 مجمع الاهتلاك	
لا شيء مما سبق	4

87- ماكينة 12000 ومجموع اهتلاكها 6500 استبدلت بأخرى قيمتها 6000

فالجانب المدين لقيد الاستبدال يتكون من حسابين أحدهما:

6000 ح / الماكينة الجديدة	1
5500 ح / الماكينة الجديدة	2
500 ح / خسائر استبدال الماكينة	3
لا شيء مما سبق	4

88- رصيد الأثاث 4200 ومجمع اهتلاكه 2100 بقسط ثابت 10٪ سنويا
والخردة 200 فرصيد مجمع الاهتلاك بالميزانية نهاية السنة هو:

2100	1
1700	2
2500	3
4200	4

89- إعادة فتح حساب الصندوق ذو الرصيد المدين ب 5000دينار تعني :

1	نقل هذا الرصيد إلى الجانب الدائن تحت اسم رصيد مدور
2	===== المدين قبل المجموع باسم رصيد مدور
3	===== المدين بعد المجموع باسم رصيد مدور
4	لا شيء مما سبق

90- إعادة فتح ح/ البنك ذو الرصيد المدين بمبلغ 2000يعني:

1	نقل هذا الرصيد إلى الجانب الدائن باسم رصيد مدور
2	نقل هذا الرصيد إلى الجانب المدين قبل المجموع باسم رصيد مدور
3	نقل هذا الرصيد إلى الجانب المدين بعد المجموع باسم رصيد مدور
4	لا شيء مما سبق

91- عند إعداد مذكرة تسوية البنك وظهور عمولة تحصيل كميالة ب 20

دينار في الكشف يتم إثباتها.

1	20 عمولة تحصيل كميالة 20 البنك
2	20 مصاريف قطع 20 البنك
3	20 البنك 20 عمولة تحصيل كميالة
4	لا تسجل هذه العملية

92- في حالة وجود عجز بالصندوق يتم:

1	- تخفيض الرصيد الدفترى للصندوق
2	زيادة الرصيد الدفترى للصندوق
3	تخفيض الرصيد الفعلي للصندوق
4	لا شيء مما سبق

93- الشيكات الواردة من العملاء وأودعت البنك ولكن البنك أعادها

للشركة لعدم كفاية أرصدهم يجب أن:

1	تضاف إلى رصيد كشف حساب الشركة لدى البنك.
2	تطرح من رصيد حساب البنك في دفاتر الشركة.
3	تطرح من رصيد كشف حساب الشركة لدى البنك
4	تضاف إلى رصيد حساب البنك في دفاتر الشركة

94- إذا حدث خطأ في تقييم بضاعة آخر المدة بالنقص فإن أثر ذلك خلال

الفترة الحالية :

1	ظهور البضاعة بأقل من حقيقتها يؤدي إلى ظهور صافي ربح الفترة الحالية أكبر من حقيقته .
2	ظهور البضاعة بأقل من حقيقتها يؤدي إلى ظهور صافي ربح الفترة الحالية أقل من حقيقته
3	ظهور البضاعة بأكثر من حقيقتها يؤدي إلى ظهور صافي ربح الفترة الحالية أقل من حقيقته .
4	لا شيء مما سبق

95- رصيد أوراق مالية 25000 وبالسوق 20800 ورصيد المخصص 600

فالجانب الدائن من التسوية:

1	مخصص هبوط أسعار أوراق مالية بقيمة 4200 دينار.
2	مخصص هبوط أسعار أوراق مالية بقيمة 600 دينار.
3	مخصص هبوط أسعار أوراق مالية بقيمة 3600 دينار
4	لاشيء مما سبق

96- رصيد الصندوق بميزان المراجعة 1600 و الرصيد الفعلي هو 1500

فالجانب المدين من التسوية :

1	100 الصندوق
2	100 أمين الصندوق
3	100 العجز في الصندوق
4	لاشيء مما سبق

97- بضاعة أول المدة 100 وحدة بكلفة 500 دينار والمشتريات خلال السنة

170 وحدة بكلفة 1390 دينار و بضاعة آخر المدة 100 وحدة فكللفة بضاعة آخر

المدة بالمتوسط المرجح و نظام الجرد الدوري:

1	1184 دينار
2	6096 دينار
3	1880 دينار
4	قيمة أخرى اذكرها

98- لا تصنف الأخطاء المحاسبية حسب طبيعة ونوع الخطأ إلى :

1	أخطاء السهو
2	أخطاء شخصية
3	أخطاء فنية
4	أخطاء ارتكابية

99- لا تصنف الأخطاء المحاسبية حسب موقع حدوثها واكتشافها إلى :

1	أخطاء تظهر بدفتر اليومية
2	أخطاء تظهر بدفتر الأستاذ
3	أخطاء تظهر بميزان المراجعة
4	أخطاء تظهر بالقوائم المالية

100- أحد الآتي لا تعد من أسباب عدم توازن ميزان المراجعة :

1	خطأ بالجمع للطرفين
2	خطأ بعملية نقل الأرصدة
3	خطأ بترحيل المبالغ
4	خطأ متكافئ بتسجيل القيود

المراجع

أولاً: العربية

- 1- القرآن الكريم
- 2- الكرمل، الأب انستاس (1960) المنجد : معجم لغوي ، بيروت.
- 3- البعلبكي ، منير ، (1977) : المورد : قاموس انكليزي - عربي - بيروت.
- 4- ارنست ويونغ (1996) ملخص معايير المحاسبة الدولية.
- 5- ارنست ويونغ (1999) ملخص معايير المحاسبة الدولية.
- 6- سابا وشركاهم (1997) معايير المحاسبة الدولية ، مطبعة دبي .
- 7- علي ، عدنان عباس (1979) تاريخ الفكر الاقتصادي ، جامعة بغداد.
- 8- عمر ، حسين (1989) مبادئ المعرفة الاقتصادية ، ط 1 ، ذات السلاسل ، الكويت.
- 9- دهمش ، نعيم ومحمد أبو نصار ومحمود الخاليلة (1999) مبادئ المحاسبة ، ط 1 ، دار وائل للنشر، عمان - الأردن.
- 10- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (2003 و2008) أساسيات المحاسبة والمعرفة المحاسبية المتعلقة به، عمان - الأردن.
- 11- خرابشة ، عبد (1997) «منظمة التجارة العالمية ومهنة تدقيق الحسابات - الآفاق والتحديات»، المؤتمر العلمي الحادي عشر- حول التعليم المحاسبي في الوطن العربي وتحديات المستقبل 19-20 تشرين الثاني عمان - الأردن.
- 12- خوري ، نعيم (1992) «نظرات في القواعد المحاسبية الدولية وآفاق تطبيقها»، المؤتمر العالمي العربي التاسع للمعايير المحاسبية وأدلة التدقيق - عمان.

المراجع

- 13- عبد البر ، عمرو (1997) «دور معايير المحاسبة في دعم سوق المال ..نموذج مقترح لإصلاح المسار المحاسبي المصري» المجلة العربية للمحاسبة ، جامعة البحرين العدد الأول السنة الأولى ، نوفمبر.
- 14- عبد الله ، رياض (1992) «المعايير المحاسبية والبلدان النامية»، المؤتمر العلمي العربي التاسع للمعايير المحاسبية وأدلة التدقيق ، عمان - الأردن.
- 15- عبد الله ، رياض (1998) «ما يسمى بالمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً والبلدان النامية" ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد 4 ، نيسان .

Non Arabic References

- 1- Hornby, A.S. et al. (1948) The Advanced Learner's Dictionary of Current English, Oxford University, London.
- B) Non Arabic Books
- 2- Al-Hashim, Dia and James W. Robertson, (1979) contemporary Issues in Accounting, Bobbs-Merrill publishers.
- 3- Baily, Derek T., (1984) European Accounting History, International Accounting, ed by peter H. Holzer, Harper & Row publishers, INC., N Y.
- 4- Belkaoui, Ahmed (1981,2004) Accounting Theory, Harcourt Brace jovanovich, Inc. NY.
- 5- Belkaoui, Ahmed (1987) Inquiry. and Accounting, Harcourt quorum Book, NY.
- 6- Briloff, Abraham S., (1981) The Truth about Corporate Accounting, Harper & Row publishers, NY.
7. Brown, Richard (1968) History of Accounting and Accountants, Frank Cass & Co., Ltd, London.
- 1- Chambers, Raymond J. (1962) Accounting Finance and Management, Butterworth.
- 2- Chatfeild, Michael (1977) Ahistory of Accounting Thought, Robert krieger publishing Co.,
- 3- Choi, Frederick D. S. and Gerhard G., Muller, (1978) An Introduction to Multinational Accounting, Prentice-Hall Inc.
- 4- Choi, Fredirick D.S. and Gerhard G., Mueller, (1984) International Accounting, Prentice-Hall Inc., N.J.
- 5- Hendriksen, Eldon S., (1977) Accounting Theory, 3rd ed Richard Irwin, NY.
- 6- Hendriksen, Eldon S., and Michael F., Vane Brade, (1992) Accounting theory, 5th Ed., Richard D. Irwin Inc.
- 7- Kam, Vernon (1990) Accounting Theory, John, Wiley & Sons.
- 8- Kieso, donanld E., and Jerry J., Wygandt, (1995) Intermediate Accounting, 8th Ed., John wiley & sons, NY.
- 9- Mueller, Gerhard G., (1968) International Accounting, N. Y.
- 10- Price water house & Co., (1977) Accounting Principles and Practices in European Countries, Brussels.
- 11- Radebaugh, Lee H., and Sidney J., Gray, (1997) International Accounting and Multinational enterprises, John Wiley & Sons.
- 12- Rappaport, Alfred (1987) Economic Impact of Accounting standards Implications for the FASB, in Financial Accounting Theory, edited by stephen Zeff and Thomas F.Keller, McGraw-Hill.

المراجع

- 13- Rueschhoff, Norlin G., (176) International Accounting and Financial Reporting, Preager publishers, NY.
- 14- Watts, Ross L., and Jerold L., Zimmerman, (1987) "Towards Apositive Theory of the Determination of Accounting Standards" in Financial Accounting Theory, edited by stephen A. Zeff and Thomas F. Keller, Chang Moh Offsel Printing Pte Ltd., Singapore.
- 15- Watts, Rossl., and Jerold L. Zimmerman, (1987) "The Demand and Supply of Accounting Theories: The Market for Excnses," in Accounting Theory & Policy, edited by Robert Bloom and Pieter T. Eleger, 2nd Ed.
- 16- Zimmerman, Jerold L,m (1980) "Positive Research in Accounting" in Prespective Research, edited by R. Nair and T. H. Williams, University of Wisconson, Medison.
- 17- Zimmerman, Vernon (1984) "Introducing the International Dimension of Accounting" in International Accounting edited by peter H. Holzer, Harpeer & Row Puplishers Inc. NY.
- 18- AAA,(1966)
- 19- AAA, (1973) "A statement of Basic Accounting Theory" 5th printing, Florida.
- 20- APB(1970)
- 21- Baladouni, Vahe (1977) "The Study of Accounting History" The International Journal of Accounting: Education and Research V.12, N. 2, Spring.
- 22- Briston, Richard J., (1978) "The Evolution of Accounting in Developing Countries" The International Journal of Accounting: Education and Research, No. 1, Vol. 14 Fall.
- 23- Costoroures, George J., (1973) "Development of Banking and Related Book keeping Techniques in Ancient Greece (400-300 B.C)" The International Journal of Accounting: Education and Research, Illinois, V. 8, No. 2. Spring.
- 24- Cyert, R. M., & Ijiri, Y., (1974) "Problems of Implementing the Trueblood objectives Report, in Studies on Finacial Accounting objectives," Supplement to V. 12, Journal of Accounting research.
- 25- Hawkins, David (1993) "New IAS standards Decision Time for IAS Firms, Institution and Countries" Accounting Bulletin. 20, Merill lynch, Harvard University.
- 26- Hawkins, David (1997) "FASB and IASC Issue Simillar Earnign per Share Standards" Accounting Bulletin 51, Mervill lynch, Harvard University.
- 27- IASC (1998) "Keeping in Step with International Accounting Standards", Annual Review.
- 28- IASC (1999) "IASC Insight", The Newsletter of the International Accounting
- 29- Scott, D.R., (1965) "The basis for Accounting Principles", The Accounting Review December.

- 30- Watts, R. L., and Zimmerman, J. L., (1978) "Towards a Positive theory of the Determination of Accounting Standards" The Accounting Review , January.
- 31- Weirich, Thomas R., et al., (1971) "International Accounting: Varying Definitions,"The International Journal of Accounting V.7, No.1.
- 32- Yamey, Basil (1964) "Accounting and the Rise of Capitalism" Journal of Accounting Research, Autumn.
- 33- AICPA(1953)
- 34- Hanson,Ernest i. &James c. Hamre (1996) Financial Accounting, 8th edition,The Dryden Press.NY.
- 35- Horngren,Charles T.&Walter T. Harrison & Linda Smith Bamber(2002) Accounting,5th dition,Upper Saddle River,New Jersey.